

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى الأربعون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٤

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والأربعون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٤

رعاية كبار السن :
قضايا منهجية

عزت حجازى *

نرمى من هذا العمل إلى الإسهام فى تحقيق نقلة نوعية فى دراسة رعاية كبار السن ، وذلك بطرح ومناقشة ثلاثة أمور مما يدخل فى المنهج : أولها هو حقيقة أن "كبار السن" ليسوا كتلة بشرية متجانسة ، وإنما هم فئة سكانية تنطوى على تمايزات مهمة كثيرة ، فى الأوضاع الحياتية والأحوال والمشكلات والحاجات . والثانى هو أن "القائمين بالرعاية" هم فئات مختلفة ، منهم الأهل وغير الأهل ، وغير الرسميين والرسميون ، والمتطوعون والمحترفون ، والهواة والمتخصصون ، وغيرهم . ويهم كثيرا تعيين الأدوار التى يقومون بها ، والإمكانات التى تتوافر لهم ، والمشكلات التى تواجههم . والأمر الثالث هو أن هناك حاجة إلى استحداث ترتيب" إدارة الرعاية" ، والشخص أو الفريق أو الجهة التى تحدد "حزمة الخدمات" اللازمة فى كل حالة ، وتحرص على توفيرها وبانتظام بأقل تكلفة وأعلى كفاءة ، وتعمل على تعديلها إذا تغيرت الأوضاع والأحوال .

مقدمة

يتجه عدد كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) [١] ونسبتهم من إجمالى السكان فى مصر إلى الزيادة المتسارعة ، فى الوقت التى تتجه فيه الظروف الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والحضارية المحيطة بهم إلى أن تكون أقل ملاءمة لحياة مشبعة كريمة . وهذا مما يسم قضية رعايتهم بدرجة كبيرة من الإلحاح .

وقد شهدت السنوات الأخيرة نموا هائلا فى حجم ما أجرى من

* أستاذ غير متفرغ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤.

بحوث ودراسات فى مجال رعاية كبار السن ، حتى ليكاد حجم ما أنجز فى خلالها يتجاوز حجم كل ما أنجز منذ أن أصبح الموضوع مطروحا للبحث فى منتصف القرن الماضى . ولدينا الآن مئات الأعمال فى الموضوع، ومن الحديث منها تقارير بحوث رصينة [٢]. ومع هذا ما يزال البحث فى الموضوع غير كاف ، ولايلم ببعض أبعاده المهمة ، ويفتقر معظمه إلى الدرجة المقبولة من التحدد . ومن أسباب ذلك أنه ليس ثمة إدراك كاف لتعقد تضاريس الموضوع ، مما يقتضى ألا تأخذ الرعاية التى توفر لكبار السن شكل أساليب وإجراءات عامة ، وإنما تكون فى صورة "حزم خدمات" يراعى فيها أكبر درجة من التفريد .

ومن أجل الإسهام فى تحقيق نقلة نوعية فى طرق البحث فى الموضوع تأتى هذه الدراسة . فالغرض منها هو :

١ - الكشف عن التمايزات فى فئة كبار السن ، ومايستلزمه التباين فى الأوضاع التى يعيشون فيها وأحوالهم من ترتيبات ، ومايستدعى توفيره من رعاية .

٢ - تحديد المصادر الرئيسية للرعاية ، أى القائمين بها : هويتهم ، والأدوار التى يقومون بها، والموارد والإمكانات المتاحة لهم ، واتجاهاتهم نحو مايقدمونه من خدمات ، والمشكلات التى تواجههم .

٣ - رصد أهم أساليب "إدارة الرعاية"، ومايلزم عمله ؛ حتى يمكن توفير خدمات ترضى حاجات كبار السن بأكبر درجة ممكنة من الكفاية والكفاءة .

والدراسة تحليلية نقدية ، تستمد مادتها من تراث البحث والكتابة فى الموضوع ، وبخاصة ما أنجزناه نحن فى السنوات العشر الأخيرة .

خلفية عامة

ظلت قضية رعاية كبار السن فى مصر بعيدة عن مركز اهتمام من يضعون السياسة الاجتماعية أو يتخذون القرار العام أو ينفذونه ، وتكاد تكون غير واردة فى جداول أعمال المشتغلين بالبحث الاجتماعى وأجهزته ، حتى بدايات الربع الأخير من القرن الماضى . وكان لهذا ظروفه وأسبابه الموضوعية ، ومنها[٣] :

١ - كان عدد ونسبة كبار السن فى مستوى منخفض ، ولايشكلان ظاهرة تدعو إلى الانشغال .

٢ - كان النظام الاقتصادى - وقطاعا الزراعة البسيطة والحرف التقليدية بخاصة - يسمح بدور ومكانة متميزة لكبار السن وما يكتسبون من خبرة .

٣ - كان أسلوب الحياة اليومية - الذى كان الجانب الأكبر منه يجرى فى إطار الجماعة القرابية الكبيرة ، والأسرة الممتدة بخاصة - يسمح برعاية كبار السن بدون ترتيبات خاصة مجهدة أو مكلفة .

غير أن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية مختلفة ، بدأت إرهاصاتها مع بدايات النصف الثانى من القرن الماضى ، وتنامت تأثيراتها مع مرور الزمن ، أتت بأوضاع جديدة كان لها انعكاسات مهمة على أوضاع كبار السن وأحوالهم ومشكلاتهم [٤]:

١ - فقد تصاعدت الزيادة فى عدد كبار السن ، واتجهت نسبتهم من مجموع السكان إلى الارتفاع المنتظم ، بعد أن كانت تتذبذب صعودا وهبوطا .

٢ - وتخلى النظام الاقتصادى عن كثير من بساطته والعناصر التقليدية فيه ، ولم يعد يعتمد على الخبرة المتراكمة من الممارسة بقدر ما يعتمد على المعرفة والتكنولوچيا الحديثتين . ولهذا صار أميل إلى أن يكون "طاردا" لكبار السن غير المتابعين للتقدم العلمى والتكنولوچى .

٣ – واتجه أسلوب الحياة إلى "الحضرية" ، التى يجرى الجانب الأكبر من الحياة اليومية فيها فى سياق الأسرة النووية ، وتتسم العلاقات الاجتماعية فيها بالسطحية ، وتصبح رعاية كبار السن أمرا يحتاج إلى ترتيبات خاصة بتكلفة غير هينة .

ولهذا ، وغيره ، كان طبيعيا أن يشهد الربع الأخير من القرن الماضى فى مصر تغيرات نوعية مهمة فى أوضاع رعاية كبار السن [٥] :

١ – فقد جرت مراجعة نظم التأمين الصحى ومعاش التقاعد والمساعدات المالية الأخرى (معاش السادات ، ومعاش الشيخوخة ، وغيرهما) ، وأقرت تيسيرات عملية وتسهيلات مالية وغير مالية مختلفة .

٢ – وتنامت حركة الرعاية المؤسسية وغير المؤسسية لكبار السن ، بالتوسع الهائل فى إنشاء دور وأندية المسنين ، وتوفير خدمات أخرى كثيرة (مكتب خدمة المسنين ، ووحدة العلاج الطبيعى ، والجليس ، وغيرها).

٣ – وأصبحت قضايا التعمر وكبار السن تسترعى انتباه عدد متزايد من الباحثين الأكاديميين وأجهزة البحث المتخصصة :

– تزايد عدد البحوث حول التعمر وكبار السن التى تقدم كرسائل للماجستير والدكتوراه .

– أنشئت برامج لبحوث التعمر وكبار السن فى بعض المراكز العلمية المتخصصة والجامعات .

– وأجريت أول دراسة مسحية لكبار السن ، بدأت بالموجودين منهم فى دور وأندية المسنين .

– بدأ تنظيم مؤتمرات علمية (محلية وإقليمية ودولية) فى مجال رعاية كبار السن .

ولكن على الرغم من كل هذا، ولأن فئة كبار السن لا تشكل "قوة ضغط" فى مجال رسم السياسة واتخاذ القرار وتخصيص الموارد ، فقد ظلت قضية رعاية كبار السن خارج جدول العمل العام الجاد .

وإن كان مما ساعد فى زيادة قوة الدفع فى هذا المجال الاهتمام الكبير الذى أعطته الأمم المتحدة لقضايا التعمر وكبار السن ، والذى تمثل فى :

- تبنى عدة قرارات تنبه إلى أهمية الموضوع ، وتربطه بحقوق الإنسان .
- إصدار "الخطة العالمية الأولى للعمل مع كبار السن" (ڤيينا ١٩٨٢) ، التى جرى تعديلها – على ضوء تجارب تطبيقها وما استجد من تحولات – ثم أعيد إصدارها باسم "الخطة العالمية الثانية للعمل مع كبار السن" (مدريد ٢٠٠٢) ، ووثائق مهمة كثيرة أخرى .

وزاد من قوة الدفع جهود عدد من المنظمات الإقليمية والمتخصصة (مثل منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، والإسكوا، وجامعة الدول العربية) .

أولا : المستحقون للرعاية

جاءت الحقب الأخيرة من القرن الماضى والسنوات الأولى من القرن الحالى فى مصر بتطورات مهمة ، كان لها تأثير وانعكاسات واضحة على فلسفة رعاية كبار السن وأساليب توفيرها . وكان من أبرز تلك التطورات [٦] – كما قلنا فى فقرة سابقة – نمو عدد كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) بمعدلات صاعدة ، واتجاه نسبتهم من مجموع السكان إلى الارتفاع المنتظم ، بعد أن ظلت تتذبذب صعودا وهبوطا بين ٥٪ وأكثر قليلا من ٦٪ لما يزيد على خمسين سنة . وعدد كبار السن الآن هو أقل قليلا من خمسة ملايين ، ويتوقع له أن يقترب من ١١ مليونا فى سنة ٢٠٢٥ ،

وأقل قليلا من ٢٤ مليونا فى سنة ٢٠٥٠. أما نسبتهم من جملة السكان فهى حوالى ٧ر٦٪ ، ويتوقع لها أن تبلغ أقل قليلا من ١١٪ فى سنة ٢٠٢٥ ، وأقل قليلا من ٢٣٪ فى سنة ٢٠٥٠[٧] .

ولكن التحدى فى أمر رعاية كبار السن ليس مقصورا على نمو عددهم ونسبتهم من مجموع السكان ، وإنما يتعداه إلى ارتفاع درجة اللاتجانس فيهم . وهو التحدى الأخطر ؛ لأنه لا يقف عند حدود النوع (تباين نسبتى الذكور والإناث) وما إليه ، وإنما يتجاوزه إلى العمر (اختلاف نسب كبار السن فى فئات العمر المختلفة) ، والحالة الصحية ، والحالة التعليمية ، والحالة العملية والمهنة ، وغيرها . وهذا مما يطرح قضية تغاير كبار السن وتباين أوضاعهم وأحوالهم والمشكلات التى يواجهونها ، وانعكاساتها على فلسفة وأساليب الرعاية (فما يفيد فى رعاية مسن موسر يعيش وحده فى مسكن متميز ، يختلف نوعيا عما يلزم لرعاية مسن فقير يعانى من مرض مقعد وغير قادر على خدمة نفسه ويلزمه الإقامة فى دار للمسنين . وما تتطلبه رعاية شخص يعانى من الاكتئاب غير مايلزم لعلاج شخص يعانى من مرض ألزهايمر . وهكذا . وتتعدد أوجه التباين والاختلاف إلى مدى يتعذر معه الحصر) . وهذا مما يقتضى ألا تكون رعاية كبار السن – كما قلنا – ترتيبات عامة وإجراءات جاهزة بالقدر الذى تسمح به الموارد المتاحة ، وإنما تكون "حزما" تنطوى على أكبر قدر ممكن من التنوع ، استجابة لتغاير حاجات الفئات المختلفة من المستفيدين .

ويمكن أن تعد ترتيبات إقامة المسن (وحده ، أو مع آخرين ، ومع من ؟ وفى أسرة أو مؤسسة ؟) من المحكات التى يمكن أن يقوم عليها تصنيف مفيد لكبار السن فيما يتصل بدراستنا . فهى تشير إلى أسلوب العيش ، من جهة ، والخدمات التى يقتضى الأمر توفيرها ليتحقق له الحد الكافى لحياة مشبعة

كريمة ، من جهة ثانية ، والقائم بالرعاية ، من جهة ثالثة . وإن كان يؤخذ على هذا المحك احتمال أن يكون هناك أكثر من صيغة للإقامة يجمع المسن بينها .

وتشير نتائج دراسة مسحية بالعينة لكبار السن فى دور المسنين (شملت ٨١٥ مسنا ، من نزلاء ٥٢ دارا للمسنين ، فى معظم محافظات مصر) إلى أن أفراد العينة يتوزعون حسب ترتيبات الإقامة فى الفترة التى سبقت دخول الدار مباشرة على النحو التالى (انظر الجدول) :

- فى حوالى خمسى الحالات (٢ر٣٨٪) كان المسن يعيش وحده : بنسبة أكبر كثيرا عند الذكور من نظيرتها عند الإناث (٧ر٤٣٪ و ٨ر٣٤٪ على التوالى) . فمع أن الإناث يعشن أطول ، إلا أن احتمال أن يعيش المسن وحده أضعف عند الإناث منه عند الذكور .
- وفى ٦٪ من الحالات كان الزوجان يعيشان معا . والنسبة عند الذكور أكبر من ضعف نظيرتها عند الإناث (٧ر٩٪ ، و٨ر٣٪ على التوالى) ، لأن هؤلاء يعمرن أطول من الذكور .
- وفى نسبة قريبة (٥ر٥٪) ، كانت الأسرة تتكون من الزوجين وأبناء . والنسبة أكبر كثيرا فى حالة الذكور (٣ر١٢٪) منها عند الإناث (٤ر١٪) . ووقف عدد الأسر الممتدة (من الزوجين وأبناء وأحفاد) عند خمس حالات (بنسبة ٦ر٪) .
- وتجاوزت نسبة الأسر المكونة من أحد الزوجين وأبناء ، أو من أحد الزوجين وأبناء وأحفاد ، خمس الحالات (٥ر٢٠٪) . بنسبة عند الذكور أقل كثيرا من نظيرتها عند الإناث (٦ر١٤٪ ، و١ر٢٤٪ على التوالى) .
- واقتربت نسبة من كانوا يعيشون مع "أقرباء آخرين" من ربع إجمالى الحالات (٤ر٢٣٪) ، بنسبة للذكور (٩ر١٤٪) لاتزيد كثيرا على نصف نظيرتها عند الإناث (٧ر٢٨٪) .

– وفى حين كان اثنان فقط من الذكور يعيشان مع "غير أقرباء" ، كان هناك ١٧ من الإناث (بنسبة ٤ر٣٪ من جملة الإناث) فى الوضع نفسه .

– وفى ١٣ حالة ، معظمها ذكور ، كان المسن يعيش فى مكان عام : جامع (يعمل فى خدمته وينام فيه) ، أو ملجأ .

تركيب الأسر المعيشية لكبار السن

(قبل دخول دار المسنين)

تركيب الأسرة	الذكور		الإناث		الإجمالى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يعيش وحده	١٣٥	٧ر٤٣	١٧٦	٨ر٣٤	٣١١	٢ر٣٨
مع الشريك (الزوجة /الزوج)	٣٠	٧ر٩	١٩	٨ر٣	٤٩	-ر٦
مع الشريك وأبناء	٣٨	٣ر١٢	٧	٤ر١	٤٥	٥ر٥
مع الشريك وأبناء وأحفاد	٣	-ر١	٢	٤ر	٥	٦ر
مع أبناء	١٧	٥ر٥	٤٥	٩ر٨	٦٢	٦ر٧
مع أبناء وأحفاد	٢٨	١ر٩	٧٧	٢ر١٥	١٠٥	٩ر١٢
مع أقرباء آخرين	٤٦	٩ر١٤	١٤٥	٧ر٢٨	١٩١	٤ر٢٣
مع غير أقرباء	٢	٦ر	١٧	٤ر٣	١٩	٣ر٢
فى خدمة الأسرة	١	٢ر	١١	٢ر٢	١٢	٥ر١
فى مكان عام (جامع ، ملجأ)	٩	٩ر٢	٤	٨ر	١٣	٦ر١
غير مبين	–	–	٣	٦ر	٣	٤ر
الإجمالى	٣٠٩	١٠٠	٥٠٦	١٠٠	٨١٥	١٠٠

المصدر : عزت حجازى ، كبار السن فى مصر : مسح بالعينة لنزلاء دور المسنين ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، جدول ٨ *.

وربما كان كبار السن الذين يعيشون كل وحده [٨] أشد فئات المسنين هشاشة ، وأكثرهم تعرضا للمخاطر . ومع الارتفاع المطرد فى نسبة كبار السن من إجمالى سكان مصر ، والزيادة المتوقعة فى العمر المتوقع عند الميلاد (من

* ومن التحفظات التى يمكن أن تثار على هذه الدراسة أنها جرت على فئة ذات ظروف خاصة تعد دافعة لدخول الدار، ومن ثم قد لاتنطبق نتائجها بدرجة كافية على فئة كبار السن بعامة .

٦٨٫٣ سنة الآن ، إلى ٧٣٫٧ فى ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ، و ٧٧٫٥ فى ٢٠٤٠-٢٠٥٠) [٩] ينتظر أن ترتفع نسبة المسنين الذين يعيشون كل وحده أكثر .

وتتحدد أوضاع هؤلاء وحاجاتهم تبعا لتأثير عدة عوامل ، منها : الحالة الصحية ، والحالة التعليمية ، والحالة العملية ، والموارد المادية ، وغيرها ، ومايتوافر من رعاية من المصادر المختلفة ، والأسرة الطبيعية أو البديلة بصفة خاصة .

وبعض من يعيشون كل وحده من كبار السن ، القادرون ماليا ولا أهل لهم أو بدون عون من الأهل ، يعتمدون على المساعدة المأجورة (جليس المسن ، والخادمة التى يتضمن عملها إعداد الطعام وغسيل الملابس وتنظيف البيت والتسوق ، وغيرها ، والسائق الخاص ، وغيرهم) فى تصريف شئون الحياة اليومية . وإن كان هذا لايمنع من توافر مساعدة من نوع أو آخر من مصادر غير رسمية (أصدقاء ، أو جيران ، أو من إليهم) .

والأسوأ وضعا بين من يعيشون كل وحده هم أولئك الذين يعانون من عجز من نوع أو آخر (العمى أو الضعف الشديد فى الإبصار ، أو الصمم ، أو كسور خطيرة ، أو مرض يقتضى ملازمة الفراش ، أو ما إلى ذلك) .

إلا أن الرعاية التى تتوافر لمن يعيشون كل وحده تنطوى على بعض أوجه القصور والخطورة التى تتسبب فيها هشاشة أوضاعهم ، فهى :

- قد لاتقوم على تقدير سليم لحاجات المسن ، وإنما تتوقف على إمكانات القائم بالرعاية ، ومن يتحمل تكاليفها .
- قد لاتتوافر بالدرجة الكافية من الانتظام التى تقتضيها ظروف المسن .
- قد يفسدها الاستغلال ، وربما الإضرار بالمسن ، أو الإساءة إليه على الأقل .

والزوجان اللذان يعيشان وحدهما ، يتحملان - عادة - الجانب الأكبر من

متطلبات العيش والحياة اليومية . ويتحمل الأحسن صحة النصيب الأكبر من عبء الرعاية . وحين لا يشارك فى الرعاية أبناء أو أحفاد أو أقرباء آخرون أو غير أقرباء (أصدقاء أو جيران) ، تكون الحياة صعبة وربما غير محتملة ، وبخاصة حين لاتسمح الأوضاع المالية للزوجين بالاعتماد على خدمات بأجر .

والمسن الذى يعيش فى أسرة طبيعية مكتملة هو فى العادة أوفر حظا ممن يعيش وحده أو مع شريك الحياة ؛ لأنه فى الأغلب يجد ابنا/ابنة أو زوجة ابن أو أختا تسمح له ظروفه بأن يقوم برعايته ، أو يشارك فى رعايته . غير أن ظروفا موضوعية كثيرة قد تجعل وجود المسن فى الأسرة بديلا غير مريح بالنسبة له أو لبعض أفراد الأسرة . وفى مثل هذه الحالة يكون دخول دار المسنين – على قسوته فى معظم الحالات – هو الترتيب البديل .

ولا خلاف بين المعنيين برعاية كبار السن على أن إيداع مسن ما فى دار المسنين أو مستشفى لكبار السن ، أو ما إليهما ، ينبغى أن يكون الاختيارالأخير. ومن أسباب ذلك :

١ – إن الأسرة الطبيعية أو البديلة (الكافلة) هى السياق الطبيعى للحياة ، وهى الأقدر على توفير الحد المقبول من إشباع حاجات الإنسان . أما دار المسنين ، وما إليها ، فهى بيئة صناعية يتعذر أن تحاكى الأسرة .

٢ – إن تكلفة الرعاية المؤسسية أكبر بكثير من تكلفة الرعاية فى سياق الأسرة ، وقد تصل إلى حدود تفوق قدرة المسن أو الشخص المسئول عنه .

٣ – إنه – فى كثير من الحالات – مايزال الأهل ينظرون إلى إيداع مسن دار المسنين بشئ من الحرج والخوف من الاتهام بالتخلى عنه .

ولكن أفضلية "الحياة الطبيعية" على الرعاية المؤسسية لايصح أن تؤخذ بدون تحفظ . ففى بعض الحالات يكون المسن وحده فى البيت – بعد استقلال

الأبناء عن الأسرة ووفاة شريك الحياة - ويكون عاجزا عن قضاء مطالب الحياة اليومية بنفسه وبدون مساعدة متخصصة ، لسبب أو آخر . وقد يكون المسن فى أسرة مخلصة النية فى رعايته ، ولكن يمنعها من ذلك ظروف قهرية (كأن يحول عمل الزوجين خارج البيت دون وجود جليس للمسن المحتاج ، أو ألا تسمح الموارد المالية للأسرة بتوفير مقابل علاج مكلف أو حتى قضاء مطالب الحياة اليومية ، أو ألا توفر أوضاعها المعيشية الدرجة من الاستقلالية أو الخصوصية التى يفضلها المسن) . وفى حالات أخرى ، تسمح موارد الأسرة المادية والمعنوية بتوفير الرعاية التى تضمن للمسن حياة كريمة ، ولكنها تكون فى حاجة إلى من يقدم المشورة أو العون الفنى لتحقق الرعاية هدفها (حين يكون المسن مريضا بمرض يستدعى ذلك ، مثلا).

وتتعدد صور الرعاية التى يحتاج إليها أو يتلقاها كبار السن إلى حد يصعب معه الحصر . وهى تتراوح بين الزيارة أو حتى الاتصال التليفونى بين الحين والحين ، إلى المرافقة كل الوقت والمعاونة فى القيام بكل متطلبات العيش ، مرورا بصور كثيرة أخرى .

ومن أكثر حالات الرعاية إثارة للشجن ومدعاة للمساعدة أن يكون القائم بالرعاية مسنا ويكون متلقى الرعاية مسنا آخر أو ابنا معاقا أو مريضا أو حفيدا ، وهى حالة غير نادرة ، وتقدم شاهدا على الخطأ فى تصور كبار السن على أنهم متلقون للرعاية فقط .

والكلام عن حاجات كبار السن كثير ، تكاد لا تخلو منه دراسة فى الموضوع . إلا أنه - فى الجانب الأكبر منه - كلام مرسل ، ويفتقر إلى التحدد . فهو لايقوم على مؤشرات إمبيريقية يتم الاستقرار عليها عن طريق مقاييس علمية معتمدة ، بحيث يمكننا تبين مدى كل حاجة ، وترتيبها فى قائمة أولويات .

ويغيب عن كثيرين – ممن يتناولون موضوع حاجات كبار السن بالبحث أو يكتبون فيه – ضرورة التمييز بين ثلاثة ضروب من الحاجة ، ليس هناك مايضمن أن تتطابق فى كل الحالات :

أولهـا : هو الحاجة فى الواقع .

الثانى : هو الحاجة كما يشعر بها أصحابها ، أو كما يعبرون عنها .

الثالث : هو الحاجة كما تكشف عنها أدوات البحث والتحليل المعتمدة .

وفى جميع الأحوال يمكن أن نتكلم عن حاجات كبار السن فى عديد من المجالات ، ربما كان من أهمها مايلى :

١ – الحالة الصحية (العضوية – بمافيها الجنسية – والنفسية) : لا نظن أن هناك خلافا على أن التقدم فى السن يحمل معه اعتلال الصحة ؛ لما يطرأ على الجسم بعامة وأجهزته ووظائفها المختلفة من ضعف ، وربما إعاقة . إلا أن الربط الآلى بين التقدم فى السن ومايسمى "أمراض الشيخوخة" فيه مبالغة ، ولا يستقيم مع الكشوف الحديثة فى مجالى التشخيص وتكنولوچيا العلاج . وتصل المبالغة إلى حد الخطأ حين يقال إن أمراض الشيخوخة غير قابلة للعلاج .

ولا يرجع اعتلال الصحة – النفسية بخاصة – إلى التقدم فى السن فى حد ذاته إلا فى النادر ، وإنما هو يرد إلى مايأتى به التقاعد من العمل من أوضاع ، ومنها : التوقف عن النشاط المنتج ، ونقص تقدير الذات ، والشعور بالوحدة والميل إلى العزلة ، والاكتئاب ، وربما عدم توافر تكاليف العلاج .

٢ – الموارد الاقتصادية : لاشك فى أن التقاعد عن العمل وتناقص القدرة على بذل الجهد يتسببان فى تدنى الموارد الاقتصادية . ومع أن معاش التقاعد

ومعاش الضمان ، والصور الأخرى للمساعدة المالية ، تضمن استمرار وجود دخل للمسن ، إلا أنه لايكون كافيا فى معظم الحالات ، فضلا عن أنه لايُستحق إلا لفئات محدودة من كبار السن .

ومما لايساعد فى مواجهة نقص الموارد الاقتصادية لكبار السن تصور أن التزاماتهم تقل ، ومسئولياتهم تتقلص .

٣ – المساندة الاجتماعية : فبعد التوقف عن النشاط الإنتاجى ، وفقدان عدد من الأدوار الاجتماعية ذات المعنى ، وتقلص شبكة العلاقات الاجتماعية ، قد يجد المسن نفسه فى أزمة ، وبخاصة حين ينشغل الأبناء كل فى حياته الخاصة ربما بعيدا عن الأهل ، ويرحل شريك الحياة (الزوج/الزوجة) ، أما من لم يتزوجوا أو لم ينجبوا ، فإن الحياة قد تصير محنة بالنسبة لهم .

ومن ترتيبات تأكيد المساندة الاجتماعية وجود فرص حقيقية لأدوار بديلة لما كان موجودا فى السابق ، والمشاركة فى الحياة العامة .

٤ – البيئة "الصديقة" : التى لا تنطوى على تهديد لأمن المسن أو إجهاد له فى العيش . ويدخل فيها المسكن الذى يوفر للمسن ظروف عيش لاتنطوى على مايضر بصحته أو سلامته ، والبيئة المحيطة التى تسمح له بالحركة وتصريف شئون وطلبات الحياة اليومية بصورة طبيعية ، وغيرهما .

وفى ظروف أزمة الإسكان الخانقة ، والتلوث الشامل ، وفوضى المرور التى تصل إلى حد الكارثة ، وغيرها ، يبدو الأمر مطلبا عزيزا للغاية .

٥ – الخدمة الثقافية المناسبة : ومنها التعليم المتصل وإعادة التدريب اللذان يؤهلان المسن للإلمام بمعارف العصر ، والتوافق مع تكنولوچياته .

٦ – الأمن الشامل : الذى يضم – فضلا عما سبق – حماية المسن من العنف والإساءة والاستغلال .

٧ – قضاء شئون الحياة اليومية : الغذاء المناسب لحالته وإمكاناته ، وتنظيف البيت ، وغسيل الملابس ، وغيرها .

ثانيا : القائمون بالرعاية [١٠]

من الأسئلة التى ترد فى سياق دراسة القائمين برعاية كبار السن ، ويلزم الاجابة عنها ، ما يدور حول :

- مصادر الرعاية : خصائصهم ، وطبيعة العلاقة التى تربطهم بمستحقى الرعاية (قرابة ، أو صداقة ، أو جيرة ، أو علاقة رسمية ، أو غيرها) .
- إمكاناتهم ومواردهم وأعبائهم فيما يتصل بمسئولياتهم فى الرعاية .
- الأدوار التى يقومون بها ، والأنشطة التى يمارسونها .
- المشكلات التى تواجههم .

ليس لدينا تقدير لعدد القائمين برعاية كبار السن فى مصر . وإذا كان من الممكن تقدير عدد القائمين بالرعاية الرسمية ، أى الذين يتخذون من الرعاية مهنة (فى دور وأندية المسنين والأجنحة المخصصة لهم فى بعض المستشفيات ، ومن إليهم) ، فإن تقدير عدد القائمين بالرعاية من غير الرسميين – فى الأسرة المعيشية بخاصة – يحتاج إلى جهد (ويمكن أن يتحقق ذلك بدراسة تحليلية لتركيب الأسر التى تضم واحدا أو أكثر من كبار السن فى التعداد العشرى الأخير للسكان (١٩٩٦) .

وتشير شواهد مختلفة إلى أن القائمين برعاية كبار السن يشكلون شبكة شديدة الاتساع ، من عناصر غير متجانسة . فهناك – كما قلنا – القائمون بالرعاية الرسميون ، والقائمون بالرعاية غير الرسميين[١١] . ويتمثل الأولون فى العاملين فى المؤسسات التى توفر رعاية من نوع أو آخر لكبار السن (مثل مدير

الدار ، والأخصائيين الطبيين ، والأخصائى النفسى ، والأخصائى الاجتماعى ، ومساعدى الأخصائيين ، والعمال) . وإذا كان عندنا فى مصر الآن حوالى ٩٠ دارا و ١٣٥ ناديا وجناحا فى كل من ثلاثة أو أربعة مستشفيات ، فإن من الممكن أن نقول إن الرعاة الرسميين يعدون الآن بالآلاف .

ولما كان عدد كبار السن الذين يتلقون رعاية مؤسسية فى دور وأندية المسنين وبعض المستشفيات أساسا فى حدود خمسين ألفا (حسب تقدير متساهل) ، فإن كبار السن الذين يتلقون رعاية غير رسمية لا تقل نسبتهم عن ٩٩٪ من إجمالى كبار السن ، ولما كان عددهم بالملايين ، فإن عدد من يرعونهم فى سياق الأسرة المعيشية يكون بالملايين أيضا .

ويشكل كبار السن الذين يعيشون كل وحده نسبة غير صغيرة من إجمالى كبار السن . ولما كانت الإناث يعشن أطول من الذكور ، فإن النسبة من الإناث غير صغيرة . ولكن على الرغم من أن الإناث يعشن أطول ، فإن نسبة من يعشن كل وحدها أقل من النسبة المناظرة عند الذكور ؛ وذلك لأنهن أكثر هشاشة ، ثم إن التقاليد لا تحبذ عيش الأنثى بمفردها .

ويتلقى كبار السن الذين يعيشون كل وحده رعاية من أكثر من مصدر ، منها المصادر التالية :

- بعض الأهل أو الجيران أو الأصدقاء .
- بعض الرعاة الرسميين (زائرة صحية ، أو نادى المسنين ، أو شخص من طرف جمعية خيرية ، أو مكتب خدمة المسنين ، أو غيرها) .
- جليس أو شغالة بأجر – وقد يكون هؤلاء جامعيين ومدربين – لبعض الوقت ، حسب الحاجة والموارد المالية .

أما بالنسبة للمسن الذى يعيش مع شخص آخر (أى فى أسرة من

فردين) ، ففى العادة يكون الشخص الآخر شريك الحياة ، والزوج فى الغالب . وفى بعض الأحيان يكون الشخص الآخر ابنة غير متزوجة (لم تتزوج قط ، أو أرملة ، أو مطلقة) ليس لها أولاد ، أو أختا، أو غيرهن .

أما المسن الذى يعيش فى أسرة من أكثر من فردين ، ففى أغلب الحالات تكون الأسرة أسرة الابن ، وتكون زوجة الابن هى القائمة بالرعاية (فى حين يكون الابن هو العائل أساسا ، وقد يقدم بعض أشكال الرعاية) ، وهذا لا يمنع من أن يقدم بعض الآخرين فى الأسرة رعاية فى صورة أو أخرى، وإن لم يكن ذلك بشكل أساسى . وفى حالات غير شائعة ، تكون أسرة الابنة المتزوجة التى تتولى رعاية أم أو أب لا بديل آخر أمامهما .

وفى بعض الحالات تكون إقامة الأم - أو الأب - مع الأبناء ، وفى رعايتهم ، ترتيبا يرحب به الأبناء ويسعون إليه . وذلك حين يكون لدى الأم، أو الأب ، أو هما معا ، موارد و مصادر مهمة (مسكن ، أو مورد مالى وفير ، أو ما إليهما) .

ومن الحالات المثيرة للاهتمام حالة القائم بالرعاية الذى يرتبط بعمل خارج البيت بأجر [١٢]. إذ إنه من النادر أن يراعى صاحب عمل ظروف مشتغل يتحمل مسئولية رعاية مسن . ولهذا فالغالب أن يكون العامل القائم برعاية مسن فريسة تعارض مسئولياته وصراع أدواره تجاه من يرعاه وتجاه صاحب العمل . ومن أسباب ذلك نقص مرونة تنظيم العمل فى مصر (من ناحية ساعات الدوام ، والإجازات ، وحالات الغياب الفجائى القهرى ، وغيرها) ، مما يترتب عليه عجز العامل القائم برعاية مسن عن الأداء بالكفاءة التى تؤهله إمكاناته لها ، والتقدم فى السلم الوظيفى إلى الدرجة التى يستحقها، ومما يحرمه والطرف الآخر من الشعور بالرضا. ويتعقد الوضع أكثر حين يتعذر حل الصراع أو تحجيم آثاره .

وفى العادة تتحمل الإناث الجانب الأكبر من الرعاية الفيزيقية للمسن والمعاونة فى تصريف شئون الحياة اليومية (من مجرد تعاطى الدواء إلى الاستحمام وقضاء الحاجة ، مرورا بمختلف شئون الحياة اليومية الأخرى) . ومن غير الشائع أن يتحمل الذكور (الأبناء ، الإخوة ، أو الأقارب الآخرين) عبء مثل هذه الرعاية . والغالب أن يتحملوا عبء الإعالة ، أى تكاليف الرعاية ، حتى حين يكون المسن فى رعاية آخرين .

وتختلف تكلفة الرعاية بالنسبة للقائم بها من صورة لأخرى ، ومن حالة لغيرها . بعض صور الرعاية لا يكلف القائم بها غير قليل من الوقت والجهد والمال . ومن الأمثلة الاتصال التليفونى ، والزيارة لبعض الوقت . وفى بعض ثان تكون التكلفة عالية من ناحية الوقت والجهد ، منخفضة من ناحية المال . ومن صورها رعاية الجليس لمسن غير قادر على خدمة نفسه . وفى بعض ثالث تكون التكلفة منخفضة من ناحية الوقت والجهد ، عالية من ناحية المال ، كما يحدث فى حالة رعاية مسن مريض مرضا مكلفا فى علاجه . وتختلف تكلفة الرعاية بالنسبة لمن يقوم بها تبعا لما إذا كان يتحملها وحده ، أو يتحملها معه آخرون ، ونظام توزيع المسئولية فى حالة تعدد القائمين بالرعاية .

وفى بعض الدول المتقدمة فى مجال رعاية كبار السن (المملكة المتحدة ، مثلا) يؤخذ بنظام يعرف باسم "الرعاية البديلة لبعض الوقت" ، أو "الإعفاء المؤقت من مسئوليات الرعاية" respite care [١٣] * . وقد دفع إلى التفكير فيه ما كان يلاحظ من انهيار بعض القائمين برعاية مسنين ؛ نتيجة لما كانوا يتحملون من مسئوليات . والغرض منه هو دعم أداء القائم بالرعاية ، وتمكينه من حمل مسئولياته بكفاءة وبدون ثمن باهظ . وحسب هذا النظام ، يدخل المسن متلقى

* نتكلم عن هذا النظام بشىء من التفصيل ؛ لأنه يشكل تجربة جديدة تستحق الدراسة .

الرعاية دارا أو مستشفى للمسنين ، أو ما إليهما، لحوالى أسبوعين كل ستة أسابيع ، بصفة دورية منتظمة : يبقى فى البيئة الطبيعية ستة أسابيع ، ويدخل المؤسسة لأسبوعين . ويتكرر الإجراء . وفى بعض الحالات لا تكون الدورية بالصورة التى أشرنا إليها ، إنما قد تكون فى : الإجازات السنوية ، وفى المناسبات العامة المختلفة ، وحالات الأزمة التى قد يتعرض لها أى من القائم بالرعاية ومتلقيها . وبهذا يعفى القائم بالرعاية من مسئولياته لمدة أسبوعين بين الحين والحين ، فى حين توفر المؤسسة الرعاية اللازمة للمتلقى . والمستهدف بهذا النظام هو القائم بالرعاية . أما ما يعود على متلقى الرعاية من كسب أو خسارة فهو غير مقصود فى الأصل .

وبصفة عامة ، تشير نتائج دراسات تقييم هذا النظام إلى اتجاه معظم القائمين بالرعاية إلى الترحيب به ، والحرص على الإفادة منه ، وتوزع متلقى الرعاية بين من يرحب به ، ومن يقبله على مضض ، ومن يرفضه .

ومن الإيجابيات فى هذا النظام فى نظر القائم بالرعاية (التى كشف عنها البحث فى الموضوع) : ما يحققه من راحة نفسية وعضوية ، فهو بمثابة "إعادة شحن" ، وما يأتى به من تغير فى نظام الحياة اليومية ، وما يتيحه من فرص زيارة الأهل والأصدقاء ، وما يسمح به من إمكان إنجاز أعمال مطلوبة لا تسمح مسئوليات الرعاية بإنجازها فى العادة .

ولكن من أبرز سلبياته ما يلى :

- بالنسبة للقائم بالرعاية : الشعور بالذنب ، والإحساس بالتخلى عن المتلقى ، وعدم ملاءمة المواعيد التى تحدد للرعاية البديلة مع جدول القائم بالرعاية ، أحيانا .

وبالنسبة لمتلقى الرعاية :

- احتمال انتكاس الحالة وحدوث أزمة ؛ نتيجة لصعوبة التكيف مع الأوضاع المتغيرة وعدم كفاية الرعاية البديلة ، والشعور بالتهميش نتيجة للإحساس بتخلى القائم بالرعاية عنه .

وعلى أية حالة ، فإن عدد من يفيدون - أو يمكن أن يفيدوا - من هذا الترتيب صغير للغاية ، على الرغم من وجود طلب مرتفع عليه .

ومن المؤسسات المهمة فى مجال رعاية كبار السن فى مصر دور وأندية المسنين . وتقدم الأولى خدمات إيواء وإعاشة كاملة ، بمستويات وتكلفة تتناسب مع حاجات وظروف وإمكانات مختلف فئات كبار السن . وتتراوح تكلفة الإقامة فيها من لاشئ إلى ما يقترب من ألفى جنيه شهريا . ويوجد منها الآن ٩٠ دارا فى عشرين محافظة ، بتركيز كبير فى القاهرة والإسكندرية .

أما أندية المسنين ، فهى توفر خدمات نهارية فقط لمن يستطيع التردد عليها من كبار السن ، نظير اشتراك رمزى . ومن أبرز ما تقدمه الخدمات الثقافية والترويحية والاجتماعية ، ويوفر بعضها خدمات علاجية . ويوجد منها الآن ١٣٥ ناديا فى أية محافظة .

وتشير نتائج أكثر من دراسة فى تقييم أوضاع وأداء مؤسسات رعاية كبار السن إلى أنها تواجه تحديات عديدة تحول دون أداء المهام المنوطة بها بكفاءة . ومن ذلك [١٤] :

- عدم ملاءمة المقر ، ونقص التجهيزات ، وعدم كفاية الإمكانات والموارد المتاحة .
- النقص الواضح فى فرق العمل .
- قصور المتابعة ، وعدم وجود نظام كفء لتقييم الأداء والمحاسبة .

ولهذا فإن بعض كبار السن الذين يفيدون من خدمات دور وأندية المسنين

يعبرون عن عدم رضاهم عما تقدم من خدمات .

ويهم أن نشير إلى نقطتين مهمتين :

١ - لقد كانت الرعاية المؤسسية - فى مراحلها الأولى - تقوم على جهد هواة متطوعين ، بمعاونة بعض المتخصصين المحترفين . وكانت تقدم خدمات متميزة ، وإن كان لجمهور صغير . أما الآن - ومن مدة - فقد أصبحت مسئولية كوادر موظفة متخصصة علميا ومدربة . وإذا كان هذا التحول يوفر فرصا للإفادة فى رعاية كبار السن من التقدم العلمى والتنظيمى المذهل ، فهل يسمح باستمرار عنصر التكريس والتفانى اللذين كانا يغلبان فى عطاء المتطوعين ؟ الأمر يحتاج إلى دراسة .

٢ - وبالنسبة للقائمين بالرعاية الرسميين ، حتى الذين أعدوا أكاديميا للعمل الذى يقومون به :

أ - لا يوجد العدد الكافى منهم .

ب - ينقصهم الإعداد والتدريب التجديدى فى التخصص الدقيق الذى يعملون به (رعاية كبار السن) ، فمعظمهم من "الممارسين العامين" .

يبقى من قضايا القائم بالرعاية قضية مهمة ، وهى تتعلق بالقطاع الأهلى والمنظمات غير الحكومية . فالدولة تقلص دورها فى مجال رعاية كبار السن (بالتوقف عن تحمل مسئولية توفير بعض خدمات الرعاية التى يمكن أن يوفرها القطاع الأهلى ، ومن ذلك إدارة دور المسنين وأندية المسنين) . وإذا كان هذا التوجه تبرره تجارب كثير بين الدول المتقدمة ، فإنه لا يتسق مع ضعف القطاع الأهلى فى مصر وجوانب القصور العديدة فيه ، وكلها تحديات تحول دون نموه وتطور قدرته على القيام بدور فعال فى مجال العمل العام . ولهذا فإنه ليس صحيحا أنه حين تتوقف الدولة عن توفير خدمة ما لكبار السن فإن الخدمة

ستقدم عن طريق آخر .

ثالثا : إدارة الرعاية [١٥]

تقوم رعاية كبار السن فى بلادنا - ومعظم بلاد العالم - على اقتناع عام غير صريح ، لا يختلف فيه الشخص العادى عن المتخصص ، مفاده أن بلوغ سن التقاعد الإلزامى (٦٠سنة فى الغالب) يعنى الوصول إلى مرحلة "نهاية العمر" ، وليس أمام من يبلغه غير تهيئة نفسه للرحيل ، وليس هناك ما يمكن أن يفعله الآخرون له سوى مساعدته فى أن يمضى بأقل قدر ممكن من المعاناة والألم .

وينطوى هذا الاقتناع على قدر غير هين من الخطأ والخطر . ويتمثل الخطأ فى تصور كبار السن على أنهم - فى مجموعهم - "طاقة متلاشية" ، لم يعد لديهم ما يمكن أن يقدموه فى مجال النشاط الإنتاجى . وهذا مخالف لما تشير إليه نتائج بحوث علمية رصينة كثيرة ، وتشهد به أوضاع التعمر فى بلاد عديدة ، من أن معظم "أمراض الشيخوخة" قابل للعلاج ، وأن هناك من كبار السن من يستطيع أن يمارس عملا مفيدا لعشرين سنة أو يزيد بعد بلوغ سن التقاعد .

أما الخطر فى هذا الاقتناع فيرجع إلى النظر إلى رعاية كبار السن على أنها "خدمة" تصدر عن الوفاء وبوازع الرحمة ، وليست "حقا" لمسن قدم الكثير وما يزال قادرا على العطاء ، ويمكن أن تستثمر طاقته وإمكاناته فى عمل منتج (لا يتحتم أن يكون من نوع العمل الذى كان يمارسه قبل التقاعد ، وإنما من نوع جديد يؤهل المسن له ويدرب عليه) ، وبهذا تصير رعاية كبار السن جزءا من خطة التنمية الشاملة .

فليس غريبا إذن أن رعاية كبار السن تكاد تكون غائبة من قائمة أولويات المشكلات فى مصر ، وأنها غائبة تماما من الخطاب السياسى الرسمى . وليس

هناك ما يذكّر بوجودها سوى الاحتفال السنوى – فى أول أكتوبر – "بيوم كبار السن" .

وسواء بالنسبة للمسن الذى يعيش فى أسرة طبيعية أو بديلة (كافلة) ، والمسن الذى يعيش وحده ، والمسن الذى يعيش فى دار للمسنين أو مستشفى ، تنطوى رعاية كبار السن فى مصر على بعض جوانب القصور . فهى – من جهة أولى – لا تقوم على تقدير موضوعى فنى لحاجات المسن ، بقدر ما تعتمد على ما يمكن توفيره من خدمات . وليس من الشائع الاعتماد على مقاييس معتمدة لتقدير الحاجات وترتيبها حسب أولوية كل . وهى – من جهة أخرى – تجرى فى أغلب الأحيان بشكل تجزيئى ، أى بدون تكامل أو تنسيق بحيث يمكن تفادى التكرار والتداخل . ولهذا فإنها تقصر عن بلوغ الهدف الأساسى منها ، وهو الاستجابة لحق المسن فى حياة مشبعة كريمة .

ولأن الرعاية تقدم فى صورة اجتهادات فردية لا تكامل ، ولا حتى تنسيق ، بينها ، فإنها تتكلف أكثر مما يلزم ، فضلا عن أنها قد تتداخل أو تتكرر ، وقد تتعارض صورها بعضها مع بعض .

ولهذا فإنه من الضرورى أن تخضع كل حالة "لإدارة خاصة" ، من نوع أو آخر :

١- تقدر حاجاتها ، وتعين "حزمة الرعاية" المناسبة لها .
٢- تتابع توفير الخدمات بأكبر درجة ممكنة من الكفاءة والاقتصاد ، وفق خطة مرنة .
٣ – تراجع الحالة بين الحين والحين ، لتعدل "حزمة الرعاية" استجابة لما قد يحدث من تغير فى أوضاع المسن وحالته .

وفى حالة الرعاية المؤسسية (دار المسنين أو النادى أو المستشفى) فإن من الممكن أن يتحقق ذلك عن طريق "فريق الرعاية" (الطبيب ، والأخصائى النفسى

والاجتماعى ، وأخصائى العلاج الطبيعى ، وخبير التغذية ، والمسئول فى المؤسسة ، وغيرهم) .

ولكن الرعاية المؤسسية لا تشمل غير أقل من ١٪ من كل كبار السن فى مصر. وفضلا عن هذا يحول دون توافر الإدارة السليمة للرعاية المؤسسية أن من النادر أن يكون فريق الرعاية كاملا ، لقصور الإمكانات من جهة ، والتهاون فى توفيره من جهة أخرى .

وحين يتوافر أعضاء فريق الرعاية ، فإنه قد لا يكون هناك حرص كاف من جانبهم - أو بعضهم - على أن يعملوا كفريق . وحين يتوافر فريق الرعاية ويحرص على أن يعمل كفريق ، قد تحول تحيزات التخصص الضيق دون قيام تعاون مثمر .

أما فى حالة الرعاية غير الرسمية ، وهى الحالة الغالبة ، فإن من الممكن أن يشرف على "إدارة الحالة" الطبيب المعالج . وفى هذه الحالة ليس هناك ما يضمن وجود تفاهم مثمر وتعاون كاف من القائمين بالرعاية الآخرين . وفى حالة التأمين الصحى (وهو الترتيب الشائع فى حالة كبار السن الذين سبق لهم العمل فى جهاز الدولة وبعض الجهات الأخرى) فإن توقع أن يتولى الطبيب المعالج "إدارة الحالة" أمر غير واقعى .

أما بالنسبة لتكلفة الرعاية بصورة عامة ، فإنها يمكن أن تقوم على ما توفره ثلاثة مصادر هى :

- ما يتكلفه المسن ، أى نصيبه المباشر من تكلفة الخدمة .
- ما تتحمله جهة تأمينية يشترك فيها المسن .
- ما تتحمله الدولة عن طريق مختلف "شبكات الأمان" : معاش التقاعد ، والتأمين الصحى ، وتأمين الشيخوخة ، والمساعدات المالية والمادية الأخرى .

ويلزم أن يختلف قدر ما يتحمله كل مصدر من المصادر الثلاثة تبعا لما يستطيع المسن أن يتحمله .

وهناك هوة – غير معبورة أحيانا – بين ما يرد من نصوص فى التشريعات بمختلف مستوياتها (الدستور ، والقرارات الجمهورية والوزارية ، وغيرها) من جهة ، والإجراءات التنفيذية من جهة أخرى . فما يتحقق على أرض الواقع يأتى دون ما تقول به التشريعات ، وربما مختلفا عنه فى أغلب الحالات ، وأسباب ذلك كثيرة ، وفى المقدمة ما يلى :

١- إن التشريعات تأخذ شكل صياغات مجردة غير محددة ، مما يفتح الباب للاختلاف فى تفسيرها وتحديد ماترمى إليه .

٢ – إن من يصدرون التشريعات ليسوا من ينفذونها ، وإنما يتولى اتخاذ القرار الإجرائى والتنفيذ جهات أخرى وأشخاص آخرون ، لهم تصوراتهم الخاصة للمطلوب تحقيقه وحماستهم لإنجازه . وفضلا عن هذا ، فإن لكل طرف تحيزاته ومصالحه التى يحرص على حمايتها .

٣ – إن التشريع يصدر عن جهة واحدة ، أما التنفيذ فتتولاه جهات تنفيذ عديدة لا يتحتم أن يكون بينها القدر الكافى من التنسيق أو حتى الفهم المشترك .

٤ – إن التشريع لا يكون مصحوبا بتوفير آليات التنفيذ والموارد والإمكانات اللازمة لتحقيق المطلوب ، وقد يتعذر تدبير الحد الكافى منها .

٥ – إن التشريع لا يرتبط بأوضاع مؤسسية مستقرة ، وإنما يصدر عن – أو بجهد – أشخاص يتحمسون له ويسعون لإصداره ، وحين يتركون مراكزهم الوظيفية قد لا يجد من يتحمس لمتابعة العمل على تحقيق ما ينص عليه [١٦].

٦ - ولايقل أهمية عن كل هذا أن مايوجد من تشريعات لاينظم غير قليل من أوضاع كبار السن وأحوالهم والمشكلات التى تصادفهم .

خاتمة

على الرغم من الطفرة الهائلة التى شهدتها حركة البحث فى مجال رعاية كبار السن ، والنتائج الطيبة التى تحققت فى عدد من المجالات ، فما يزال كثير من القضايا المحورية بعيدا عن مركز الاهتمام . وربما كان من أهم أسباب ذلك النظر إلى فئة كبار السن ككتلة أقرب إلى التجانس ، وتوفير الرعاية فى شكل ترتيبات عامة وإجراءات شاملة ، من منظور أنها خدمة وليست حقا .

ولتجاوز هذا القصور ، ثمة حاجة إلى التعامل مع كبار السن على أنهم فئة سكانية تنطوى على كثير من التمايز والتباين ، وتوفير الرعاية فى صورة "حزم" تقوم على أكبر درجة ممكنة من "التفريد" . وعلى أساس أنها حق أصيل . وهذا يستلزم تفكيك مفهومى "متلقى الرعاية" و"القائم بالرعاية" ، وأساليب تقديم الخدمات .

ولقد قصدنا بهذه الدراسة الإسهام فى تحقيق نقله نوعية فى أساليب البحث فى رعاية كبار السن ، تتمثل فى : الدعوة إلى تبنى نظرة "عصرية" إلى التعمر وكبار السن ، والفلسفة التى تقوم عليها رعايتهم ، وأساليب الرعاية وآلياتها ، من خلال :

١ - طرح رؤية لفئة كبار السن تبرز تضاريسها والعناصر التى تتكون منها ، والأوضاع التى تعيش فيها ، وخريطة الحاجات .

٢ - تعيين أهم مصادر الرعاية ، أى القائمين بها، رسميين كانوا وغير رسميين ، والإشارة إلى الأدوار التى يقومون بها(مضمون الرعاية وتكاليفها : هل هى مجرد وقت مع المسن ، أو معاونة فى تصريف شئون

الحياة اليومية ، أو إعاشة ورعاية صحية ، أو كل ذلك أو غيره) ، والإمكانات المتوافرة لهم ، والمشكلات التى تصادفهم .

٣ – مناقشة قضية "إدارة الرعاية"، والتأكيد على ضرورة أن تجرى الرعاية على أساس تقدير موضوعى للحاجات وترتيبها فى قائمة أولويات ، وفى صورة "حزم" يراعى فى تشكيلها أكبر درجة ممكنة من التفريد ، وتكون من المرونة بحيث يمكن تعديلها إذا اقتضى ذلك تغير ظروف المستفيد وحالته ، حسب ما يرى من يتحمل مسئولية إدارة الرعاية .

الهوامش والمراجع

١ – اختيار سن الستين حدا لفئة كبار السن هو الأكثر ملاءمة وشيوعا .

٢ – عزت حجازى ، قاعدة بيانات كبار السن ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، القسم الأول ، يجرى إعدادها للنشر .

٣ – عزت حجازى ، تعمر السكان فى مصر ، المؤتمر السنوى الخامس للبحوث الاجتماعية ، القاهرة ٢٠-٢٣ أبريل ٢٠٠٣ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٣.

٤ – المرجع نفسه .

٥ – المرجع نفسه .

٦ – المرجع نفسه .

٧ – المرجع نفسه .

٨ – Maria Evandrou, Challenging Invisibility of Carers: Mapping Informal Care Nationally, Frank Laczko and Christina R. Victor, (eds.), *Social Policy and Elderly Care,* Hanks (England), Avenbury, 1995 pp. 11-29.

Jay Ginn and Sara Arber, Elderly Living at Home: The Relation of Social and Material Resources to Service Use, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 112-136.

David R. Phillips, and Alfred C. M. Chan, National Policies on Aging and Long-term Care in the Asia Pacific: Issues and Challenges, Daivd R. Phillips and Alfred C. M. Chan (eds.), Aging and Long-term Care, Institute of Southerneast Asia Studies, Singapore, Interational Development Fund, Ottawa, and Thailand Research Fund, Thailand, 2oo2, pp. 1-22.

٩ – عزت حجازى ، استعراض وتقييم السياسات والبرامج والخدمات الخاصة بالمسنين فى المنطقة العربية ، بيروت ، الإسكوا ، ٢٠٠٢ . جدول ٣ .

١٠ – Evandrou, op. cit.

١١ – ثمة أكثر من طريقة لتصنيف القائمين بالرعاية : حسب العدد، والعلاقة بمتلقى الرعاية ، والمهام والأنشطة والأعباء ، وغيرها . ولكننا لا نرى إمكان الإفادة منها هنا لعدم توافر المادة اللازمة .

انظر Ibid.

١٢ – Frank Laczko and Sallie Noden, *Elder-Care and the Market: Combining Care and Work,* Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 30-48.

١٣ – Mike Nolan and Gordon Grant, Respite Care: Factors Influencing Consumer Perceptions of Quality and Acceptability, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 49-73.

١٤ – عزت حجازى ، الرعاية المؤسسية لكبار السن : دور المسنين ، المجلة الاجتماعية القومية ، مج ٣٨ ، ع ٢ (مايو ٢٠٠١) ، ص ص ١–٤١ .

١٥ – David Challis et al., Care Managment, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 137-162 .

١٦– نشير هنا إلى تجربة إنشاء "اللجنة العليا لرعاية المسنين" ، برئاسة وزير الشئون الاجتماعية ، وعضوية عدد من التنفيذيين (منهم وكلاء وزارات الشئون الاجتماعية ، والصحة والسكان ، والمالية) ، ورئيس الهيئة القومية للتأمينات ، وبعض الأكاديميين المشتغلين بالبحث فى ظاهرة التعمر وكبار السن ، وممثلين لقطاع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية . وقد أنشئت اللجنة فى سنة ١٩٩٧ ، كنقطة مركزية للعمل العام فى مجالات التشريع واتخاذ القرار وتنفيذه فى رعاية كبار السن ، وسدت فراغا ترتب على عدم وجود سياسة عامة فى هذا المجال ، وحققت إنجازات طيبة ، ولكنها – مع الأسف – توقفت عن العمل منذ ثلاث سنوات .

Abstract

ELDERLY CARE: SOME METHODOLOGICAL ISSUES

Ezzat Hegazy

The purpose of this paper is to discuss three methodological issues in the study of elderly-care. The first is that old persons are not a homogenous mass, but a highly differentiated population category. The second question is that care-giving comes from a variety of sources: relatives and non-relatives, informal and formal, volunteers and paid, etc. Their roles, resources and problems need to be determined and dealt with. The third issue is the need for "case management", to determine the "service package" required, makes it available and works to adapt it to the changing circumstances and conditions.

التعمر الديموجرافى
الحجم والخصائص والمشكلات*

نادية حليم **

مقدمة

يعد توزيع السكان بحسب السن من أهم المؤشرات الديموجرافية ذات العلاقة بكافة جوانب التخطيط والتنمية فى أى مجتمع من المجتمعات ؛ وذلك لأن لكل شريحة متطلباتها واحتياجاتها وأساليب رعايتها ومشكلاتها .

ويحدد لنا التوزيع العريض للسن فئات ثلاث هى : فئة الصغار (–١٥سنة) ، ثم فئة البالغين (١٥–٦٠ سنة) ، ثم فئة المسنين التى تحسب من (٦٥ +) على المستوى الدولى ، أمّا فى مصر فإنها تعّبر عن شريحة السكان (٦٠ + سنة) ، حيث إن هذا هو سن الإحالة إلى المعاش (التقاعد) . ويعنى العرض التالى بهذه الفئة الأخيرة متناولاً تطورها من حيث الحجم والخصائص ، وأبرز ما تعانيه من مشكلات ، ومظاهر الاهتمام بها على المستوى الدولى والمحلى .

مصطلح التعمر الديموجرافى

يشير مصطلح التعّمر الديموجرافى إلى الزيادة فى شريحة كبار السن (٦٠ +) ، مع النقص فى شريحة الصغار (– ١٥سنة) ، واستقرار نسبة الفئات العمرية الوسطى للسكان . ويعتبر المجتمع فتّياً إذا كانت نسبة المسنين (٦٥+) إلى

* تم إلقاء هذا البحث فى المؤتمر السنوى الثالث والثلاثين لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المركز الديموجرافى بالقاهرة ، ١٦–١٨ ديسمبر ، ٢٠٠٣ .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأطفال (– ١٤ سنة) أقل من ١٥٪ ، وإذا كانت النسبة أكثر من ٣٠٪ اعتبر المجتمع معمراً [1] . وبهذا المعنى فإن المجتمع المصرى يعد مجتمعاً فتّياً ؛ نظراً لأن هذه النسبة تصل إلى ٣ر١٥٪ بحسب بيانات تعداد ١٩٩٦ . ويؤدى ارتفاع متوسط السن عند الميلاد إلى ارتفاع أعداد المسنين . كما يؤدى وجود فارق فى هذا المتوسط بين الذكور والإناث لصالح النساء إلى ازدياد شريحة المسنّات على المسنّين .

وتحسب نسبة الإعالة لكبار السن عن طريق النسبة المئوية للمسنين ٦٥+ إلى السكان فى سن الإنتاج (١٥–٦٤ سنة) ، وهى نسبة تشير إلى عبء الإعالة المرتبط بما يتحمله الفرد فى سن الإنتاج لفئة المسنين[2] .

ظاهرة التعمر الديموجرافى عالميا ومحليا

تشترك دول العالم جميعاً فى ظاهرة التعمر الديموجرافى ، وإن كان ذلك بنسب متباينة بين الدول المتقدمة والأخرى النامية . وتسجّل أعداد المسنين تزايدا مضطرداً ، حيث كان عدد كبار السن (٦٠ +) ٢٠٠ مليون فقط عام ١٩٥٠ ، إلاّ أن هذا العدد ارتفع إلى حوالى ٦٠٦ ملايين نسمة عام ١٩٩٩ ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى ٢ر١ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، وإلى حوالى بليونين عام ٢٠٥٠[3] . والتزايد مستمر فى شريحة كبار السن فى العالم المتقدم على حساب شريحة صغار السن ؛ نظراً لانخفاض الخصوبة ، والارتفاع المستمر فى توقع الحياة عند الميلاد . وترجع معايشة هذه المجتمعات لهذه الأوضاع السكانية إلى ما يقرب من قرن من الزمان ، بينما لم تبدأ علاقة الدول النامية بهذه الظاهرة إلاّ منذ منتصف القرن الحالى .

وتجدر الإشارة إلى أنّ العمر المتوقع عند الولادة فى الدول المتقدمة يصل

إلى ٨٠ سنة فى بعض الدول المتقدمة مثل اليابان ، ويتراوح فى بعضها الآخر ما بين ٧٧-٧٩ سنة كما هو الحال فى كندا ، والنرويج ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا ، والنمسا ، وغيرها ، بينما ينخفض العمر المتوقّع عند الولادة فى الدول النامية إلى ٦٤ر٤سنة ، ويصل فى الدول العربية إلى ٦ر٦٥ سنة ، بينما يصل فى إفريقيا جنوب الصحراء إلى ٩ر٤٨ سنة [٤] .

وتصل نسبة كبار السن إلى إجمالى السكان فى الدول المتقدمة إلى ١٧٪ عام ١٩٩٠ ، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة عام ٢٠٢٥ إلى ٢٥٪[٥] . ويشير تقرير هام صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا[٦] إلى التغيرات التى تشهدها المنطقة العربية بالنسبة للتركيب العمرى للسكان ، والتى تتجلى فيما حدث من انخفاض فى نسبة الأطفال ما دون سن ١٥ سنة من ٤٢٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٨٪ عام ٢٠٠٠ ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى أقل من ٢٩٪ عام ٢٠٢٥ ، يتزامن ذلك مع تزايد نسبة المسنين (٦٠ سنة +) من ٤ر٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦ر٥٪ عام ٢٠٠٠ ، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٩ر٨٪ عام ٢٠٢٥.

ونظرا لارتفاع متوسط السن عند الميلاد لدى الإناث عنه بين الذكور فإن أعداد ونسب شريحة المسّنات على الصعيد العربى تصل إلى ٣٪ فى مقابل ٦ر٢٪ بالنسبة للذكور ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣ر٤٪ للذكور مقابل ٦ر٤٪ للنساء عام ٢٠٢٥ [٧] .

وبالنسبة لمصر ، فإن متوسط السن عند الميلاد ارتفع من ٥ر٦٣ سنة للإناث و٥ر٦٠ سنة للذكور فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٦٩ سنة للإناث و١ر٦٥ سنة للذكور فى تعداد ١٩٩٦ ، ثم ارتفعت هذه النسبة فى يناير ٢٠٠٣ إلى ٩ر٧١ سنة للإناث ، فى مقابل ٥ر٦٧ سنة للذكور[٨] . وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع أعداد المسنين

من ٢٧٢٩٧٣٧ نسـمـة عـام ١٩٨٦ إلى ٣٤١٢٠٩٨ نسـمـة عـام ١٩٩٦ . إلاّ أن الفارق بين متوسط السن عند الميلاد بين الذكور والإناث لم ينعكس على ازدياد في شريحة المسنّات على المسنّين – كما هو الحال على المستوى العالمى والعربى – حيث سجلّت هذه النسبة ٤٨ر٣٪ بالنسبة للإناث ، فى مقابل ٥١ر٧٪ للذكور من إجمالى أعداد المسنين . وربما يرجع السبب فى ذلك إلى نسبة النوع التى وصلت إلى ١٠٤٪ لصالح الذكور فى تعداد ١٩٩٦[٩] .

وفيما يلى عرض للأوضاع الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين فى مصر .

١- التوزيع بحسب فئات السن والنوع

يوضح الجدول التالى رقم (١) التوزيع العمرى والعددى والنسبى لسكان مصر بين تعدادى ١٩٨٦ و١٩٩٦ .

جدول رقم (١)

التوزيع العددى والنسبى للسكان بحسب فئات السن بين التعدادين ١٩٨٦و١٩٩٦

سنة التعداد	عدد السكان فى الفئات العمرية						غير مبين		اجمالى عدد السكان	
	١٥ –		–١٥		٦٠+					
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٨٦	١٩٢٨١١٨٧	٤٠	٢٥٩٧٠٤٧٣	٥٣ر٨	٢٧٢٩٧٣٧	٥ر٦	٢٧٢٨٤١	٦ر	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠
١٩٩٦	٢٢٣٤٥٤٩٦	٣٧ر٨	٣٣٥٥٥٢٩٧	٥٦ر٤	٣٤١٢٠٩٨	٥ر٨	٢٣	–	٥٩٣١٢٩١٤	١٠٠

المصدر: C. A. P. M. A. S., Statistical Year Book, 2001, pp. 16-17

واستنادا إلى العلاقة بين شريحة المسنين ونسبتها إلى الشرائح السكانية الأخرى ، فإن المتوقع هو انخفاض نسبة الأطفال (– ١٥ سنة) ، فى مقابل ارتفاع نسبة شريحة العمر (١٥ إلى ٥٩) وشريحة العمر (٦٠ سنة +) ؛ وذلك لانخفاض معدلات النمو السكانى ، وانخفاض معدل الخصوبة .

ومناقشة ما جاء فى الجدول السابق رقم (١) توضح بالفعل هذه العلاقة، حيث انخفضت شريحة السكان فى فئة السن (– ١٥ سنة) من ٤٠٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٨ر٣٧٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، وفى المقابل ارتفعت شريحة السكان فى فئة العمر ١٥– أقل من ٦٠ سنة من ٨ر٥٣٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٤ر٥٦٪ فى تعداد ١٩٩٦. كما ارتفعت شريحة المسنين (٦٠ سنة +) من ٦ر٥٪ إلى ٨ر٥٪، ويعد هذا الارتفاع طفيفا مقارنة بما كان مقدراً الوصول إليه فى هذا التاريخ ، وهو أن تصل نسبة شريحة المسنين إلى إجمالى السكان إلى٢ر٦٪ فى تعداد ١٩٩٦[١٠].

ويوضح جدول رقم (٢) ازدياد أعداد المسنين من ٧ر٢ مليون فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٤ر٣ مليون فى تعداد ١٩٩٦ ، وبتوزيعها على الفئات العمرية التفصيلية داخل هذه الشريحة يظهر أن النسبة الأكبر تتركز فى فئة السن ٦٠– ٦٥ سنة ، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٤ر٤١٪ من إجمالى المسنين ، و٣ر٢٪ من إجمالى السكان فى تعداد ١٩٨٦ ، واحتفظت تقريبا بنفس النسبة فى تعداد ١٩٩٦ ، وهى ٤١٪ من إجمالى المسنين ، و٤ر٢٪ من إجمالى السكان ، بينما تظل نسبة السكان فى مرحلة السن ٧٥ + ٨ر٪ فى كل من تعدادى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ، ومع ارتفاع متوسط السن عند الميلاد ترتفع نسبة الشريحة العمرية ٦٥ إلى ٧٠ سنة من ٢٥٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٣ر٢٧٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

توزيع المسنين (٦٠ سنة +) بحسب الفئات العمرية التفصيلية بين تعدادى ١٩٨٦ و ١٩٩٦

سنة التعداد	إجمالى عدد السكان	٦٠ -			٦٥-			٧٠-			٧٥ +			إجمالى المسنين	
		العدد	النسبة ٪ للسكان	النسبة ٪ للمسنين	العدد	النسبة ٪ للسكان	النسبة ٪ للمسنين	العدد	النسبة ٪ للسكان	النسبة ٪ للمسنين	العدد	النسبة ٪ للسكان	النسبة ٪ للمسنين	العدد	النسبة ٪
١٩٨٦	٤٨٢٥٤٢٣٨	١١٣١٢١٣	٢ر٣	٤١ر٤	٦٨٢٤٩١	١ر٤	٢٥	٥٣٠١١٦	١ر١	١٩ر٤	٣٨٥٩١٧	٨ر	١٤ر٢	٢٧٢٩٧٣٧	٥ر٦٠
١٩٩٦	٥٩٣١٢٩١٤	١٣٩٨٩٩٤	٢ر٤	٤١	٩٣٠٧٦	١ر٦	٢٧ر٣	٦١٧٦٦٩	١ر٠	١٨ر١	٤٦٤٨٥٨	٨ر	١٣ر٦	٣٤١٢٠٩٨	٥ر٧٥

المصدر: C. A. P. M. A. S. : The Stateistical Year Book, 1993 - 2000, June 2000, pp. 16-17.

وتشير بعض التقديرات إلى احتمال أن تصل نسبة كبار السن ٦٠ + إلى ١١٪ من إجمالى السكان عام ٢٠٢٥ . ومع الاستمرار فى انخفاض معدل الوفيات فمن المنتظر أن يصل توقع الحياة عام ٢٠٢٠ إلى ٧٤٫٥ سنة للإناث و٧٠٫٧ سنة للذكور ، وبمتوسط عام للسكان ٧٢٫٦ سنة . هذه التوقعات التى إذا تحققت فسيترتب عليها احتياجات متزايدة يتعين أن تأخذها الجهود الموجهة إلى هذه الشريحة بعين الاعتبار ، حيث سيكون من الصعوبة بمكان تجاهلها بأى حال من الأحوال[11] .

ويوضح الجدول التالى رقم (٣) اتجاه التعمر بين الذكور والإناث فى تعداد ١٩٩٦.

جدول رقم (٣)
اتجاهات التعمر بين الذكور والإناث
تعداد ١٩٩٦

الفئات العمرية	الذكور ٪	الإناث ٪
٦٠ –	٤٢٫٣	٤٢٫٢
٦٥ –	٣٠٫٤	٢٥٫٧
٧٠ –	١٨٫٩	١٨٫٤
٧٥ +	٩	١٣٫٧
الإجمالى	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوبة من بيانات تعداد السكان ١٩٩٦ ،
جدول رقم ١٨ ، ص ١١٠ .

ومن الجدول السابق يبدو تأثير ارتفاع متوسط السن عند المرأة عنه لدى الرجل ، حيث تقترب نسبة الذكور والإناث فى فئة السن (٦٠ –) ، ثم تتناقص إلى ٩٪ فقط فى فئة العمر ٧٥ + بالنسبة للذكور ، بينما ترتفع إلى ١٣٫٧٪ بين الإناث ، أى أن من كل ١٠٠ ذكر فى سن ٦٠ + يعيش منهم ٩ أفراد فقط إلى سن ٧٥ + ، بينما تعيش حتى هذه المرحلة العمرية حوالى ١٤ امرأة لكل مائة أنثى .

ب - توزيع كبار السن بحسب الحالة الزواجية والنوع

يوضح جدول رقم (٤) توزيع نسبة كبار السن (٦٠ +) بحسب الحالة الزواجية والنوع فى تعداد ١٩٩٦ .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى لكبار السن ٦٠ + بحسب الحالة الزواجية والنوع

تعداد ١٩٩٦

الحالة الزواجية	الذكور ٪	الإناث ٪	الإجمالى ٪
لم يتــزوج	٧ر	٠٤ر١	٨٧ر
متــزوج	٤ر٨٧	٥٤ر٣٢	٩٩ر٦٠
مطلــق	٤ر	٩٢ر	٦٥ر
أرمــل	٤ر١١	٤٨ر٦٥	٤٨ر٣٧
غير مبين	١ر	٠٢ر	٠١ر
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد السكان ١٩٩٦ ، ص ١١٠ .

يوضح الجدول السابق رقم (٤) ارتفاع نسبة المتزوجين من كبار السن ٦٠ + ، وتصل هذه النسبة إلى ٦١٪ من إجمالى المسنين ، إلاّ أن الفرق كبير بين نسبة المتزوجين من المسنين الذكور ، وهى ٤ر٨٧٪ فى مقابل ٥ر٣٢٪ فقط من الإناث .

وفى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة الأرامل من الذكور إلى ٤ر١١٪ من إجمالى الذكور كبار السن ، فإن هذه النسبة ترتفع لدى الإناث كبار السن إلى ٥ر٦٥٪ ، وهذا ما يوضح الإقبال على وإمكانية الزواج فى كل مرحلة عمرية بالنسبة للرجال ، بينما لا يتيسر ذلك بالنسبة للإناث بنفس المقدار ، ولا تشكل نسبة غير المتزوجين والمطلقين من الذكور أو من الإناث نسبة تذكر . ويؤكدّ وجود نسبة كبيرة من الأرامل النساء على أهمية التركيز على شريحة النساء فيما يقدم

لكبار السن من خدمات ، حيث إنهّن – غالبا – الأكثر أميّة ، والأكثر معاناة من الناحية الاقتصادية ، وإذا اقترن ذلك بعجز أو مرض – وهو أمر وارد – فإن الموقف يصبح أكثر إلحاحاً .

جـ - توزيع كبار السن بحسب الحالة التعليمية والنوع

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبى لكبار السن ٦٠سنة + بحسب الحالة التعليمية والنوع
تعداد ١٩٩٦

الحالة التعليمية	الذكور ٪	الإناث ٪	الإجمالى ٪
أمـــــــــى	ر٦١	٨٨٫٦	٧٤٫٣
يقرأ ويكتب	٢٥٫٤	٧٫٤	١٦٫٧
ابتدائـــــــى	٢٫٥	١٫٠	١٫٨
مؤهل أقل من متوسط	١٫٢	ر٣	ر٨
مؤهـــــــل متوســـــط	٤٫٣	١٫٦	٣٫٠
مؤهل فوق متوسط	ر٥	ر٢	ر٤
الدرجة العلمية الأولى أو ما يعادلها	٤٫٨	ر٩	٢٫٨
دبلوم عـــال	ر٠٤	ر٠١	ر٠٣
ماجستيــر	ر١	ر٠١	ر٠٤
دكتــــوراه	ر٢	ر٠٣	ر١
الإجمالـــى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد ١٩٩٦، جدول ١٧ ، ص ١٠٧ .

يوضح الجدول السابق رقم (٥) توزيع كبار السن بحسب الحالة التعليمية والنوع فى تعداد ١٩٩٦ . وتصل نسبة الأميين بين هذه الفئة إلى ٧٤٫٣٪ ، فى مقابل ٣١٫٦٪ لإجمالى سكان مصر . وقد كانت هذه النسبة عام ١٩٨٦ ٨٠٪ ، فى مقابل ٥٠٪ نسبة أمية لإجمالى السكان ، مما يعنى تحسناً فى كلتا النسبتين. وبالعودة إلى بيانات ١٩٩٦ فإن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع إلى ٨٨٫٦٪، فى مقابل ٦١٪ بين الذكور. وتجدر الإشارة أيضا إلى ضآلة نسب الإناث إلى الذكور

بالنسبة لباقى المراحل التعليمية ، بداية من شريحة يقرأ ويكتب وحتى الحاصلين على مؤهلات عليا .

د - توزيع كبار السن بحسب النوع والحالة العملية: (داخل قوة العمل وخارج قوة العمل)

توضح الجداول أرقام (٦) ، و (٧)، و (٨) توزيع كبار السن حسب النوع والحالة العملية .

جدول رقم (٦)
توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع
تعداد ١٩٩٦

الحالة العملية	الذكور	٪	إناث	٪	الإجمالى	٪
داخل قوة العمل	٦٧٠٠٤٩	٣٨	٢٣٤٥٦	٤ر١	٦٩٣٥٠٥	٤ر٢٠
خارج قوة العمل	١٠٩٤٤٥٥	٦٢	١٦١٦٠١٤	٦ر٩٨	٢٧١٠٤٦٩	٦ر٧٩
غير مبين	٧٨٣	٠٤ر	٩	٠٠ر	٧٩٢	٠٤ر
الإجمالى	١٧٦٥٢٨٧	١٠٠	١٦٣٩٤٧٩	١٠٠	٣٤٠٤٧٦٦	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد ١٩٩٦ ، جدول رقم ١٤ ، ص ص ٩٤-٩٥ .

جدول رقم (٧)
توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع داخل قوة العمل
تعداد ١٩٩٦

الحالة العملية	الذكور	٪	إناث	٪	الإجمالى	٪
صاحب عمل	١٥٥٧٦٥	٢ر٢٣	٤٤٤٠	٩ر١٨	١٦٠٢٠٥	١ر٢٣
يعمل لنفسه	٢٩٢٠١٢	٦ر٤٣	٨٥٧٧	٦ر٣٦	٣٠٠٥٨٩	٣ر٤٣
يعمل بأجر	٢١٦٥٤٠	٣ر٣٢	٨٧٨٢	٤ر٣٧	٢٢٥٣٢٢	٥ر٣٢
يعمل بدون أجر	٥٧٣٢	٩ر	١٦٥٧	١ر٧	٧٣٨٩	١ر١
الإجمالى	٦٧٠٠٤٩	١٠٠	٢٣٤٥٦	١٠٠	٦٩٣٥٠٥	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد ١٩٩٦ ، جدول رقم ١٤ ، ص ص ٩٤-٩٥ .

جدول رقم (٨)

توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع خارج قوة العمل

تعداد ١٩٩٦

الحالة العملية	الذكور	٪	إناث	٪	الإجمالى	٪
متفرغة للمنزل	–	–	١٠٠٠٩٧٢	٦١ر٩	١٠٠٠٩٧٢	٣٦ر٩
زاهد فى العمل	٥٠٨٥٠	٤ر٦	–	–	٥٠٨٥٠	١ر٩
بالمعاش	٥٣٨٩٨٠	٤٩ر٢	٨٢٤١٧	٥ر١	٦٢١٣٩٧	٢٢ر٩
مسّن لا يعمل	٤٧٢١٧٢	٤٣ر٢	٥٠٣٩٠٨	٣١ر٢	٩٧٦٠٨٠	٣٦ر٠
عاجز عن العمل	٣٢٤٥٣	٣ر٠	٢٨٧١٧	١ر٨	٦١١٧٠	٢ر٣
الإجمالى	١٠٩٤٤٥٥	١٠٠	١٦١٦٠١٤	١٠٠	٢٧١٠٤٦٩	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد ١٩٩٦ ، جدول رقم ١٤ ، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

تتناول الجداول أرقام (٦) ، و(٧) ، و (٨) توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع داخل قوة العمل وخارجها. ومن الجدول رقم (٦) يتضح أن من هم داخل قوة العمل لا تزيد نسبتهم على ٤ر٢٠٪ من إجمالى كبار السن ، إلاّ أن الفارق واضح جدا بين من هم داخل قوة العمل من الذكور ، ومن هم داخل قوة العمل من الإناث ، هذه الفئة الأخيرة لا تتعدى نسبتها ٤ر١٪ ، فى مقابل ٣٨٪ للذكور.

ويدلل ذلك مرة أخرى على الاحتمال القوى لمعاناة النساء اقتصادياً ، لاسيّما وأن نسبة الأرامل منهن نسبة عالية كما سبق أن ورد فى جدول رقم (٤). كما يوضح الجدول رقم (٧) أن النسبة الغالبة ممن هم داخل قوة العمل يعمل إمّا لحساب نفسه أو بأجر . أمّا من هم خارج قوة العمل (جدول رقم ٨) فإنهم إمّا بالمعاش فى حالة الذكور (٢ر٤٩٪) ، أو متفرغة للمنزل (٩ر٦١٪) بالنسبة للنساء ، والنسبة الباقية إمّا مسنّون أو عاجزون عن العمل . وتؤكد نسبة النساء المتفرغات للمنزل ونسبة من هّن بالمعاش – وهى ١ر٥٪ – مدى ضآلة مشاركة

المرأة فى هذا الجيل فى العمل ، ومن ثم احتمال تعرضهّن للفقر بصورة أكبر من المسنين الذكور ، وهذا ما تؤكده نتائج بحث "النساء العائلات لأسر فى العشوائيات" ، إذ إن نسبة كبيرة من النساء اللائى شملهن المسح الشامل الذى سبق اختيار عينة هذا البحث كنّ من كبار السن والأرامل اللائى يعانين أشدّ المعاناة من الفقر والحاجة[١٢] .

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات هذه الشريحة العمرية

يوضح هذا العرض السابق لظاهرة التعمر الديموجرافى فى مصر أن عدد المسنين تزايد فيما بين التعدادين ، ولكن بنسبة أقل مما كان مقدرا لها . وسواء كانت نسبة الزيادة سريعة أو بطيئة ، فإن هناك ثلاثة ملايين ونصف مليون من يسهمون فى زيادة عبء الإعالة ، وزيادة الطلب على الخدمات فى كافة المجالات: الصحية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

وتسهم هذه الشريحة مع شريحة الأطفال (- ١٥سنة) فى الضغط على ميزانية الدولة وحجم الإنفاق اللازم لمواجهة المتطلبات والمعاشات والخدمات الأخرى . وفى الوقت الذى تعانى منه الدولة من عدم القدرة على تدبير فرص عمل للشباب ، فإن ارتفاع متوسط العمر ، والاستمرار فى القدرة على الأداء والإنتاج يرتب أهمية وجود فرص عمل لهؤلاء ، طالما كانوا قادرين على العطاء . ويبقى التحدى ماثلاً أمام ما يمكن توفيره لهذه الفئة من خدمات ورعاية فى مقابل مستوى ما يقدم من خدمات ، ومستوى الإشباع والتغطية الذى تحققه هذه الخدمات .

ورغم التوسع – على المستوى المحلى – فى بعض هذه الخدمات ، لاسيما شبكة الضمان الاجتماعى ، إلاّ أن التساؤل الهام يدور حول مدى التغطية الذى يمكن أن تحققه هذه الشبكة على مستوى جميع المحافظات . وهناك مطلب آخر

هام يرتبط بتقييم مدى التغطية لما يقدم من خدمات ومساعدات فى إطار الارتفاع المستمر فى تكلفة المعيشة ، وزيادة الأعداد المطلوب أن تشملها هذه الخدمات يوما بعد يوم .

ومما يضيف مزيداً من مشكلات هذه الفئة ما تواجهه من تراجع فى دور الأسرة التقليدى فى رعاية المسن ، وربما الانصراف عن رعايته أو الاهتمام به ؛ وذلك لأسباب تتعلق بعمل كل أفراد الأسرة ، وكثرة تحركهم من مكان لآخر، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة ، وضيق المساكن ، وأزمة الإسكان . ولهذا التراجع فى دور الأسرة ردود فعل سلبية كثيرة ومتباينة ، تبدو فى المعاناة النفسية، والعزلة الاجتماعية ، وقلة التقدير الاجتماعى ، وتقلص ما كانوا يقومون به من أدوار فى داخل الأسرة وخارجها .

ومن الأمور الثابتة أن من يعملون بالمهن الحرة غالبا ما يستمرون فى أداء هذه المهن لفترات طويلة بعد سن الستين . ومن الثابت أيضا أنهم يحتفظون بدرجة عالية من الصحة البدنية والنفسية ، ذلك أن حرمان المسن من الاستمرار فى العطاء الذى يرى نفسه قادرا عليه يعنى أن ممارسة العمل لم تعد حقاً له ، مما يسهم فى الدفع به وسرعة إلى المرض النفسى ، وإلى فقدان الأمل والحماس وحب الحياة ، ومن ثم الموت .

يضاف إلى ماسبق المعاناة من الأمراض المصاحبة لهذه الفترة العمرية ، ونقص القدرة على الرعاية الذاتية للنفس . وينعكس تردى أوضاع الخدمات الصحية – بصورة عامة – على ما يمكن أن تتمتع به هذه الفئة منها. ويؤدى النقص فى الدعم الاقتصادى الموجه إلى هذه الشريحة – لاسيما النساء – إلى معاناتهن من أجل تدبير الحد الأدنى لاحتياجاتهن . وتؤدى محدودية أنظمة الرعاية الاجتماعية إلى عدم توفير الدعم المادى والاجتماعى للنساء المسنات – لاسيما الأرامل – ومن لا معاش لهن من زوج أو ولد.

الاهتمام الدولى والإقليمى بالمسنين[١٣]

تعود بداية الاهتمام – على المستوى الدولى – بهذه الشريحة من السكان إلى منتصف القرن العشرين ، ولاسيما بالنسبة للدول المتقدمة التى انعكس تقدمها الاقتصادى على اهتمام أكبر بكل الفئات الاجتماعية والعمرية ، ومن بينها فئة كبار السن . وربما لا يكون الحال كذلك بالنسبة للدول النامية التى تعانى الكثير من المشكلات الاقتصادية ، مما يؤثر على ما تستطيع الميزانيات توفيره من خدمات .

ويتناول العرض التالى تطور هذه الجهود على المستوى الدولى :

- عام ١٩٨١ تكونت الجمعية العالمية للشيخوخة ، وكان هدفها الرئيسى هو وضع خطة عمل تلبّى احتياجات هذه الشريحة العمرية .
- وفى عام ١٩٨٢ عقدت الجمعية العالمية للشيخوخة أول اجتماع لها ، واعتمدت فى هذا الاجتماع خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة ، والتى تعد أول وثيقة عالمية تعنى بالمسنين . وركزت على أهمية توفير بيئة مناسبة وخدمات صحية حتى سن متقدمة .
- وفى عام ١٩٩١ صدرت وثيقة أخرى باسم "مبادئ الأمم المتحدة حول المسنين".
- وفى عام ١٩٩٢ صدر إعلان الأمم المتحدة حول الشيخوخة .
- وفى عام ٢٠٠٢ عقدت "الجمعية العالمية للشيخوخة" اجتماعها الثانى فى مدريد بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٤/٢٦٢ فى مايو ٢٠٠٢ ، حيث تم فى هذا الاجتماع متابعة ما تم تنفيذه من خطة العمل التى سبق الاتفاق على خطوطها العريضة فى اللقاء الأول ، والخروج من ذلك بخطة عمل تتوافق مع ما تمليه الظروف والأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للقرن الحادى والعشرين ، ولعمل خطط عمل إقليمية تتدرج

تحت "خطة العمل الدولية للشيخوخة ٢٠٠٢" .

وعن طريق اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تم تكوين معلومات عن أوضاع المسنين على المستوى الإقليمى ، كانت هى الموجهات الرئيسية لما تم عمله من خطط إقليمية ، كما تم الاستناد إليها فى وضع "خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢" .

وبالاضافة إلى هذه الوثائق الدولية – سابقة الذكر – والتى يمكن أن تكون قادرة على حماية كبار السّن ، فإن هناك مواثيق أخرى غير مختصة بالمسّن ، ولكنها يمكن أن تسهم مع الأخرى فى توفير الحماية للمسنين وهى :

- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة عام (١٩٤٨) .
- العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .
- اتفاقية القضاء على التمييز العنصرى عام (١٩٦٥) .
- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة عام (١٩٧٩) .
- إعلان الأمم المتحدة حول الحق فى التنمية عام (١٩٨٦) .

وعلى المستوى الإقليمى يمكن الإشارة إلى المنجزات التالية [١٤] :

- فى عام ١٩٨٩ أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) دراسة حول أوضاع المسنين فى المنطقة العربية ، والخدمات التى تقدم لهم ، ومدى فاعلية هذه الخدمات .
- وفى عام ١٩٩١ صدرت وثيقة باسم "مبادئ الأمم المتحدة حول المسنين" .
- وفى عام ١٩٩٢ صدر إعلان الأمم المتحدة حول الشيخوخة .
- وفى عام ١٩٩٣ عقد فى القاهرة اجتماع خبراء لوضع السياسات والبرامج الخاصة بالمسنين ، واعتبر ما استقر عليه الرأى ونوقش فى هذا اللقاء بمثابة خطة عمل إقليمية .

- وفى عام ١٩٩٧ نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دورة تدريبية فى البحرين للمخططين والقيادات العاملة فى هذا المجال .
- وفى عام ١٩٩٨ نظمت حلقة نقاش فى تونس ، وأعد مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العربى التقرير العربى حول كبار السن ، كما وضع قانونا نموذجيا للاستهداء به فى وضع القوانين على مستوى الدول العربية الأعضاء . وتحت شعار "مجتمع لكل الأعمار" أصدر المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثلاثة مطبوعات ، تشرح واقع المسنين وما يقدم لهم من خدمات ، كما عقدت ندوة حول رعاية المسنين فى دول المجلس ، بالإضافة إلى وضع وثيقة ضمت المبادئ العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية المسنين ، وتم اعتمادها .
- واعتبر عام ١٩٩٩ عاماً لكبار السن ، وكان لذلك فضل استثارة الوعى تجاه احتياجات هذه الفئة ، وتشكلت لجان ، وعقدت ورش عمل وطنية ، وأعدت تقارير وطنية حول أوضاع المسنين فى غالبية الدول العربية ، كما أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا بمناسبة هذه السنة .
- وفى عام ٢٠٠٠ شكلت الرابطة العربية لجاناً وطنية لكبار السن ، تعنى – فى المحل الأول – برسم السياسات ووضع الخطط لحماية ورعاية المسنين .

وبعد مرور نحو عقد من الزمن على اجتماع فريق الخبراء فى القاهرة ، وعقدين على الجمعية العالمية الأولى ، واستعداداً للجمعية العالمية الثالثة ، قامت الأمانة التنفيذية (الإسكوا) بمراجعة وتقييم ما تم تنفيذه على الصعيد العربى منذ خطة عمل ڤيينا عام ١٩٨٢ . وذلك من أجل وضع خطة عمل للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، وبالاستناد إلى ما جاء فى التقارير الواردة من الحكومات ، ومن خلال

استبيان تمّ توجيهه إلى الدول العربية ، تم وضع "خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢" ، على أن تترسمها كل الدول العربية بما فيها مصر .

تضمنت هذه الخطة عدة أهداف عامة تتناول :

- تأكيد دور الأسرة فى رعاية المسنين .
- مشاركة المجتمع المدنى فى هذا المجال .
- تحقيق العدالة والمساواة بين المسنين من الجنسين .
- مكافحة الفقر فى أوساط المسنين .
- تحديث نظم الحماية والضمان الاجتماعى .
- تهيئة بيئة خالية من العوائق .
- صحة وتغذية ووقاية وعلاج .

وأشارت الخطة إلى أن قضايا الشيخوخة لازالت لا تجد ما تستحقه من اهتمام مماثل لما يوجه إلى كلٍّ من المرأة والطفولة . وأن هناك احتياجات ملحة يمكن تلخيصها فى مجالات أربعة :

* يركز المجال الأول على أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية لكبار السن عن طريق تقديم الدعم المادى للفقراء غير المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعى ، وتوفير برامج لإعادة تأهيلهم ، وتعزيز قدرتهم الإنتاجية من أجل متابعة العمل المنتج ؛ وذلك لضمان دخل يؤمّن حياة كريمة لهم .
* وفى مجال الاهتمام بالجوانب الصحية ، ركزت خطة العمل على خمس نقاط تتناول :

١ – تأمين العلاج الصحى بأسعار منخفضة ، ومجانا بالنسبة للمحتاجين ، وتأمين الخدمات الطبية والتمريض فى المنازل ، وتوفير عيادات صحية متنقلة لخدمة المناطق الريفية والنائية ، وتأمين الأدوية والأدوات السمعية والبصرية

وأطقم الأسنان ... الخ .

٢ – إضافة المواد الخاصة بالمسنين ومشكلاتهم – الاجتماعية والصحية والنفسية – إلى برامج الكليات ، وإلى مناهج الدراسة .

٣ – إنشاء أقسام للمسنين فى المستشفيات وخدمات للطوارئ .

٤ – الاهتمام ببرامج الإرشاد النفسى ، وتعليمهم أساليب الرعاية الذاتية .

٥ – إنشاء خط ساخن لإغاثتهم فى حال الاعتداء عليهم .

* وفى مجال توفير البيانات والمعلومات ، تركّز الاهتمام على أهمية توفير قاعدة بيانات حول أوضاع المسنين ، ومدى كفاية وكفاءة ما يقدم لهم من خدمات. كما أشارت الخطة إلى أهمية تشجيع البحث العلمى حول الشيخوخة ومشكلاتها .

* وفى مجال التوعية ، أشارت الخطة إلى أهمية وضرورة صدور مجلاّت خاصة بالمسنين ، وحملات إعلامية للتوعية والتثقيف .

وتعد هذه الوثيقة برنامج عمل تسعى كل دولة عربية إلى تحقيق ما جاء فيها من متطلبات . وبصورة عامة ، فقد قامت الدول العربية – ومن بينها مصر – بوضع خطط تنمية وطنية خاصة بكبار السن . واتجهت أغلب الدول العربية إلى تأمين معاش التقاعد ، واتساع مظلة الضمان الاجتماعى .

كما اهتمت مصر ودول عربية أخرى بإدخال تخصص أمراض الشيخوخة فى كليات الطب ، وأعطى اهتمام للحملات الإعلامية ، وصدرت فى بعض الدول العربية مجلاّت خاصة بالمسنين ، كما تبذل جهود فى عدد منها – ومن بينها مصر – لتوفير قاعدة بيانات حول أوضاع المسنين .

وتظل هناك مجالات تحتاج إلى التركيز عليها ربما لم تشملها الخطة سالفة الذكر تحديداً ، وإن جاءت ضمناً تحت ما يسمى بتوفير الأمان والحماية ، وهو

الجانب التشريعى الذى يتعين أن يتناول تجريم إساءة معاملة أعضاء الأسرة أو المجتمع للمسنين ، لاسيّما فى الجرائم التى ترتكب ضدهم ، ولا يتم الاكتفاء فقط بالخط الساخن الذى سبق الإشارة إليه . كما يتعين الاهتمام بوجود تشريع ملزم بتقديم الدعم من جانب الأبناء – القادرين على ذلك – إلى والديهم .

وفى مجال الرعاية الاقتصادية ، فإن جهدا واهتمامات يتعين أن يتوجه إلى شريحة النساء حيث إنها الأكثر معاناة ، لاسيما فى حالة عدم وجود معاش أو ضمان اجتماعى يساعد على حمايتهن من الحاجة والفقر ، وهذا ما يتعين أن تشمله – فى تحديد ووضوح – استراتيچية مواجهة الفقر .

ورغم أهمية الأسرة ودورها فى رعاية المسّن ، فإن تغير أوضاع الأسرة والأدوار التى يقوم بها أعضاؤها ترتب دوراً أكبر للمجتمع فى توفير مؤسسات رعاية المسنين ، ويترتب على ذلك أهمية إنشاء دار مسنين فى كل مدينة جديدة ، واعتبار ذلك خدمة أساسية يتعادل معها إنشاء البنية الأساسية لهذا المجتمع الجديد ، والتى تشمل : الكهرباء ، والماء ، والصرف الصحى ، والشوارع ، والمستشفيات ، والمدارس ، ودور العبادة .

وفى عرف المجتمع الدولى فإن سهولة الحصول على خدمات فعّالة للرعاية الصحية ، وتوفير بيئة معيشية صالحة ، وتيسير الحصول على معاش عند التقاعد، ومشاركة كبار السن فى برامج ثقافية وبرامج للترفيه والرياضة ، والحق فى الرعاية والرفقة من جانب الأبناء والأحفاد ، ويعد كل ذلك شروطا مسبقة لمناقشة مدى الاقتراب أو الابتعاد عما تنص عليه المواثيق الدولية من حقوق للمواطنين .

كما تظل مناقشة فاعلية ما تتضمنه الخطط المحلية لرعاية المسنين متوقفة على قدرتها على التحول من أهداف نظرية إلى خطط عملية تنص

– وبوضوح – على أسلوب التنفيذ ، وحجم المستهدف تحقيقه ، والميزانيات اللازمة للتنفيذ ، وآليات المتابعة ومعايير التقييم ، وأبرز المشكلات والمعوقات ، وآليات التغلب عليها ، ومواجهتها.

المراجع

١ – أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان فى مصر ، مؤتمر نحو رعاية متكاملة للمسنين ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٣ – ٥ مارس ، ١٩٩١ ، ص ص ١٧ – ١٩ .

٢ – أمين سعد زغلول ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٣ – الاتحاد الإفريقى ، مشروع إطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

٤ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨٦ – ١٨٩ .

٥ – أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

٦ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، ص ٥ .

٧ – المصدر السابق ، نفس الصفحة .

٨ – مجلس الشورى ، المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، تقرير مبدئى ، لجنة الصحة والسكان والبيئة ، مايو ٢٠٠٣ ، ص ٩٨ .

٩ – مجلس الشورى ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

١٠– أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

١١– أمين سعد زغلول ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

١٢– حليم ، نادية ، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات ، إطار سحب العينة ، أعمال المؤتمر السنوى الثالث للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٨ .

١٣– انظر :

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، مصدر سابق ، ص ص ٢–١٢ .

الاتحاد الإفريقى ، مشروع إطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة ، ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ص ٥–٦ .

١٤ – المصدر السابق ، نفس الصفحات .

Abstract

AGING OF THE POPULATION

Nadia Halim

Aging of the population and its characateristics are two of the main aspects in the perespectives of planning and development.

The classification of population according to age is usually done according to three main categories (-15 and 15:60 and 60 or 65+) years old. In Egypt the aged category starts at 60 + years old, since it is the age of retirement although worldwide it starts at (65+) years old.

This article represents the demographic, social and economic characterisitcs of this category in Egypt. It also deals with the problems they face together with the the national and international aspects of concern. On the level of regional concern with aged people, a special interest is given to the content of the "Arabic work plan till the year 2012" to clarify the neglected areas, which are essential to be fulfilled with reference to their various aspects of needs.

نظام الإدارة المحلية فى مصر
استطلاع رأى عينة من أعضاء المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية *

هويدا عدلى **

تتناول هذه الورقة عرضا موجزاً لاستطلاع رأى عينة من أعضاء المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية فى نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وذلك من خلال التعرض إلى لقضيتين أساسيتين : الأولى تتعلق بهيكل النظام المحلى ، والثانية ذات صلة بأداء النظام المحلى . وقد وضح من الاستطلاع أن هناك تحديات عديدة تواجه نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وأن النجاح فى التغلب عليها مرهون بإدخال تعديلات أساسية على نظام الإدارة المحلية فى علاقته بالحكومة المركزية من ناحية ، وعلاقته بالمجتمع المحلى من ناحية أخرى ، فضلا عن العلاقات والتفاعلات الداخلية للنظام المحلى .

يعد النظام المحلى فى أى مجتمع هو حلقة الوصل بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية ، وهو القناة التى من خلالها تتم معايشة الجماهير فى مواقع تواجدهم دون الإخلال بوحدة التنظيم الإدارى للدولة . فالدولة حين تسعى إلى إرساء وتدعيم قواعد نظام محلى كفء وفعال إنما تنطلق من إدراك أن هذا النظام هو وسيلتها المثلى لتحسين أدائها[1].

ومن ناحية أخرى ، فإن الأخذ بصورة أو بأخرى من صور النظام المحلى

* موجز لاستطلاع للرأى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، إشراف الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، وعضوية الدكتورة هويدا عدلى (الباحث الرئيسى) ، والدكتورة هند طه ، والدكتورة ماجدة عبد الغنى (الخبير الإحصائى) ، والدكتورة مايسة جمعة ، والدكتور حسن سلامة .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والاربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

أصبح ضرورة تفرضها التغيرات السياسية والاقتصادية التى يشهدها عالم اليوم ، والتى أدت لإعادة النظر فى مفهوم دور الحكومة ، من الفاعل الوحيد إلى أحد الفاعلين بجانب آخرين فى المجتمع ، يسهمون معا فى وضع وتنفيذ السياسات العامة وكذلك تقييمها . وهنا يبرز دور النظام المحلى كأحد هؤلاء الفاعلين القادرين على تحقيق التوافق بين الخدمات العامة وخطط التنمية من ناحية ، واحتياجات المجتمعات المحلية من ناحية أخرى ، مما يؤدى إلى إرساء دعائم حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة . فالنظام المحلى الكفء الديمقراطى هو أحد أركان الحكم الجيد الأساسية . وهنا يتعين الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين بعض القيم والمعايير التى يطرحها مفهوم الحكم الجيد ، مثل : اللامركزية ، والمشاركة ، والشفافية ، والكفاءة الإدارية والاقتصادية ، وبين النظام المحلى من حيث ما هو منوط به من أدوار ، وأيضا ما هو ملتزم به من قيم ومعايير [٢] .

الهدف من الاستطلاع

انطلاقا مما سبق عن أهمية النظام المحلى كأحد أركان ومتطلبات الحكم الجيد ، شرع قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى إجراء استطلاع رأى عن نظام الإدارة المحلية من مصر ، وما يواجهه من تحديات ، بالإضافة إلى إمكانيات تحديثه . والسؤال المركزى فى هذا الاستطلاع هو كيف يمكن تطوير نظام الإدارة المحلية وتفعيله بما يتواكب مع المتغيرات المستجدة محليا ودوليا ، وبما يحقق الكفاءة والمشاركة معا ؟

ومن هذا المنطلق ، يركز الاستطلاع على مجموعتين من القضايا ، تتعلق المجموعة الأولى بالهيكل التنظيمى والترتيبات القانونية الخاصة بنظام الإدارة المحلية . وفى هذا الشأن تثور قضايا هيكل الإدارة المحلية ، والمساءلة ، والرقابة،

وغيرها . وغنى عن البيان أن دراسة الهيكل بكل تعقيداته هو حجر الزاوية فى تطوير وتفعيل الأداء . أما المجموعة الثانية من القضايا فتتعلق بالأداء ، ويندرج تحتها تقييم أداء النظام المحلى بصفة عامة ، وما يواجهه من مشكلات وتحديات ، وأيضا تقييم الأدوار المنوط بها كافة أطراف النظام المحلى ، بدءاً من المستويات العليا للإدارة المحلية (وزارة التنمية المحلية ، المجلس الأعلى للإدارة المحلية ...) ، ومرورا بما يليها من مستويات تنفيذية وشعبية ، وكيفية تفعيل هذه الأدوار بغية تحسين الأداء .

أهم إشكاليات نظام الإدارة المحلية فى مصر

من واقع ما توصلت إليه دراسات عديدة – مثل دراسات المجالس القومية المتخصصة ، ودراسة مجلس الشورى، وغيرها – يمكن تحديد أهم إشكاليات الإدارة المحلية فى الآتى [٣] :

١ – العلاقة غير المتوازنة بين الحكومة المركزية والمحليات .

٢ – سيادة مناخ من عدم الثقة بين المجالس التنفيذية والمجالس الشعبية ، فضلا عن الازدواجية فى توزيع الاختصاصات .

٣ – ضعف مشاركة المحليات فى التنمية .

٤ – ضعف الأداء المحلى بصفة عامة ، نتيجة الافتقار للخبرة الفنية اللازمة ، أو بسبب نقص التدريب ، وكذلك قلة الأجور .

٥ – قلة المصادر المالية المخصصة للمحليات .

٦ – عدم ملاءمة التشريعات القائمة للوفاء بالاحتياجات المحلية التى أصبحت تتسم بالتنوع والتعدد .

٧ – ضعف المشاركة الشعبية فى المحليات .

٨ – تعقد هيكل نظام الإدارة المحلية على المستوى الرأسى والأفقى ، مما يعوقه عن أداء دوره .

وفى سبيل التغلب على هذه المشكلات اقترحت بعض تقارير المجالس القومية المتخصصة إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين المحليات والحكومة المركزية، والنظر للمحليات ككيان له استقلالية من ناحية صنع القرار وتنفيذه وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة . كما اقترحت العودة إلى صيغة المجلس الواحد ، وذلك بالجمع بين المجلس الشعبى المنتخب والمجلس التنفيذى المعين فى مجلس واحد ، مما ييسر التعاون ، ويقضى على الصراع بين المجلسين .

كما طالبت بتعديل نظام الانتخاب الفردى واستبداله بنظام التمثيل النسبى والقائمة ، وذلك لحفز المواطنين على المشاركة فى الانتخابات . وأخيرا أشارت إلى العمل على زيادة الموارد المالية للمجالس المحلية بالقدر الذى يتناسب مع متطلبات المجتمعات المحلية ، مع مراعاة تبسيط الإجراءات المالية المتبعة ، وتشجيع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية فى تنمية هذه الموارد .

ولم تختلف توصيات لجنة الخدمات بمجلس الشورى اختلافا كبيرا عما أوصت به تقارير المجالس القومية المتخصصة . فقد أوصى مجلس الشورى بضرورة التعاون والتنسيق بين جناحى العمل بكل وحدة محلية (المجلس الشعبى، والمجلس التنفيذى) . كما أشار إلى ضرورة تخفيف الرقابة المركزية وجعلها رقابة وقائية ومعاونة ، بحيث لا تحد من حركة المحليات وانطلاقها فى الابتكار والإبداع ، وأخيرا توفير نظام متكامل للتمويل يشارك فى التنمية بالموارد الذاتية ، أى لا يرتبط بالموازنة العامة ، ولا يعتمد على الموارد المركزية بما يزيد القدرة على تعبئة الموارد المالية محليا .

الإجراءات المنهجية للاستطلاع

عينة الاستطلاع *

نظرا للطبيعة المتخصصة للموضوع ، استقر رأى هيئة البحث على أن تكون عينة الاستطلاع من الجمهور الخاص المهتم بقضية الإدارة المحلية وأبعادها المختلفة ، وأيضا الملم بكافة تفاصيلها بحكم تماسه المباشر معها .

ولذلك تمثلت العينة فى رؤساء المجالس التنفيذية والشعبية المحلية . وقد تم تصميم العينة على عدة مراحل : فى المرحلة الأولى تم اختيار عدد من المحافظات لتمثل التباينات الجغرافية والإقليمية داخل جمهورية مصر العربية ، أى المحافظات الحضرية ، ومحافظات وجه قبلى ، ومحافظات وجه بحرى ، وأيضا محافظات الحدود .

كما روعى فى اختيار محافظات كل منطقة التوزيع الجغرافى لهذه المحافظات ، بمعنى تمثيل الشمال والجنوب – الشرق والغرب .

وقد بلغ عدد المحافظات التى وقع عليها الاختيار ١٤ محافظة ، تم التطبيق على ١٣ محافظة فقط ؛ وذلك لعدم موافقة المسئولين فى محافظة سوهاج على التطبيق على هذه المحافظة .

وقد توزعت المحافظات كالآتى :

١ – المحافظات الحضرية : القاهرة ، الإسماعيلية ، الإسكندرية .

٢ – محافظات وجه بحرى : الغربية ، القليوبية ، البحيرة ، الدقهلية .

٣ – محافظات وجه قبلى : الفيوم ، المنيا ، أسوان .

٤ – محافظات الحدود : مرسى مطروح ، البحر الأحمر ، شمال سيناء .

* قام بتصميم العينة الأستاذة الدكتورة ناهد صالح ، المستشار بقسم بحوث واستطلاعات الرأى العام ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أما المرحلة الثانية فقد عنيت بتمثيل وحدات الإدارة المحلية المختلفة : حى ، قرية ، مركز ، مدينة .

وفى هذه المرحلة تم الجمع بين أسلوبى الحصر والعينة ، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه على مستوى المركز لم يكن هناك مجالس تنفيذية وشعبية ، وإذا وجد فهو مجلس المدينة . لذلك تم استبعاد هذا المستوى .

تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل على المدن والأحياء نظرا لصغر عددها .
أما أسلوب العينة فقد طبق على الوحدات المحلية القروية ؛ نظرا لضخامة عددها، والذى وصل فى بعض المحافظات إلى ما يزيد على ٧٠ وحدة قروية فى المحافظة الواحدة (مثل محافظات المنيا ، والدقهلية ، والبحيرة ، وغيرها) .

وقد تم استخدام العينة العشوائية المنتظمة فى اختيار هذه الوحدات القروية من خلال قيام الإحصائى المسئول عن البحث بتصميم معادلة لاختيار هذه القرى .

وصف العينة

بلغ حجم العينة ٤٢٠ مفردة ، وهم رؤساء المجالس التنفيذية والشعبية المحلية فى ١٣ محافظة فى الوحدات المحلية المختلفة (مدينة ، حى، قرية) .

توزعت العينة على المحافظات كالآتى :

توزيع العينة وفقا للمحافظات*

المحافظات	ك	٪
القاهـــــــرة	٥٧	٦ر١٣
المنيـــــــا	٣٣	٩ر٧
الفيـــــــوم	٢٤	٧ر٥
الإسماعيليـــة	٢٤	٧ر٥
الغربيـــــــة	٣٣	٩ر٧
القليوبيـــــة	٣١	٤ر٧
البحيـــــرة	٤٣	٢ر١٠
أســـــوان	٢٦	٢ر٦
شمـال سينـاء	٢٨	٧ر٦
البحـر الأحمر	١٤	٣ر٣
الدقهليـــــة	٦١	٥ر١٤
مرسى مطروح	٢٨	٧ر٦
الإسكندريـــة	١٨	٣ر٤
الإجمالـــــى	٤٢٠	ـر١٠٠

وعلى صعيد الريف والحضر بلغت عينة الحضر ٢٩٤ مفردة بنسبة ٧٠٪ من حجم العينة الكلية فى حين كان حجم عينة الريف ١٢٦ مفردة بنسبة ٣٠٪ .

أما على مستوى المجالس التنفيذية والشعبية فقد كانت نسبة عينة المجالس التنفيذية ٧ر٥٠٪ من العينة الكلية (أى ٢١٣ مفردة) و٣ر٤٩٪ بالنسبة للمجالس الشعبية (أى ٢٠٧ مفردة) .

وأخيرا مثلت العينة ثلاثة مستويات محلية وهى المدينة بنسبة ٦ر٤٨٪ والحى بنسبة ٤ر٢١٪ والقرية ٣٠٪ .

* قام بالمساعدة فى تصميم العينة واختيارها دكتورة ماجدة عبد الغنى ، الخبير الإحصائى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وعلى هذا يمكن القول إن العينة مثلت عدداً من المتغيرات مثل الأقاليم المختلفة (وجه بحرى ، وجه قبلى ، محافظات حضرية ، محافظات حدود) ، والريف والحضر ، بالإضافة إلى المجالس التنفيذية والشعبية ، والمستويات المختلفة للإدارة المحلية (مدينة ، قرية ، حى)* .

إعداد الأداة

فى البداية تم وضع القضايا محل الجدل فى الموضوع فى صورة محاور . وقد تمت بلورة هذه المحاور فى ضوء مفهوم الحكم الجيد ، حيث تم التركيز على قضايا المركزية واللامركزية ، والكفاءة الإدارية والاقتصادية ، والمشاركة ، والرقابة ، والشفافية .

وبعد ذلك تم تحويل كل محور إلى مجموعة من الأسئلة المفتوحة التى تم إغلاق بعضها من واقع الدراسات السابقة ، وترك البعض الآخر مفتوحا إلى حين تجريب الاستمارة وإجراء التجربة الاستطلاعية .

وتلا ذلك عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين ؛ وذلك لإبداء الرأى فيها ومدى صلاحيتها لقياس ماهى معدة لقياسه ** .

وبعد انتهاء عملية التحكيم وإدخال ماانتج عنها من تعديلات على الاستمارة ، بدأت عملية تجريب الاستمارة وذلك على مرحلتين : فى المرحلة الأولى تم تجربتها على أربع مفردات ، وفى المرحلة الثانية - وبعد إدخال

* تم استبعاد مستوى المركز لعدم وجود مجالس تنفيذية وشعبية فى هذا المستوى .

** قام بتحكيم الاستمارة :

- الدكتورة ناهد صالح ، أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- المستشار سرى صيام ، مساعد وزير العدل لشئون التشريع .
- المستشار جابر المراغى ، المستشار بوزارة العدل .
- الدكتور أحمد زايد ، أستاذ علم الاجتماع السياسى ، جامعة القاهرة ، ووكيل كلية الآداب للدراسات العليا .
- الدكتور سيف عبد الفتاح ، أستاذ العلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

التعديلات المتعلقة بالمرحلة الأولى – تم تجريبها على عينة أكبر بلغت ١١ مفردة .
وقد أسفرت كلتا المرحلتين من التجريب عن إدخال عديد من التعديلات على الاستمارة ، بعضها متعلق بصياغة بعض الأسئلة ، والبعض الآخر متصل بإضافة أسئلة جديدة ، مثل إضافة سؤال عن دور وزير التنمية المحلية وذلك بعد ظهور وزارة للتنمية المحلية فى التعديل الوزارى ١٩٩٩ . كذلك أضيف سؤال عن أنسب الجهات التى لها الحق فى حل المجالس الشعبية المحلية . وأخيرا تم إغلاق عديد من الأسئلة المفتوحة .

وقد تم إجراء التجربة الاستطلاعية على ٧٩ مفردة من أساتذة الجامعات، خاصة فى أقسام العلوم السياسية والقانون الإدارى بكليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية ، وبعض مستشارى القضاء الإدارى ، وأيضا بعض العاملين فى الإدارة المحلية ، وذلك فى الفترة من أول يناير ٢٠٠٠ حتى نهاية مارس ٢٠٠٠ .

وقد ترتب على إجراء هذه التجربة إدخال تعديلات طفيفة أخيرة على الاستمارة .

وتجدر الإشارة إلى أن الأداة المطبقة فى هذا الاستطلاع هى الاستبيان الذى يسلم للمبحوث ثم يعود الباحث الميدانى لاسترداده بعد وقت محدد . وبدأ التطبيق الميدانى فى سبتمبر ٢٠٠١ وانتهى فى آخر يناير ٢٠٠٢ . وقد واجهت عملية جمع البيانات صعوبة أساسية ، وهى : ضيق وقت العينة ، وتردد الباحث الميدانى على المبحوث عدة مرات لاستلام الاستمارة .

نتائج الاستطلاع

تنقسم نتائج الاستطلاع إلى شقين : شق خاص بهيكل الإدارة المحلية ، وشق آخر خاص بأداء النظام المحلى .

أولا : هيكل الإدارة المحلية

تعد قضية الهيكل من أهم القضايا ذات الأهمية ، بل والأولوية فى تقييم أداء أى نظام أو مؤسسة ، فكفاءة الأداء تتوقف – إلى حد كبير – على الهيكل وكيفية بنائه .

يقوم هيكل الإدارة المحلية على أساس نظام المجلسين (مجلس تنفيذى ، ومجلس شعبى) . كما تنتشر وحدات الإدارة المحلية فى خمس وحدات إدارية (المحافظة ، المركز ، المدينة ، الحى ، القرية) . وقد أثار هيكل الإدارة المحلية بهذا الشكل (المستويات الخمسة ونظام المجلسين) جدلا واسعا بين الباحثين والمهتمين . فقد رأى عديد من الدراسات أن هيكل الإدارة المحلية الراهن يتسم بالتعقد على المستوى الأفقى والرأسى . كما أن العلاقة بين المجلسين – الشعبى والتنفيذى – ليست علاقة تعاونية ، ولكنها علاقة يشوبها الصراع . ولذلك ظهر اقتراح ينادى بدمج المجلس الشعبى والتنفيذى فى مجلس واحد يضم معينين ومنتخبين . كما أشارت بعض الدراسات إلى كثرة المستويات الخمسة ، مما يؤدى إلى مزيد من التضخم البيروقراطى ، ويحد من الفاعلية ، وأنه يمكن إلغاء مستوى أو أكثر [٤].

وقد عُنِى هذا المحور باستطلاع رأى العينة فى أفضل صيغ هيكل الإدارة المحلية وكذلك مستوياتها . كما اهتم بالتعرف على رأى العينة فى أفضل السبل لشغل موقع المحافظ ومدة بقائه فى موقعه ، فضلا عن أنسب الجهات التى لها الحق فى حل المجالس الشعبية المحلية ، وأخيرا الانتخابات المحلية بوصفها القناة التى تؤدى إلى وصول أعضاء المجالس الشعبية لمواقعهم .

طريقة شغل منصب المحافظ

مما لاشك فيه أن كيفية وصول أعضاء التنظيمات المحلية لمناصبهم مسألة

لاتخص التنظيمات المحلية وحدها وإنما تهم النظام السياسى ككل ، فأسلوب التجنيد يحدد علاقة السلطات المحلية بالمواطنين والمسالك المتاحة أمامهم للإسهام فى شئونهم المحلية .

وفى هذا الإطار ، تم طرح قضية أفضل السبل لشغل منصب المحافظ هل التعيين ، أم الانتخاب ؟ وقد مالت الاستجابات بدرجة كبيرة لتأييد التعيين ، إذ اختار هذا البند مايقرب من ثلاثة أرباع العينة (٧٣ر٦٪ من العينة) . وقد كانت استجابات أعضاء المجالس التنفيذية أكثر ميلا لهذا الأسلوب ، إذ تم اختياره من قبل ٥٧ر٩٪ من إجمالى أعضاء المجالس التنفيذية ، مقابل ٤٢ر٦٪ من إجمالى أعضاء المجالس الشعبية ، والمفارقة المثيرة للدهشة أنه لم تظهر اختلافات ذات شأن فى مبررات تأييد التعيين بين أعضاء المجالس الشعبية وأعضاء المجالس التنفيذية .

فقد أشار ٨٧ر٢٪ من إجمالى العينة التنفيذية إلى أن التعيين يؤدى إلى اختيار العناصر الأكثر كفاءة ، مقابل ٧٧ر٧٪ لأعضاء المجالس الشعبية . أما المبرر الثانى لتأييد التعيين فهو أن العملية الانتخابية لاتأتى بأفضل العناصر ، وقد اختار هذا البند ٧٠ر٩٪ من أعضاء الفئة التنفيذية ، مقابل ٧٣ر١٪ من أعضاء الفئة الشعبية . ولم يختلف الوضع فى بند أن التعيين يعفى المحافظ من ضغوط الناخبين ، إذ تم اختياره من قبل ٦٣٪ من أعضاء المجالس التنفيذية ، مقابل ٦٤ر٤٪ من أعضاء المجالس الشعبية .

وربما يعود هذا الاتفاق غير المتوقع بين الشعبيين والتنفيذيين حول مبررات تأييد التعيين إلى الخبرات الشخصية لأعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية ، ودرايتهم بالأوضاع التعليمية والثقافية لأبناء مجتمعاتهم المحلية ، ومدى قدرتهم على اختيار المرشح الأفضل .

مدة بقاء المحافظ فى موقعه

رغم موافقة ثلاثة أرباع العينة على تعيين المحافظ ، فإن مايقرب من نصف العينة (٤٨٫٨٪) كانوا مع تعيين المحافظ فى منصبه مدة واحدة (ست سنوات) . ويتضح الاتفاق أيضا فى هذه القضية بين التنفيذيين (٥٠٫٢٪) والشعبيين (٤٩٫٨٪) . وهذا يشير إلى ميل نسبة كبيرة من العينة – تصل للنصف – إلى عدم احتكار الفرد الواحد لمنصبه فترة طويلة من الزمن ، وضرورة التجديد ومايترتب على ذلك من ابتكار وإبداع .

هيكل الإدارة المحلية : صيغة المجلسين / المجلس الواحد

يقوم هيكل الإدارة المحلية – كما سبقت الإشارة – على أساس وجود مجلسين : تنفيذى معين ، وشعبى منتخب ، وجدير بالذكر أن الأخذ بهذا النظام يعود إلى قانون الإدارة المحلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ الذى أخذ بفكرة ثنائية المجالس المحلية وفصل العناصر المنتخبة عن العناصر المعينة . أما قبل ذلك فقد كان النظام المطبق هو نظام المجلس الواحد الذى يجمع المعينين والمنتخبين معا . ولذلك كان من المهم سؤال العينة عن أفضل صيغ هيكل الإدارة المحلية هل نظام المجلسين ، أم المجلس الواحد ، خاصة وأن المجالس القومية المتخصصة كانت قد اقترحت العودة لصيغة المجلس الواحد بغية القضاء على الصراعات بين المجلسين التنفيذى ، والشعبى .

وقد وضح من نتائج الاستطلاع أن حوالى ثلاثة أرباع العينة مع الحفاظ على صيغة المجلسين فى حين لم يوافق على فكرة العودة للمجلس الواحد الذى يضم معينين ومنتخبين سوى ربع العينة . وقد بلغت نسبة الموافقة على الحفاظ على صيغة المجلسين ٥٤٫٨٪ لدى المجالس الشعبية و٤٥٫٢٪ لدى المجالس التنفيذية .

ويمكن فهم هذه النتيجة فى ضوء مايتردد حول سيطرة المجالس التنفيذية على مقدرات الأمور داخل المحليات بدعوى افتقار المجالس الشعبية المنتخبة للإمكانات والقدرات الضرورية ، ومايترتب على ذلك – إذا تم تبنى صيغة المجلس الواحد – من مزيد من السيطرة ، بل ومزيد من الصراع .

حل المجالس الشعبية المحلية

تعد قضية حل المجالس الشعبية المحلية من القضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمساءلة والرقابة . ومما لاشك فيه أن إحدى ضمانات المساءلة هى الاطمئنان للجهة المنوط بها المساءلة من حيث حيادها ونزاهتها . ولذلك تم توجيه سؤال للعينة عن أنسب الجهات التى من حقها حل المجالس الشعبية المحلية .

أشار ٤١٫٩٪ من العينة إلى أن الجهة القضائية هى أنسب من يتولى مهمة حل المجالس الشعبية المحلية ، فى حين احتل رئيس الوزراء كجهة لها هذا الحق المرتبة الاخيرة (١٠٫٧٪ من إجمالى الغينة) . تختلف هذه النتيجة تماما عن الواقع الراهن الذى يعطى سلطة حل المجالس الشعبية المحلية لرئيس مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التنمية المحلية . ولعل انخفاض نسبة المؤيدين لحق رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن يكشف عن قدر من عدم الرضا عن استمرار هذا الوضع .

وعلى العكس ، فإن ارتفاع نسبة المؤيدين لحق السلطة القضائية فى الحل يتماشى ومنطق الأمور ، خاصة وأنها مجالس شعبية منتخبة يتعين أن تتولى جهة محايدة الفصل فى مسألة حلها .

كما لوحظ أن ٦٠٫٢٪ ممن اختاروا السلطة القضائية كانوا من أعضاء المجالس الشعبية ، مقابل ٣٩٫٨٪ للمجالس التنفيذية . وهذا أمر طبيعى، فاضطلاع السلطة القضائية بهذه المهمة يضمن للمجالس الشعبية الحيدة فى الحكم .

كان الفساد على رأس الأسباب الدافعة لحل المجالس الشعبية المحلية ، إذ ذكر هذا البند من قبل ١ر٧٧٪ من العينة ، تلاه عدم القيام بالأدوار المنوطة بها هذه المجالس ٩ر٥٦٪ ، والصراعات الداخلية ٥ر٤٩٪ . وقد تصدر بعد الفساد اختيارات أعضاء المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية .

مستويات الإدارة المحلية

أثارت قضية مستويات الإدارة المحلية جدلا واسعا ، فرغم أهمية تمثيل كل مستوى إدارى من الناحية النظرية ، فإن الأمر مختلف من الناحية الواقعية ، فالمستويات الخمسة ليست كلها فاعلة . وقد وضح هذا فى ورقة غير منشورة لرئيس لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية بمجلس الشعب ، اقترح فيها تقليص مستويات الإدارة المحلية لثلاث مستويات (محافظة ، مدينة ، قرية) [٥]. ولذلك تم سؤال العينة حول هذه القضية ، وقد رأى ٢ر٦٥٪ من إجمالى العينة الإبقاء على المستويات الخمسة ، مقابل ٥ر٢٥٪ كانوا مع تقليصها . ويلاحظ أن هناك اتفاقا بين التنفيذيين والشعبيين على ضرورة الإبقاء على الوضع القائم (٣١ر٦٥٪ للتنفيذيين ، و٢ر٦٥٪ للشعبيين) ، وربما يكون مرد ذلك خشية العينة – وهم من العاملين فى النظام المحلى – من تقليص أعدادهم بتقليص مستويات الإدارة المحلية .

الانتخابات المحلية

شهد النظام المحلى عدة نظم انتخابية : نظام القوائم الحزبية ، ونظام الانتخاب الفردى ، ونظام يجمع بين القوائم الحزبية والانتخاب الفردى . ولذلك تم توجيه سؤال للعينة عن أفضل النظم الانتخابية . وقد كان حوالى نصف العينة (٧ر٥٠٪ من إجمالى العينة) مع النظام الفردى ، مقابل ٢٩٪ مع نظام القائمة ، و٨ر١٩٪

مع الجمع بين النظامين . ومما لاشك فيه أن تأييد النظام الفردى يرجع إلى أنه النظام الذى ييسر معرفة برنامج المرشح قبل اختياره ، وتحديد تاريخه الخدمى السابق لصالح المجتمع المحلى . فضلا عن الأحكام المتتالية للمحكمة الدستورية العليا ببطلان الانتخابات على أساس القائمة الحزبية ، وأيضا الجمع بين القوائم الحزبية والانتخاب الفردى فى ١٩٨٧ و١٩٩٦ على التوالى . ويمكن القول أيضا فى هذا الشأن إن المتغير الأساسى فى نجاح القوائم الحزبية هو وجود أحزاب سياسية قوية وفعالة فى الشارع المصرى وقادرة على المنافسة .

ثانيا : أداء النظام المحلى

تعد قضية تقييم الأداء – أداء أى مؤسسة أو نظام – من القضايا المحورية فى عالم اليوم ، والتى من خلالها يتم الحكم على مدى كفاءة المؤسسة أو النظام فى تحقيق ماهو منوط به من أهداف ومهام ، ولذلك يتردد الحديث كثيرا عن تصميم معايير لقياس الكفاءة والحكم على الجودة . وعلى هذا يسعى هذا المحور إلى مناقشة أهم التحديات التى تواجه نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وكذلك أدوار الفاعلين المختلفين ، وكيفية تفعيلها ؛ بغية التغلب على هذه التحديات . كما يعنى هذا المحور أيضا بمناقشة قضايا أخرى ذات ارتباط وثيق بالأداء ، مثل دور المحليات فى التنمية ، والقضايا المرتبطة بذلك ، مثل قضية التمويل ، والمشكلات بين المحافظات وبعضها البعض وداخل كل محافظة .

التحديات والمشكلات التى تواجه نظام الإدارة المحلية

كانت مشكلة التمويل على رأس التحديات التى تواجه نظام الإدارة المحلية من وجهة نظر ٧٥٫٧٪ من إجمالى العينة . ومما لاشك فيه أن هذا الرأى يحمل فى طياته مشكلة أخرى ، وهى العجز عن تعبئة الموارد المالية على المستوى المحلى .

ومن ناحية أخرى ، فإنه يعكس طبيعة العلاقة المتأزمة بين الحكومة المركزية والمحليات .

كما برزت مشكلات أخرى متعلقة بسلبية المواطن وعدم تعاونه مع الأجهزة المحلية (٥٦٫٤٪) ، والمركزية الشديدة فى توزيع الاختصاصات لصالح الحكومة المركزية على حساب المحليات (٥١٪) .

وهكذا يتضح أن نظام الإدارة المحلية فى مصر يواجه نوعيات محددة من المشكلات : أولاها تتعلق بطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات ، وثانيتها تتصل بديناميات التفاعل داخل نظام الإدارة المحلية ، وثالثتها ذات صلة بعلاقة المحليات بالمواطن .

ومن ناحية أخرى ، فقد وضح مدى ارتباط المشكلات ببعضها البعض ، فمشكلة نقص الموارد المالية لاتنفصل عن مشكلة العلاقة بالحكومة المركزية ، وأيضا ضعف المشاركة الشعبية .

وقد اتفق أعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية على أهمية مشكلة قلة الموارد المالية المخصصة للمحليات ، فقد ذكر هذه المشكلة ٧٧٪ من عينة المجالس التنفيذية ، و٧٤٫٤٪ من عينة المجالس الشعبية .

كيفية حل مشكلة التمويل

أشار أكثر من ثلاثة أرباع العينة إلى أن حل مشكلة التمويل يكمن فى تفعيل دور القطاع الخاص (٨٠٫٢٪) ، وكذلك دور المجتمع المدنى فى قيادة عملية التنمية (٧٠٫٧٪) ، سواء تمثل هذا المجتمع فى جمعيات رجال الأعمال ومنظماتهم المختلفة ، أو فى الجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المجتمعات . وفى الواقع أن هذا الرأى يتوافق مع ماتمر به كافة المجتمعات من إعادة النظر فى دور الدولة ، وحصر دورها فى المجال التنظيمى دون الإنتاجى ، وأيضا التعويل على دور أكثر

نشاطا للمجتمع المدنى والقطاع الخاص . إلا أن تفعيل دور المجتمع المدنى فى هذا المضمار مرهون بوضع عدد من الأطر القانونية والتنظيمية التى تيسر من حركة هذا المجتمع ، وتدفعه للإسهام فى تنمية المجتمع . ثم توالت المقترحات ، ودارت حول توسيع سلطة المحليات فى إدارة مواردها المالية ، وأيضا ابتداع أساليب جديدة فى تعبئة الموارد المحلية . والأمر الجدير بالذكر هنا أن العينة لم تشر إطلاقا إلى ضرورة زيادة الحكومة المركزية للمخصصات الممنوحة للمحليات ، وربما يكون مرد ذلك إدراك العينة ما تواجهه الحكومة المركزية من ضغوط تمنعها من ذلك .

ورغم التوافق الواضح بين المجالس الشعبية والتنفيذية على ضرورة إشراك المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تنمية المحليات وإعادة النظر فى العلاقة بين الوحدات المحلية والخزانة العامة للدولة ، فإن الاختلاف كان واضحا فى طرق تعبئة الموارد المالية محليا ، وخاصة مايتعلق برفع الرسوم المحلية ، إذ لم يحظ هذا الاقتراح بموافقة كبيرة من المجالس الشعبية مقارنة بالتنفيذية . وقد يكون مبرر ذلك خشية المجالس الشعبية والتى تم انتخابها من قبل المواطنين من إثقال كاهل المواطنين بأعباء جديدة .

التفعيل : الأدوار

يتعدد الفاعلون فى نظام الإدارة المحلية ، وتتوزع بينهم الأدوار كل وفقا لموقعه. ولذلك كان من المهم - بعد السؤال عن التحديات والمشكلات التى تواجه الإدارة المحلية - الانتقال إلى كيفية مواجهة هذه المشكلات من خلال تقييم أدوار الفاعلين المختلفين وتحديد المطلوب لتفعيل هذه الأدوار .

دور المجلس الأعلى للإدارة المحلية

رغم إنشاء المجلس الأعلى للإدارة المحلية منذ عام ١٩٨١ ، فإنه لم يمارس أية اختصاصات فعلية ، وظلت الاختصاصات في يد مجلس المحافظين ، في حين أن المجلس الأعلى للإدارة المحلية يمثل خطوة أكثر تقدما وديمقراطية ، إذ إنه يمثل – بجانب التنفيذيين – أعضاء المجالس الشعبية .

وقد أوضحت نتائج الاستطلاع أن حوالى ثلاثة أرباع العينة مع تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية من خلال جعل قراراته ملزمة .

وزارة التنمية المحلية

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن تفعيل وزارة التنمية المحلية مرهون بالتنسيق بين المحافظات والوزارات المركزية (٧٦٫٢٪ من إجمالى العينة) ، وبرقابة نشاط الوحدات المحلية (٥١٫٩٪) ، إذن هناك تعديل كبير على الدور التنسيقى والرقابى للوزارة .

دور المحافظ

أشارت نسبة كبيرة من العينة إلى أن تفعيل دور المحافظ مرهون بتوسيع وتعضيد صلاحياته من خلال منحه حق الرقابة على كافة المرافق الحكومية داخل محافظته (٧٢٫٦٪ من إجمالى العينة) ، وأن تكون اختصاصاته أصلية ومستمدة من الدستور وليست مفوضة (٧١٫٧٪) . وهذه مقترحات تتطلب – بلاشك – إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية من ناحية ، والنظام المحلى من ناحية أخرى ، وتفترض أيضا إجراء بعض التعديلات القانونية .

دور المجالس التنفيذية المحلية فى المدن والقرى والأحياء

تمثل المجالس التنفيذية المحلية الأداة التنفيذية للمحليات ، فهى المنوط بها تنفيذ

السياسات المحلية فى المستويات المختلفة للنظام المحلى . وقد أشار ٥ر٧٠٪ من العينة إلى أن تفعيل هذه المجالس يحتاج لإجراء إصلاح وظيفى يقوم على أساس معايير الكفاءة والنشاط والفاعلية ، كما برز مقترح التدريب المستمر بهدف رفع الكفاءة الفنية والإدارية والتنظيمية (٢ر٦٥٪) . وغنى عن البيان ارتباط تلك المسألة بقضية الإصلاح الوظيفى المطروحة سلفا . فضلا عن ذلك برزت آراء تفيد بضرورة توسيع صلاحيات المجالس التنفيذية .

كيفية تفعيل المجالس الشعبية المحلية

تختص المجالس الشعبية المحلية وفقا لقانون الإدارة المحلية بالرقابة على مختلف المرافق والأعمال فى نطاق المحافظة . هذا فضلا عن اختصاصات أخرى . وقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى الحاجة لتدريب أعضاء المجالس الشعبية المحلية بما يؤدى إلى رفع كفاءتهم وتمكينهم من أداء دورهم (٣ر٧٤٪ من إجمالى العينة) . وفى مرتبة تالية وضع قواعد واضحة تكفل التعاون والتنسيق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية (٢ر٧١٪) .

رغم وجود شبه اتفاق حول ضرورة تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية ووزارة التنمية المحلية والمحافظ والمجالس التنفيذية بين أعضاء المجالس التنفيذية وأعضاء المجالس الشعبية ، فإن الاختلاف وضح فى قضية المجالس الشعبية ، ففى حين كان مقترح ضرورة إعادة الاستجواب للمجالس الشعبية على رأس مقترحات عينة المجالس الشعبية ، فإن هذا المقترح لم يحظ إلا بموافقة ٩ر٩٪ من أعضاء المجالس التنفيذية ، مما يؤكد طبيعة العلاقة الصراعية بين المجالس التنفيذية والشعبية .

كان تقييم ٥٥٫٧٪ من إجمالى العينة لدور المحليات فى التنمية أنه فعال إلى حد ما ، فى حين أن من أشاروا إلى أنه فعال كانت نسبتهم ٣٦٫٤٪ . وقد وضح الخلاف فى هذه القضية بين المجالس التنفيذية والشعبية ، إذ كان تقييم المجالس الشعبية لدور المحليات فى التنمية أقل إيجابية من عينة المجالس التنفيذية . وهذا أمر مبرر فى ضوء أن عبء التنمية يقع – بالأساس– على عاتق المجالس التنفيذية المحلية .

ولذلك تم توجيه سؤال للعينة عن كيفية زيادة فاعلية دور المحليات فى التنمية ، وكان على رأس المقترحات التأكيد على ضرورة النزول بالتخطيط إلى مستوى القرية المصرية (٧٣٫٦٪) من إجمالى العينة ، وذلك دليل على الاقتناع بضرورة تبنى منهج التخطيط القاعدى .

والأمر المؤكد أن تفعيل إسهام المحليات فى التنمية لايمكن أن يتحقق بفعالية وكفاءة إلا إذا توافرت مجموعة من الإمكانات لدى النظام المحلى ، مثل الإمكانات المالية والبشرية لوحدات الإدارة المحلية ، وبالدرجة التى تمكن هذه الوحدات من التحرك بصورة منتظمة ومتطورة ، وأيضا التدقيق فى اختيار العناصر التى يوكل إليها قيادة العمل المحلى ، بحيث تكون من العناصر التى تجمع بين الخبرة الفنية من ناحية ، وتفهم طبيعة المحافظة التى تمارس فيها مسئولياتها من ناحية أخرى .

وعلى هذا ، يتضح أن تعظيم دور المحليات فى التنمية مرهون فى الواقع بالتعامل بنجاح مع كافة المشكلات التى تواجه الإدارة المحلية ، سواء مايتعلق منها بالتمويل ، أو التدريب ، أو الاختيار ، أو غيره .

يقوم التقسيم الحالى للمحافظات على أنقاض التقسيم السابق لمجالس المديريات ، فلم يطرأ عليه تغير يذكر ، مما أدى إلى عدم ملاءمته للتطور الاجتماعى والعمرانى والاقتصادى الحالى . ويلاحظ على التقسيم الحالى :

١ – التفاوت الكبير بين المحافظات وبعضها البعض من حيث عدد السكان والكثافة السكانية ، مما سبب المعاناة لبعض المحافظات بسبب ضيق رقعتها ، فى حين تجاورها محافظات لديها امتدادات صالحة للتوسع العمرانى والزراعى .

٢ – التقسيم الطولى لمحافظات وادى النيل والوادى الجديد ، مما أوجد مساحات شاسعة من الأراضى فيما بينها لم تستغل حتى الآن .

٣ – عدم وجود منافذ لمحافظات الوجه القبلى على البحر الأحمر .

وقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى الحاجة لإعادة رسم الحدود ، إذ طالب بذلك ٦٩٫٣٪ من إجمالى العينة . فهناك حاجة ملحة لإعادة رسم الحدود بين محافظات الوجه البحرى وبعضها البعض ، ومحافظات الوجه القبلى فيما بينها وبين محافظة البحر الأحمر، وكذلك المحافظات الحدودية .

وعن أسباب تعديل الحدود بين المحافظات ، دارت الاستجابات حول وجود تداخل فى الحدود بين بعض المحافظات ، مما يستدعى تعديل هذه الحدود ، مما يؤدى إلى زيادة نصيب المحافظات من الخدمات ، وبالتالى تحقيق التنمية .

كما برزت آراء طالبت بإعادة تعديل الحدود بين المحافظات على أساس التفاوت القائم فعلا بين المحافظات فى الكثافة السكانية والمساحة ، فضلا عن ضرورة فتح منافذ لبعض محافظات الصعيد على البحر الأحمر .

نظرا للطبيعة الخاصة للمحافظات ذات المدينة الواحدة ، والتى هى – فى غالبيتها– عواصم ، برز رأى ينادى بضرورة إفراد باب خاص فى قانون الإدارة المحلية لهذه المحافظات مثلما هو الحال فى لندن وباريس . فهذه المحافظات مكدسة بمقار الوزارات والهيئات والمرافق القومية المركزية ، فضلا عما يترتب على هذا التكدس من مشاكل على وجه العموم ، ومشاكل متعلقة بالإدارة المحلية لهذه المحافظات على وجه الخصوص ، مثل عدم التنسيق بين المشروعات المركزية والمشروعات التى تقوم بها المحليات فى هذه المحافظات .

وقد أشار ٦٤ر٩٪ من إجمالى العينة إلى ضرورة وضع نظام خاص للإدارة المحلية للمحافظات ذات المدينة الواحدة .

وقد برروا ضرورة ذلك بخصوصية هذه المحافظات من حيث أهميتها وكذلك مشاكلها .

الخاتمة

يتضح مما سبق تعدد القضايا التى ناقشها استطلاع الرأى محاولا الوصول – من خلالها – إلى نتائج تسهم فى ترشيد عملية صنع القرار فيما يخص النظـــام المحلى . كما يلاحظ اتفاق كثير من هذه النتائج مع ماتوصلت إليه بعض الدراسات الأخرى التى قامت بها هيئات ومؤسسات بحثية .

فقد تعددت قضايا الهيكل ، واختلفت الآراء حول جزئياتها ، فعلى حين كان هناك اتفاق كبير على استمرار هيكل الإدارة المحلية كما هو مجلسين (واحد معين ، والآخر منتخب) وخمسة مستويات ، وأيضا بالنسبة لتعيين المحافظ وأسلوب الانتخابات المحلية ، كان هناك تأييد كبير أيضا لإدخال بعض التعديلات ، مثل تحديد مدة بقاء المحافظ بست سنوات فقط ، وأيضا تخويل

السلطة القضائية حق حل المجالس الشعبية المحلية . أما على مستوى الأداء ، فقد كان هناك ميل أكبر لإحداث تغييرات أساسية فى النظام المحلى جوهرها إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات (أى قضية المركزية /اللامركزية) ، ومايترتب على ذلك من توسيع صلاحيات المحافظين والمجالس التنفيذية فى كل المستويات ، هذا من ناحية ، وأيضا إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين المجالس التنفيذية والمجالس الشعبية ، وذلك بتعزيز دور الأخيرة فى صنع القرار وفى الرقابة من ناحية أخرى .

وأخيرا لابد من التنبيه إلى عدة أمور يستلزم وضعها فى الاعتبار لتفعيل دور المحليات فى عمليات التنمية .

- إدخال تعديلات أساسية على قانون الإدارة المحلية تضمن علاقة تعاونية وصحية بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية .
- تحديد المشكلات الأساسية التى تواجه الفاعلين فى النظام المحلى ، بدءا من المجلس الأعلى للإدارة المحلية ، وانتهاء بالمجالس التنفيذية فى القرى والأحياء . والأمر المثير للدهشة أن المشكلة الأساسية التى تواجه معظم بل وكل الفاعلين فى الإدارة المحلية عدم منحهم الصلاحيات الكافية للعمل .
- رفع الكفاءة الإدارية والفنية أمر لاغنى عنه لإصلاح نظام الإدارة المحلية ، وأيضا التدريب المستمر لهذه القيادات ؛ وذلك لأن الحديث عن توسيع الصلاحيات والاختصاصات يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة والنزاهة والشفافية . وهذا لن يتوفر بدون وضع معايير رشيدة وموضوعية للاختيار ، ونظام تدريبى متكامل ، وآليات فعالة للمساءلة .
- إشراك المحليات فى وضع خطط التنمية فى كافة المراحل ، بدءاً من التخطيط ، ومرورا بالتنفيذ ، وانتهاء بالمتابعة والتقييم بما يحقق فى النهاية

المشاركة القاعدية .

- النظر فى الحدود بين المحافظات ، سواء كانت محافظات الوجه القبلى ، أو البحرى ، أو الحدود ، بما يوفر منافذ لها وأيضا موارد يمكن استغلالها .

المراجع

١ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٦٦ - ٦٧ .

٢ - انظر المزيد عن الحكم الجيد

Stoker, G., Governance as Theory : Five propositions, *International Social Science*, March, 1998, 16-18.

- وأيضا شعراوى ، سلوى ، مفهوم إدارة شئون الدولة و المجتمع ، إشكاليات نظرية فى شعراوى ، سلوى (محرر) إدارة شئون الدولة والمجتمع ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، ٢٠٠١ .

٣ - المجالس القومية المتخصصة ، دراسة عن تطوير وتعديل قانون الإدارة المحلية ، الدورة الخامسة ٨٤-١٩٨٥ ، ص ص ٣٨٧-٣٨٨ .

- مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن الإدارة المحلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٨-٤٣ .

- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تشكيل المجالس المحلية واختصاصاتها ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة الدورة الخامسة ١٩٨٤/١٩٨٥.

- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الجهود الذاتية ودورها فى التنمية المحلية ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الخامسة ١٩٨٤/١٩٨٥.

- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، سياسة تمويل الحكم المحلى ، القاهرة المجالس القومية المخصصة ، الدورة الثامنة ١٩٨٧/١٩٨٨ .

- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تمويل وحدات الحكم المحلى ، القاهرة ، المجالس القومية المخصصة ، الدورة السادسة ١٩٨٥/١٩٨٦ .

- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الإدارة المحلية والتنمية الاقليمية ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة السابعة عشر ، ١٩٩٧ .

- مجلس الشورى ، فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الإقليمية ، التقرير (٢٣) ، القاهرة ١٩٩٢ .

٤ – انظر المزيد :

– طولان ، أمانى ، المتغيرات المؤثرة فى فاعلية الإدارة المحلية فى الريف المصرى ، فى غانم، السيد ، (محرر) ، السياسة والنظام المحلى فى مصر ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ٥٦١ .

– عبد الوهاب ، سمير، العلاقات المركزية والمحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية فى شعراوى ، سلوى ، (محرر) ، الإدارة المحلية ، الأغراض والتحديات ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، ١٩٩٩ .

٥ – انظر مذكرة رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية لمجلس الشعب عن اقتراحات تطوير الإدارة المحلية ، ورقة غير منشورة . وكذلك اقتراحات وتوصيات مجلس الشورى بشأن نظام الإدارة المحلية ، ورقة غير منشورة .

Abstract

THE LOCAL ADMINISTRATON IN EGYPT
AN OPINION POLL

Howaida Adly

This article is a resumé of a report on an opinion poll, dealt with the local administration in Egypt .

The objective of this poll is to explore the challenges facing the local administration in Egypt and to raise some suggestion for coping with these challenges.

The poll dealt with two main issues in details, the structure of local administration and its performance

The results show the need to introduce some changes concerning the relationship between the local system on the one hand and government on the other.

Results showed the necessity to reinforce the criteria of good governance such as decentralization, accountabitity, efficiency and transparency.

أساليب مواجهة المشقة
وبعض متغيرات الشخصية
الارتباطات والمنبئات

سميحة نصر *

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة وبعض متغيرات الشخصية ، كما حاولت التعرف على أكثر السمات التى تسهم فى التنبؤ بأساليب مواجهة المشقة . وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ١٦٨ مفردة ، واعتمدت على عدد من مقاييس الشخصية ، ومقياس لأساليب المواجهة والمشقة ، كما استخدمت الدراسة معاملات الارتباط وتحليل الانحدار المتدرج ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين أساليب مواجهة المشقة وبعض من متغيرات الشخصية التى درست ، كما كشفت الدراسة أيضا عن أن متغيرات الشخصية التى تناولتها هذه الدراسة تعد عوامل منبئة باستراتيجيات المواجهة مع اختلاف فى درجة الإسهام لكل متغير من هذه المتغيرات .

أولا : مشكلة البحث وأهميتها

تدور بحوث المشقة حول مثيرات المشقة Stress ، وأساليب المواجهة Coping styles ، والعوامل المؤدية إلى زيادتها أو التغلب عليها . وتكتسب هذه البحوث أهمية خاصة فى فهم مشكلات ، عالمنا المعاصر وهمومه ، من أجل العمل على التكيف Adaptation مع هذه المشكلات أو التعايش معها عند الحدود الدنيا من الصحة النفسية . ولذلك فقد كتب أحد علماء النفس يصف عمليات المواجهة للمشقة فى علاقتها بالحياة المعاصرة قائلا : "لا تعد هذه المواجهة ضرورية للحياة

* خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

فقط ، ولكنها ترتقى بنوعية حياتنا ، وتضفى عليها معنى . ولذلك فإن الحياة التى تحقق درجة من الكمال هى حياة تعكس سلسلة متصلة من المواجهة الإيجابية لضغوط الحياة" [1] . ولذلك فإذا تمكنا من خلال البحث العلمى من فهم الأساليب المختلفة لمواجهة المشقة ، والعوامل المرتبطة بهذه الأساليب ، فإن ذلك سوف يمكننا من أن نفهم الطريق إلى الحياة النفسية الصحية ، أو الحياة الخصبة ذات النوعية الجيدة .

وفى ضوء هذه الأهمية التى تحظى بها بحوث المشقة وأساليب المواجهة ، تتحدد مشكلة هذا البحث ، الذى يحاول أن يلقى الضوء على العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة وبعض سمات الشخصية . وقد تبلورت هذه المشكلة فى ضوء الفكر النظرى الذى تدور فى فلكه بحوث أساليب مواجهة المشقة . ولقد اتجهت هذه البحوث - لفترة طويلة من الوقت - نحو دراسة أساليب مواجهة ضغوط الحياة دراسة موقفية فى ضوء القول بأن أساليب مواجهة ضغوط الحياة هى أساليب طارئة تتغير بتغير الموقف . وكانت هذه البحوث الموقفية تقوم على فرض نظرى يرتبط بتغير استراتيجيات المواجهة بتغير طبيعة الأحداث المثيرة للمشقة التى يتعرض لها الفرد . ولذلك فقد حاولت أن تعتمد على مقاييس توضح كيف يستجيب الأفراد إلى حادثة بعينها تكون مثيرة للمشقة بالنسبة لهم ، مع تحديد الأساليب أو الاستراتيجيات التى يواجه بها الأفراد هذه الحادثة . وهذه الأساليب والاستراتيجيات تختلف بالقطع إذا انتقلنا إلى حادثة أخرى .

أما البحوث الحديثة فإنها تحاول أن تقوم على فرض مختلف ، يفترض أن الأفراد يمكن أن يستجيبوا استجابات تكيفية أو نمطية Typical ، ومن ثم ينظر إلى أساليب مواجهة ضغوط الحياة على أنها يمكن أن تكون مرتبطة بالاستعدادات . وفى ضوء ذلك فإن سلوك مواجهة الضغوط يمكن أن يأخذ طابع

السمة Trait ، أو يتصف بخصائصها ، أى أنه يتسم بسمتين : الأولى أن تكون ثابتة عبر الوقت ، والثانية أن تكون متسقة عبر المواقف والسياقات المختلفة . وترتب على ذلك إمكانية افتراض أن تكون استراتيچيات التعامل مع ضغوط الحياة هى نفسها الاستراتيچيات التى يستخدمها الشخص فى التعامل مع مواقف الحياة الأخرى . وهنا تتحول هذه الاستراتيچيات إلى ما يشبه السمات الدائمة ، وهى ترتبط بسمات الشخصية ارتباطا كبيرا [٢] .

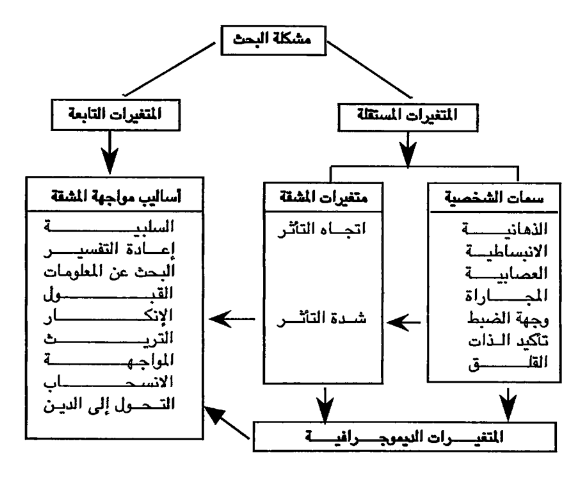
ولا يعنى ذلك أن العلاقة بين سمات الشخصية وبين استراتيچيات التعامل مع ضغوط الحياة هى علاقة خطية ، فقد أكدت الدراسات أن هذه العلاقة قد تتغير بتغير العوامل المحيطة بالشخص الذى تقع عليه المشقة ، فالسن قد يلعب دورا هاما فى تغير هذه العلاقة ، حيث يصبح كبار السن أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الحياتية فى وجود سمات معينة [٣] ، والظروف التى يمر بها الفرد بمرحلة عمرية كمرحلة المراهقة [٤] ، أو مروره بظرف خاص ، مثل تعاطى المخدرات التى قد تضاعف من المشقة ، وتجعل أساليب المواجهة بطيئة ، رغم توافر ظروف شخصية معينة [٥] ، والظروف المحيطة بالشخص بعامة ، مثل ظروفه الأسرية ، والموارد المتاحة فى بيئته كالمساندة الاجتماعية Social Support [٦] .

ومن المتوقع أن يؤدى هذا الطرح البحثى والنظرى إلى بحث العلاقة بين أساليب مواجهة الضغوط والسمات التى تأخذ طابع الثبات والاستقرار فى البنية النفسية للفرد ، وأهمها سمات الشخصية . وفى ضوء ذلك يمكن طرح أسئلة بحثية على النحو التالى :

* هل هناك علاقة بين أساليب مواجهة الضغوط وسمات الشخصية ؟ هل تفرض سمات الشخصية التى تميز الفرد اختيارات خاصة فيما يتصل باستراتيچيات أو آليات مواجهة المشقة ؟

* هـل تتغيـر أسـاليـب المواجهـة مـع تغير المثيـرات الباعثـة علـى المشـقـة Stressful Stimuli ؟

وتشكل هـذه الأسئلة لب مشكلة هذا البحث ، حيث نحـاول أن نسـتكشف طبيعة العلاقة بين مجموعة من السمات الشخصية وبين أساليب مواجـهة المشقة . على نحو ما يوضحه الشكل التالى :



شكل رقم (١)
الإطار التصورى لمشكلة البحث

ولا شك أنه لدراسة هـذه المشكلة أهمية نظرية وتطبيقية ، فهـى تضيف إلى بحوث المشقة ، كما أنها تفسر الطريقة التى يتكيف بها الأفراد مع المشقة ، وهو تفسير يفيد الجوانب التطبيقية فى الموضوع .

ثانيا : مفاهيم الدراسة

أساليب المواجهة

ينظر إليها فى إطار الدراسة الحالية على أنها مجموعة من العمليات أو النشاطات أو الاستراتيجيات سلوكية/معرفية التى يسعى من خلالها الفرد لمواجهة الموقف الضاغط محل المشكلة ، أو لتخفيف التوتر الانفعالى المترتب عليها . وتشمل استراتيجيات أو أساليب المواجهة خمس مجموعات فرعية هى :

أ – الاستراتيجيات السلوكية الموجهة نحو مصدر المشكلة .

ب – الاستراتيجيات السلوكية الموجهة نحو الانفعال .

جـ – الاستراتيجيات المعرفية الموجهة نحو مصدر المشكلة .

د – الاستراتيجيات المعرفية الموجهة نحو الانفعال .

هـ – الاستراتيجيات المختلطة (السلوكية المعرفية) .

ثالثا : الدراسات السابقة

يمكن أن نتتبع الدراسات السابقة عبر ثلاثة محاور :

١ – اتجهت دراسات عديدة نحو بحث العلاقة بين استراتيجيات مواجهة الضغوط والشخصية بصفة عامة ، ومن أبرز هذه الدراسات الدراسة التى قام بها ويليامز Williams وكلارك Clark سنة ١٩٩٨ ، حيث درسا أسباب التعاطى للكحوليات وعلاقتها بسمات الشخصية وأساليب المواجهة ، حيث أكدا على أن التعلم الاجتماعى Social Learning لتعاطى الكحوليات يعد سببا من أسباب التعاطى ، كما أن سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة يعدان من العوامل التى يمكن أن تعزى إليها زيادة الاستهداف لتعاطى الكحوليات [٧] .

كما حاول بلانتشارد Blanchard وآخرون سنة ١٩٩٩ دراسة نموذج التنظيم الانفعالى المرتبط بالتعاطى لدى الفصاميين ، حيث ركزوا على سمات

الشخصية بوجه عام ، واستراتيچيات المواجهة ، مفترضين أن استراتيچيات المواجهة اللاتوافقية maladaptive coping ، وسمات الوجدان السلبى ، وسوء التوافق ترتبط بتعاطى المخدرات ، بينما السمات الوجدانية الإيجابية لا ترتبط بالتعاطى . وقد جاءت النتائج مدعمة لهذا الافتراض ، حيث اتضح أن الأفراد المرتفعين على السمات الوجدانية السلبية كانوا أكثر تعرضا للنتائج السلبية ، وأقل استخداما لاستراتيچيات المواجهة الفعالة [٨] .

فى حين أشار فيدلير Fiedler وآخرون سنة ٢٠٠٠ – من خلال نتائج دراستهم التى أجريت على ٤٥ من الجنود الأمريكيين الأسوياء أثناء حرب الخليج ، و ٣٥ من الجنود الذين يعانون من زملة أعراض التعب المزمنة chronic Fatigue syndrome – إلى وجود فروق جوهرية بين مجموعة الجنود الأسوياء والمرضى فى سمات الشخصية واستراتيچيات المواجهة والتغيرات الكيمائية ، حيث اتضح أن العينة المرضية لديها تغيرات كيمائية واضحة ، ويستخدمون أساليب مواجهة سلبية ، وتختلف سمات شخصياتهم عن مجموعة الأسوياء . كما أكدوا على أن الشخصية ، واستراتيچيات المواجهة السلبية ، وضغوط الحياة بعد الحرب ، والضغوط البيئية أثناء الحرب ، كل هذه تعد متغيرات ذات فاعلية ومنبئة بالاضطرابات الوظيفية الجسمية لدى الجنود[٩] .

بينما أكد هيبى Hueppe ويولج Uhlig وڤوجيلسنج Vogelsong وسشمكير Schmucker سنة ٢٠٠٠ من خلال دراستهم على سمات الشخصية وأساليب المواجهة والمزاج لدى مجموعة من المرضى المقبلين على إجراء جراحة بالعمود الفقرى ، حيث طبق عليهم بطارية الشخصية (FPI-R) ، ومقياس مواجهة المشقة ، بالإضافة إلى بعض المقاييس الفيزيولوچية والمزاجية ، وقد تم مقارنة نتائج هذه المجموعة المرضية بمجموعة أخرى سيتم إجراء أنواع أخرى من

الجراحة عليهم . وقد كشفت النتائج عن عدم وجود فروق جوهرية بين المجموعتين فى سمات الشخصية واستراتيچيات المواجهة والمتغيرات الفسيولوچية (١٠) .

ولم نعثر فى الدراسات العربية – على حد علمنا – على دراسة واحدة من هذا النوع من البحوث التى اهتمت بالعلاقة بين استراتيچيات المواجهة والشخصية بصفة عامة .

٢ – وفى مقابل هذا النوع من الدراسات ، حاولت دراسات أخرى التركيز على علاقة استراتيچيات المواجهة بمتغير واحد من متغيرات الشخصية . ومن المتغيرات التى حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين متغير مفهوم الذات وتأكيد الذات وتقدير الذات ، حيث درس توماكا Tomaka وآخرون سنة ١٩٩٩ سمة التوكيدية باعتبارها من العوامل المنبئة باستراتيچيات الاستجابة للضغوط التى قد تتعرض لها الإناث ، حيث اعتبروا أن التوكيدية متغير وسيط بين المشقة واستراتيچيات مواجهتها . فاختبر الباحثون السيدات مرتفعات ومنخفضات التوكيدية من حيث الكيفية التى يواجهن بها المشقة ، وتقييمهن المعرفى لمثيرات المشقة ، حيث اتضح أن السيدات مرتفعات التوكيدية يقيمن مثيرات المشقة باعتبارها تحديا ، فى حين أن منحفضات التوكيدية يقيمن مثيرات المشقة باعتبارها مثيرات للتهديد ، وأنهن يواجهن المشقة من خلال الانفعالات السلبية (١١).

وحاول كل من ماك فارلاند Mc Farland والورو Aluaro سنة ٢٠٠٠ أن يوضحا أثر الدافعية على مواجهة الأحداث الصدمية من خلال إدراك الفرد لذاته ، موضحين أن هناك دراسات أربع اهتمت بأثر الدافع لتحسين الذات على التكيف مع أحداث الحياة الضاغطة : أوضحت الدراسة الأولى أن المعرضين لأحداث الحياة الضاغطة يكونون أكثر تشابها من غيرهم فى تعليلاتهم الذاتية

للأحداث الضاغطة ، وأوضحت الثانية أن المعرضين للأحداث الصدمة الضاغطة يقدمون تحسينات لذواتهم من خلال التقليل من التعليل السببى . وفى الدراستين الثالثة والرابعة تم استخدام أثر الخبرات المهددة فى علاقاتها بأساليب مواجهة الضغط ، حيث اتضح أن المشاعر الذاتية المرتبطة بالتهديد تلعب دورا سببيا فى حث الأفراد على تحسين الذات . وبشكل عام ، فإن نتائج هذه الدراسات توضح أن إدراك الفرد للذات باعتبارها شيئا إيجابيا (تحسين الذات أو تجملها) تعد من العوامل التى يمكن أن تساعد الأفراد على مواجهة التهديدات والضغوط المرتبطة بالخبرات الحياتية [١٢] .

وركز كل من وايز Weiss ولا لوند Lalonde سنة ٢٠٠١ على دراسة توكيد الذات فى علاقته بأساليب مواجهة سوء المعاملة الجنسية ، حيث تم اختيار عينة مكونة من ١٢٠ طالبة جامعية ، وتتراوح أعمارهن بين ١٩ و٢٥ سنة ، تم دراسة استجابتهن لمجموعة من المتغيرات الموقفية ، وطبقت عليهن بطارية مواجهة لضغوط الحياة ، ومقياس لبعض السيناريوهات التى تتناول الانتهاك الجنسى ، ومقياس لتوكيد الذات ، حيث أوضحت النتائج أن هناك علاقة جوهرية بين الاستجابة التوكيدية وأساليب المواجهة [١٣] .

وحاول ليندين Linden وآخرون سنة ٢٠٠٣ التعرض لاستراتيچيات مواجهة الغضب ، باعتبار أن الغضب واحد من جوانب المشقة التى قد يتعرض لها الأفراد ، حيث أوضحوا أن هناك دراسات عديدة اهتمت بتناول طرق مواجهة الغضب ، سواء الداخلى أو الخارجى ، حيث حاولوا فى هذه الدراسة أن يقدموا تفسيرات توضح طبيعة أساليب مواجهة الغضب لدى عينة من المراهقين والراشدين الطلاب وعلاقتها بالسلوك التوكيدى والبحث عن المساندة ، واستراتيچية التجنب ، واستراتيچية التأمل ، حيث أوضحت النتائج أن هناك

فروقا بين الذكور والإناث فى استخدام أساليب مواجهة الغضب ، حيث إن الإناث يستخدمن مدى واسعا من استراتيچيات المواجهة بالمقارنة بالذكور[١٤].

وعلى المستوى العربى ، اهتم "عماد مخيمر" سنة ١٩٩٧ بالمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية باعتبارهما متغيرات وسيطية فى العلاقة بين ضغوط الحياة والأعراض الاكتئابية لدى الشباب الجامعى ، واشتملت الدراسة على ٧٥ طالبا ، و٩٦ طالبة جامعية تتراوح أعمارهم ما بين ١٩ و ٢٤ سنة ، واستخدم الباحث استبيان الصلابة النفسية ، ومقياس الإمداد بالعلاقات الاجتماعية ، ومقياس أحداث الحياة الضاغطة . وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق بين الذكور والإناث على متغيرات الدراسة الثلاثة ، وكشفت النتائج أيضا عن أن كلا من الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية كمتغيرات وسيطة من شأنها أن تعدل من العلاقة بين ضغوط الحياة والأعراض الاكتئابية ، خاصة لدى عينة الإناث . كما أوضحت أيضا ارتباط أحداث الحياة الضاغطة بالاكتئاب لدى الجنسين ، وإن كان أعلى لدى الذكور [١٥] .

فى حين ركز جمعة يوسف سنة ١٩٩٧ على دراسة نمط السلوك (أ) باعتباره إحدى سمات الشخصية واستراتيچيات المواجهة لدى عينتين من الفصاميين والأسوياء ، طبقت الدراسة على عينة قوامها ٦٠ مبحوثا من الذكور الراشدين (٣٠ فصاميا ، و ٣٠ من الأسوياء) ، تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٤٥ سنة ، بمتوسط عمرى ٢٨٫٤٥ سنة وانحراف معيارى ٧٫١٨ سنة ، وقد طبق عليهم مقياس نمط السلوك (أ) ومقياس استراتيچيات المواجهة . وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق دالة بين الأسوياء والفصاميين فى نمط السلوك (أ) ، والمواجهة المرتكزة على المشكلة ، والمرتكزة على الانفعال . كما أوضحت النتائج وجود ارتباط دال إحصائيا بين نمط السلوك (أ) وكل من

المواجهة المرتكزة على المشكلة والمرتكزة على الانفعال لدى عينة الفصاميين فقط [١٦] .

٣ – وهناك فئة أخرى من الدراسات مالت إلى توسيع نطاق البحوث للتركيز على دراسة عدد أكبر من متغيرات الشخصية فى علاقتها باستراتيچيات المواجهة للضغوط الحياتية ، ومن هذه الدراسات دراسة تموثى Timothy وآخرين سنة ١٩٩٩ ، حيث قاموا بدراسة حول ضغوط العمل ، وبناء على فرض مؤداه أن استجابة المديرين للتغيرات التى تطرأ على المؤسسات تتأثر بسمات الشخصية ، وهى : وجهة الضبط ، وكفاءة الذات ، وتقدير الذات ، والانفتاح على الخبرة ، وتحمل الغموض ، والمخاطرة . وقد تم جمع البيانات من خلال ست مؤسسات تضم ٥١٤ مديرا . وكشفت نتائج الدراسة من خلال التحليل العاملى عن إمكانية تصنيف هذه السمات إلى عاملين ، وهما : مفهوم الذات الإيجابية ، ومخاطرة تحمل الغموض ، وأن كلا من العاملين قد ارتبط – بشكل جوهرى – بالقدرة على تحمل ضغوط التغيرات التى تطرأ على العمل واستراتيجيات مواجهتها [١٧] .

وفى إطار ضغوط الحياة اليومية وطرق مواجهتها وعلاقتها بسمات الشخصية أجرى ديفيد David سنة ١٩٩٩ دراسة عن دور سمات الشخصية الخمس الكبرى ، وطرق مواجهة ضغوط الحياة اليومية . وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه يمكن التنبؤ باستراتيچيات مواجهة الضغوط من خلال سمات العصابية والانبساطية والانفتاح على الخبرة ويقظة الضمير[١٨] .

وأوضحت الدراسة التى أجراها كالاهان Callahan سنة ٢٠٠٠ بهدف التعرف على دور العوامل الشخصية ، وأساليب مواجهة الضغوط لدى عينة من المرضى باضطرابات مزاجية (TMD) ، وزملة أعراض اضطراب الألم العصبى

المزمن ، حيث طبق عليهم اختبار الصلابة النفسية ؛ ومقياس منغصات الحياة ، وبطارية استراتيجيات المواجهة ، ومقياس العصابية ، واختبار التفاؤل ، والاكتئاب ، وإدراك الألم . وقد أوضحت نتائج التحليل العاملى وجود أربعة عوامل تميز بين المجموعتين ، وهى : عامل الهروب - العصابية ، وعامل الألم ، وعامل الصلابة النفسية ، وعامل حل المشكلات - التفاؤل . كما أكدت هذه النتائج على دور العوامل النفسية فى مواجهة المرض ، ومدى فاعليتها - بشكل خاص - لدى عينة المرضى عن عينة الأسوياء[١٩] .

كما قام ليساكير Lysaker وآخرون سنة ٢٠٠٣ بدراسة حاولوا فيها التعرف على ارتباط العصابية ، والانبساط ، والسماحة بالأعراض المرضية واستراتيچيات مواجهة الضغوط لدى عينة من الفصاميين (ن = ٥٩) ، وتمت مقارنتهم بمجموعة من الأسوياء (ن = ١٧١) كمجموعة ضابطة ، حيث أوضحت النتائج أن الفصاميين قد حصلوا على مستويات مرتفعة فى العصابية ، ومستويات منخفضة فى كل من الانبساطية والسماحة ، ومالوا إلى استخدام استراتيچية التجنب باعتبارها استراتيچية لمواجهة الضغوط . وأكدت نتائج هذه الدراسة على أهمية سمات الشخصية فى فهم استراتيچيات المواجهة [٢٠].

ولم تكن سمات الشخصية ومتغيراتها بعيدة عن نطاق اهتمام الدراسات العربية فى علاقتها باستراتيچيات مواجهة الضغوط ، فقد حاول "لطفى عبد الباسط إبراهيم" سنة ١٩٩٤ دراسة عمليات تحمل الضغوط فى علاقتها بعدد من المتغيرات النفسية لدى المعلمين ، حيث بلغت عينة الدراسة ١٩٠ معلما ومعلمة من معلمى المدارس الإعدادية والثانوية والمعاهد الأزهرية ، تم تصنيفهم إلى ثلاث فئات عمرية ، وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج ، كان أهمها وجود أثر دال لعمليات التحمل الموجهة نحو المشكلة ، وأن الجنس يتفاعل مع السن على العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، وبرهنت النتائج على وجود علاقة بين

عدد من متغيرات الشخصية متمثلة فى الثقة بالنفس ، والعصابية ، وتقدير الذات ، واستراتيچيات تحمل الضغوط [٢١].

كما كان هناك تركيز على سمتى التفاؤل والتشاؤم باعتبارهما من السمات التى قد ترتبط باستراتيچيات مواجهة الضغوط ، حيث كشفت دراسة بدر الأنصارى سنة ١٩٩٨ عن وجود علاقة إيجابية مرتفعة بين النظرة التفاؤلية للمستقبل والسعادة الحالية ، مؤكدا أن التفاؤل يرتبط - بشكل إيجابى- بقدرة الفرد على إدراك الضغوط ومواجهتها ، واستخدام الفرد للمواجهة الفعالة ، وإعادة تفسير الموقف بشكل إيجابى ، والنظرة الإيجابية للمواقف الضاغطة ، والبحث عن الدعم الاجتماعى ، وحل المشكلات بنجاح ، كما ارتبط التفاؤل أيضا بضبط النفس وتقدير الذات ، والانبساط ، والتوافق النفسى والاجتماعى والجسمى [٢٢].

ويمكن أن نستخلص من عرض الدراسات السابقة ما يلى :

١ - إن بحوث مواجهة الضغوط الحياتية تتجه - بشكل واضح - نحو توسيع المتغيرات التى تؤخذ فى الاعتبار عند بحث العلاقة بين أساليب المواجهة والشخصية .

٢ - إن هذه البحوث تتجه نحو دراسة عينات مختلفة من البشر العاديين ، أو من المجموعات ذات الظروف الخاصة ، أو التى تتعرض لظروف مشقة من نوع خاص .

٣ - إن أساليب مواجهة ضغوط الحياة تختلف باختلاف سمات الشخصية ، وتتغير هذه العلاقة بين أساليب المواجهة وسمات الشخصية بتغير ظروف عديدة ، كالحالة المرضية ، أو السن ، أو الحالة الأسرية ، أو النوع .

٤ - انصب اهتمام بعض الدراسات العربية على دراسة العلاقة بين إحدى سمات الشخصية واستراتيچيات مواجهة الضغوط ، بينما مالت دراسات

أخرى إلى دراسة إحدى الاستراتيچيات فى علاقتها ببعض سمات الشخصية ، وبذلك فلا توجد دراسات تدرس مجموعة من السمات فى علاقتها بمجموعة من أساليب المواجهة – فى حدود علم الباحثة – باستثناء دراسة لطفى عبد الباسط عام ١٩٩٤ .

٥ – اهتمت معظم الدراسات العربية – فى حدود علم الباحثة – بالعلاقة بين سمات الشخصية واستراتيچيات المواجهة ، ولم تهتم بالتعرف على دور سمات الشخصية فى التنبؤ باستراتيچيات المواجهة ، باستثناء الدراسة السابق الإشارة إليها . الأمر الذى دفعنا فى دراستنا الحالية إلى الاهتمام بالكشف عن دور سمات الشخصية فى التنبؤ باستراتيچيات المواجهة .

رابعا : الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - فروض الدراسة

ويمكن ترجمة مشكلة الدراسة إلى عدد من الفروض الصفرية على النحو التالى :

أ – لا تؤثر متغيرات النوع (ذكور وإناث) والسن والتعليم فى العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة وسمات الشخصية .

ب – لاتوجد علاقة دالة بين عمليات تحمل الضغوط وعدد من متغيرات الشخصية كما تتمثل فى الذهانية ، والعصابية ، والانبساطية ، وتأكيد الذات ، والقلق ووجهة الضبط .

جـ – لاتسهم سمات الشخصية فى تباين عمليات تحمل الضغوط لدى عينة البحث .

٢ - عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من مدينة القاهرة الكبرى وفقا للخطوات التالية :

١ – اختيار عدد من مناطق القاهرة الكبرى بطريقة عشوائية منتظمة ، وهى

مناطق : الدقى ، والعمرانية ، ومدينة نصر ، والوايلى .

٢ - تحديد شارع رئيسى فى كل منطقة ، وعدد المبانى التى تقع فيه .

٣ - اختيار عدد من المبانى داخل الشارع بالطريقة العشوائية المنتظمة .

٤ - اختيار أسرة من داخل كل مبنى ، بحيث تتوزع من حالة إلى أخرى حسب طوابق المبنى .

٥ - تم التطبيق على رب الأسرة ، أو ربة الأسرة ، أو الابن الأكبر .

٦ - ولما كانت هذه الدراسة قد حددت المتغيرات التحليلية كمتغيرات وسيطة مثل : النوع ، والسن ، والحالة التعليمية ، فقد روعى تمثيل هذه المتغيرات . ولذلك فقد تم اختيار نصف العينة من الذكور ، ونصفها الآخر من الإناث ، بحيث تمثل داخل كل فئة المتغيرات الأخرى مثل : التعليم ، والسن، وجدول رقم (١) يوضح خصائص العينة .

٧ - بلغ إجمالى المبحوثين الذين تمت مقابلتهم ١٨٠ مبحوثا (٤٥ مبحوثا من كل منطقة) ، وقد تم استبعاد ١٢ مفردة لعدم استكمال كل الاختيارات ، وقد بلغ الحجم النهائى للعينة ١٦٨ مفردة من الذكور والإناث .

جدول رقم (١)

خصائص عينة الدراسة

المتغيرات		ك	٪
السن	(٢٠-٤٠)	٨٩	٥٣ر-
	(٤٠-٦٠)	٧٩	٤٧ر-
	إجمالى	١٦٨	١٠٠
النوع	ذكور	٩٥	٥٦ر٥
	إناث	٧٣	٤٣ر٥
	إجمالى	١٦٨	١٠٠
التعليم	الفئة الأدنى	٥٨	٣٤ر٦
	الفئة الأعلى	١١٠	٦٥ر٤
	إجمالى	١٦٨	١٠٠

٣ - أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الأدوات التالية :

١ - مقياس إيزنك للشخصية EPQ (إعداد سويف) .

٢ - مقياس عمليات تحمل الضغوط (إعداد لطفى عبد الباسط) .

٣ - تأكيد الذات (إعداد الباحثة) .

٤ - مقياس وجهة الضبط (إعداد علاء كفافى) .

٥ - مقياس القلق كسمة (إعداد أحمد عبد الخالق) .

٦ - مقياس القلق كحالة (إعداد أحمد عبد الخالق) .

٤ - الثبات

قامت الباحثة بحساب ثبات المقاييس بطريقة إعادة التطبيق على عينة من ٣٠ مفردة ، وقد كانت معظم معاملات الارتباط مقبولة ومرتفعة ، كما تشير جميعها إلى إمكانية التعامل مع المقاييس بدرجة كبيرة من الثقة من حيث اتساقها فى التعامل مع الظاهرة المقصود قياسها .

كما تم حساب ثبات المقاييس بالقسمة النصفية ، وكانت معاملات ارتباطها مرتفعة ، وهى كما يوضحها جدول رقم (٢) ، وجدول رقم (٣) .

٥ - الصدق

فقد اعتمدنا مبدئيا على أن أدوات الدراسة من المقاييس التى يشيع استخدامها ، وتتميز بصدق مرتفع ، ولها صدق معروف .

جدول رقم (٢)
معاملات ثبات مقياس مواجهة الضغوط

الثبات	إعادة التطبيق			القسمة النصفية		
المقاييس	كلية	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث
السلبية ولوم الذات	٧٥ر	٧٦ر	٧٢ر	٧٥ر	٦٩ر	٦٧ر
الانسحاب	٧٩ر	٨٠ر	٧٧ر	٨٠ر	٦٥ر	٧٧ر
البحث عن المعلومات	٨٠ر	٧١ر	٧٤ر	٧٣ر	٧٤ر	٧٥ر
إعادة التفسير	٦٩ر	٧٠ر	٧٣ر	٦٥ر	٦٩ر	٧٦
التفكير الرغبي	٧٧ر	٧١ر	٧٢ر	٧٠ر	٧٢ر	٧٥ر
التحول إلى الدين	٧٥ر	٧٣ر	٧٥ر	٧٦ر	٧٤ر	٧٠ر
التنفيس الانفعالى	٧٦ر	٧١ر	٧٢ر	٦٩ر	٧٤ر	٧٢ر
القبول	٧١ر	٧٣ر	٦٩ر	٧٧ر	٧٣ر	٧٣ر
التريث الموجه	٧٠ر	٦٩ر	٧٣ر	٧٠ر	٧٠ر	٧٣ر
الإنكار	٧٩ر	٨٠ر	٨١ر	٧٥ر	٧٩ر	٧٧ر
المواجهة النشطة	٨٢ر	٧٧ر	٧٩ر	٧٣ر	٧٧ر	٧٨ر

جدول رقم (٣)
معاملات ثبات مقياس الشخصية

الثبات	إعادة التطبيق			القسمة النصفية		
المقاييس	كلية	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث
وجهة الضبط	٦٩ر	٦٥ر	٦٧ر	٧٠ر	٧٢ر	٧٣ر
الذهانية	٨٢ر	٧٩ر	٧١ر	٨١ر	٨٢ر	٧٩ر
الانبساطية	٨٦ر	٨٩ر	٨٩ر	٧٧ر	٧٥ر	٧٣ر
العصابية	٨٥ر	٨٨ر	٩٠ر	٨٠ر	٧٧ر	٧٥ر
الميل إلى المجاراة	٨٦ر	٨٥ر	٨٤ر	٨٣ر	٨٤ر	٨٣ر
تاكيد الذات	٧٢ر	٧٣ر	٧٢ر	٦٢ر	٦٥ر	٦٧ر
القلق كسمة	٧٤ر	٧٢ر	٧٥ر	٧٥ر	٧٣ر	٧٦ر
القلق كحالة	٧٧ر	٧٦ر	٧٧ر	٧٠ر	٧١ر	٧٠ر

٦ - الأساليب الإحصائية

وللتحقق من صحة الفروض فقد اعتمدت الدراسة الحالية على الأساليب الإحصائية التالية :

أ - حساب اختبار "T" للوقوف على دلالة الفروق على مستوى النوع ، والسن، والتعليم .

ب - معاملات الارتباط (بيرسون) .

جـ - تحليل الانحدار التدريجي .

خامسا : نتائج الدراسة

١ - الفروق بين المجموعات

للكشف عن الفروق بين الجنسين باختلاف النوع والمستوى التعليمي والمستويات العمرية تم إجراء اختبار "ت" بين : مجموعة الذكور والإناث ، والمجموعات العمرية ، والمستويات التعليمية . للوقوف على الفروق لدى كل مجموعة على عمليات أو استراتيچيات تحمل ومواجهة الضغوط . وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، سواء على مستوى الجنس (ذكور، إناث) ، أو المستوى التعليمي (متوسطي التعليم ، مرتفعي التعليم) ، أو الفئات العمرية (٢٠-٤٠) (٤٠-٦٠) ، الأمر الذى جعلنا نتعامل مع العينة الكلية لإجراء تحليلاتنا التالية . وقد تتفق هذه النتيجة مع ماتوصل إليه إبراهيم عبد الباسط سنة ١٩٩٤. وتختلف مع ماتوصلت إليه دراسة نجية سنة ٢٠٠١، وربما يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف العينات واختلاف الأدوات .

٢ - معاملات الارتباط (بيرسون)

أ - أسفرت النتائج عن تحقيق جزئي للفرض الخاص بالعلاقة بين سمات

الشخصية وبين استراتيچيات تحمل الضغوط . وتشير نتائج معاملات الارتباط – والتى يوضحها جدول رقم (٤) – إلى أن هناك ارتباطا إيجابيا جوهريا عند مستوى ٠١ر بين كل من الذهانية واستراتيجية السلبية ، ولوم الذات ، وإعادة التفسير دال إحصائيا عند مستوى ٠٥ر ، وباستراتيچية الإنكار عند مستوى ٠٠١ر وارتبطت بالتنفيس عند مستوى ٠٥ر .

فالشخص الذى لديه الاستعداد الذهانى هو شخص دائم الشعور بالعداء تجاه الآخرين ، وعدم التعاطف معهم ، ومتبلد وجدانيا ، ودائم التمركز حول ذاته ، مما قد يدفعه ذلك – عندما يواجه بموقف ضاغط – إلى محاولة تخفيف هذه الضغوط ، وإلى القيام بعمليات معرفية موجهة نحو المشكلة ، كالرفض أو الإنكار . فقد يتنكر الفرد لكل مايحدث حوله محاولة منه فى التحليق فى الخيال ، أو يحاول القيام بعمليات سلوكية موجهة نحو الانفعال كمحاولة إعادة التفسير . فالتفسير الإيجابى ماهو إلا جهود معرفية يسعى من خلالها الفرد إلى تحويل الموقف الضاغط فى إطار إيجابى يقضى ذلك بتغيير أهدافه أو تعديلها ، وقد تبدو العملية موجهة نحو الانفعال ، إلا أن إعادة التقدير غالبا ما تقود الفرد إلى أن يسترد أفعال نشطة موجهة نحو مصدر المشكلة ، ومحاولة من الفرد ذى الاستعداد الذهانى فى التأمل وإعادة التفسير ، أو قد يدفعه التبلد إلى السلبية وقيامه بأنشطة أخرى – كالنوم ومشاهدة التليفزيون والتنزه – لتخفيف أو إزالة الآثار الانفعالية المترتبة على المشكلة .

جدول رقم (٤)

معاملات الارتباط بين سمات الشخصية وأساليب مواجهة المشقة

	وجهة الضبط	الذهانية	الانبساطية	العصابية	الميل للمجاراة الاجتماعية	تأكيد الذات	القلق	الحوث	التأثير
السلبية ولوم الذات	٠٧٥ر	٢٣٠ر**	-٠٩٨ر	١٥٦ر*	-٠٨٦ر	-١٩٣ر**	٠٧٨ر	-١١٦ر	-٠٥٨ر
الانسحاب	٠٢٢ر	١٣٠ر	-٠٣٠ر	٠٧٣ر	-١٠٥ر	-١٢٨ر	١٢٦ر	-٠٣٧ر	-٠٣١ر
البحث عن المعلومات	-١٤٠ر	٠١٨ر	٠٤٧ر	-١٥٠ر*	-١٢٠ر	٠٥٠ر	-٠٣٧ر	٠٧٨ر	٢٢٣ر**
إعادة التفسير	١٠٩ر	٢١٩ر**	-١٥١ر*	٠٦٣ر	-٠٨٦ر	-٢٠٥ر**	٠١٧ر	-٠٥٠ر	-٠١٩ر
التفكير الرغبي	٠٥٣ر	-٠٠٦ر	-٠٢٢ر	٠٥٢ر	-٠٥٨ر	٠٢٢ر	-٠٠٣ر	-١٤٢ر	٠٢٧ر
التحول إلى الدين	-٠٢٢ر	٠٢٠ر	-٠٠١ر	١٩٢ر**	١٢٥ر	٠٢٢ر	-٠٥١ر	-٠٨٢ر	١٠٣ر
التنفيس	-٠٠٢ر	١٦٥ر*	-٠٧٣ر	٠٥٢ر	-١١٥ر	-٠٨٧ر	٠٦٥ر	-١١٦ر	-١٢٥ر
القبول	٠٠١ر	٠٣٠ر	١٦٥ر*	-١٠٠ر	١٠٦ر	-٠٥١ر	-٠٢٨ر	١٠٣ر	٠٤٣ر
التريث	-٠٥٤ر	-٠٩١ر	٠٨٩ر	-١٥٢ر*	٠٧٥ر	١١٤ر	١٧٩ر*	-٠٨٧ر	٢٠٨ر**
الإنكار	٠٢٦ر	٣٦٤ر***	-٠٤٣ر	١٩٩ر**	-٢٦٥ر***	-٠٨١ر	١٢٧ر	-٠٩٢ر	٠١٦ر
المواجهة	٠٨٧ر	-٠٠٣ر	-٠٠٢ر	-١٧١ر*	-٠٣٣ر	١٦١ر**	-٠٨٣ر	-٠٧٨ر	١٣٨ر

* دال عند مستوى ٠٥ر
** دال عند مستوى ٠١ر
*** دال عند مستوى ٠٠١ر

وفي سياق ذلك ، فقد حاول كل من بيه Beh وهارود Harrod سنة ١٩٩٨ دراسة الاستجابات الفيزيولوچية لدى مرتفعي الذهانية في علاقاتها بالمواجهة السلبية والإيجابية ، وقد توصلا - من خلال دراستهما - إلى أن الأفراد ذوي الدرجات المرتفعة على الذهانية ويستخدمون استراتيچيات إيجابية في مواجهة الضغوط تكون لديهم الاستثارة السمبتاوية أعلى من ذوي الذهانية المنخفضة ، ويستخدمون استراتيچيات المواجهة السلبية ، مما يؤكد على الدور الفسيولوچي في كل من الذهانية والمواجهة الفعالة [٢٣].

في حين أظهرت الدراسة التي قام بها موريلي Morelli سنة

٢٠٠٠ وجـود علاقـة ارتباطيـة سلبيـة بين الذهـانيـة وصعوبـة التعبيـر عـن المشـاعـر ، بينمـا وجـدت عـلاقـة جـوهـرية إيجـابيـة بين العـصـابيـة والاستراتيچيات المرتكزة على الانفعال . كما أوضحت النتائج أن المقاييس الخاصة بالذهانية والعصابية وصعوبة التعبير عن المشاعـر قد ميزت - بشكل جوهـرى - بـين الذكـور ذوى البلـوغ الطبيعـى والذكور ذوى البلوغ غير الطبيعى[٢٤].

ب - وكشفت النتائج عن ارتباط سلبى دال إحصائيا عند مستوى ٠٥ر بين كل من الانبساطية واستراتيچية إعادة التفسير ، كما ارتبطت الانبساطية ارتباطا إيجابيا جوهريا دالا إحصائيا عند مستوى ٠١ر باستراتيچية القبول ، فالشخص المنبسط الذى يتسم بأنه يحتاج إلى أناس حوله يتحدث معهم ، ويسعى إلى التصرف دون ترو ، ويأخذ الأمور ببساطة ، يحب التغيير عادة ، ودائم الحركة والنشاط ، وينفعل بسرعة ، فهو شخص متقلب لا يسيطر على انفعالاته بصفة عامة . فقد يدفعه تقلبه المزاجى وعدم سيطرته على انفعالاته إلى الميل إلى عدم إعادة التفسير ، فهو لا يسعى إلى تحويل الموقف الضاغط فى اتجاه إيجابى يقوده إلى تغيير أهدافه وتعديلها ، أو إعادة التقدير التى تدفعه إلى أن يسترد أفعالا نشطة توجه نحو مصدر المشكلة ، ولكنه يظل موجها باستراتيچيات مرتكزة على الانفعال ، كاستراتيچية القبول والاستسلام ، وهو نشاط معرفى يقود الفرد نحو الواقع ومعايشته والاعتراف به ، ويتضمن الاعتراف بالغياب الحالى لاستراتيچية ما فعله لحل الموقف .

واتفقت هذه النتيجة مع الدراسة التى قام بها كل من ديفيد David وسولز Suls سنة ١٩٩٩ ، حيث أوضحت دراستهما وجود ارتباط

إيجابى بين كل من الانبساطية واستراتيچيات القبـول والتنفيـس والتديـن والتجنب [٢٥] .

فى حين لم تتفق هذه النتيجة التى توصلنا إليـها فى دراستنا مع نتائج الدراسة التى قام بها ريتسيب Rutsep وآخرون سنة ٢٠٠٠ ، حيث أكدت نتائج دراستـهم على ارتبـاط الانبسـاطية باسـتراتيچية المواجـهة المرتكزة على المشكلة . وربما يرجـع ذلك إلى اختـلاف العينات واختـلاف الأدوات [٢٦] .

جـ - كما تشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة موجبة بين العصابية وكل من استراتيچية الإنكار دالة إحصائيا عند مستوى ٠١ر ، واستراتيچية السلبية ولوم الذات عند مستوى ٠٥ر ، وارتبطت كذلك العصابية ارتباطا سلبيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠١ر باستراتيچية التحول إلى الدين ، وبكل من استراتيچية البحث عن المعلومات ، والتريث والإنكار والمواجهة عند مستوى ٠٥ر ، فالشخص العصابى غير متزن بطبعه ، وعند تعرضه لأى ضغط يستثيره فيؤدى به إلى زيادة توتره وقلقه وانفعاله المفرط الذى ربما يدفعه إلى عمليات معرفية موجهة نحو المشكلة ، كرفض أو إنكار المشكلة ، وكما تبدو فى انخفاض جهده فى التعامل مع الموقف الضاغط ، والإفراط فى ممارسة أنشطة أخرى ، كالنوم ومشاهدة التليفزيون والتعرف على أصدقاء جدد ، بغرض تخفيف أو إزالة الآثار المترتبة على المشكلة ، ويندفع ، ولا يجبر ذاته على الانتظار للوقت المناسب ، فهو لا يتريث ، ولا يقوم بأية أفعال موجهة - بشكل مباشر - نحو المشكلة ، ولا يحاول تغيير أهدافه أو تعديلها بغرض حلها والتخلص من الضاغط .

وفـى هـذا الإطـار أظهرت دراسـة كـل مـن مـاك كير وكوستـا

Mc Care & Costa سنة ١٩٨٦ أن هناك تأثيرا للعصابية والانبساطية على ميكانيزمات تحمل الضغوط ، وأن الأفراد مرتفعى العصابية يستجيبون بطريقة أقل توافقا ، وأنهم أكثر استثارة للألم الانفعالى عن منخفضى العصابية ؛ ولذلك فإنهم يقومون بنشاط معرفى يسعون خلاله إلى تجاهل خطورة الموقف ، بل ورفض الاعتراف بما حدث ، والعمل وكأنه شىء لم يكن[٢٧].

كما أوضحت دراسة لطفى عبد الباسط سنة ١٩٩٤ وجود علاقة بين عدد من متغيرات الشخصية متمثلة فى : الثقة بالنفس ، والعصابية ، وتقدير الذات ، واستراتيچيات المواجهة [٢٨].

فى حين أوضحت دراسة يوهارا سنة ١٩٩٩ ارتباط سمة الانبساطية باستراتيچية المواجهة المرتكزة على المشكلة ، بينما ارتبطت العصابية باستراتيجية المواجهة المرتكزة على الانفعال[٢٩].

وأكد جيلبوا Gilboa سنة ١٩٩٩على ماتوصل إليه يوهارا ، حيث أكد على ارتباط المواجهة الناجحة بكل من الانبساطية والتفاؤل وتقوية الذات ، بينما ارتبطت المواجهة السلبية بكل من العصابية والقلق الاجتماعى[٣٠].

وكشفت دراسة ليساكير Lysaker سنة ٢٠٠٣ عن أن الفصاميين قد حصلوا على مستويات مرتفعة فى العصابية ، ومستويات منخفضة فى الانبساطية والسماحة ، ومالوا إلى استخدام استراتيچية التجنب باعتبارها استراتيجية لمواجهة الضغوط . وأكدت الدراسة على أهمية سمات الشخصية فى فهم استراتيچيات المواجهة [٣١].

د - كما أوضحت النتائج أيضا ارتباط سمة المجاراة الاجتماعية باستراتيجية

الإنكار ارتباطا سلبيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠٠١ر ، فقد يميل الشخص الذى لديه الميل إلى المجاراة للمعايير الاجتماعية السائدة ، وعدم التمرد إلى محاولة التخفيف من آثار الموقف الضاغط ، فيدفعه ذلك إلى عمليات معرفية لمواجهة المشكلة متمثلة فى عدم رفضه أو إنكاره للمشكلة ، أو تجاهل خطورة الموقف ، بل ورفض الاعتراف بما يحدث ، والعمل وكأن شيئا لم يحدث ، بل ويتجه نحو ممارسة أنشطة أخرى فى حياته .

هـ - فى حين كشفت النتائج عن ارتباط سمة تأكيد الذات بكل من استراتيچية إعادة التفسير والسلبية ولوم الذات ارتباطا سلبيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠١ر . كذلك ارتبط تأكيد الذات بكل من استراتيچية المواجهة والتأثر ارتباطا إيجابيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠٥ر ، فالشخص الذى يستطيع تأكيد ذاته هو شخص قادر على التعبير عن الانفعال والتعبيرات الدالة على الاستحسان والتقبل ، وحب الاستطلاع ، والاهتمام ، والحب ، والود ، والمشاركة ، والصداقة والإعجاب ، وقادر على التعبير الانفعالى ، مما قد يدفعه إلى مواجهة أى موقف ضاغط من خلال عمليات معرفية موجهة نحو المشكلة ، فلا يلجأ إلى إعادة التفسير كاستراتيچية من استراتيچيات مواجهة المشقة التى قد يسعى إليها الشخص ذو تأكيد الذات المنخفض محولا الموقف الضاغط فى إطار يفضى بتغير أهدافه أو تعديلها . وقد تبدو العملية موجهة نحو الانفعال ، إلا أن إعادة التقدير تقود الفرد إلى أفعال نشطة توجه نحو المشكلة ومحاولة التأمل وإعادة التفسير . ولا يلجأ الشخص ذو تأكيد الذات المرتفع إلى لوم الذات ، ولكنه يلجأ إلى المواجهة النشطة الفعالة لمواجهة المشكلة ، والعمل على حلها ، والتخلص من الضاغط والمشقة الناتجة عنه . واتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه

توماكا سنة ١٩٩٩ ، حيث أكد - من خلال دراسته - أن السيدات مرتفعات التوكيدية يستطعن تقييم مثيرات المشقة باعتبارها تحديا ، فى حين أن منخفضات التوكيدية يقيمن مثيرات المشقة باعتبارها مثيرات للتهديد ، ومرتفعات التوكيدية يمررن بخبرة أقل من المشقة والانفعال السلبى ، ولكنهن أكثر انفعالا إيجابيا (٣٢) .

و - وأوضحت النتائج وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا عند مستوى ٠٥ر بين سمة القلق واستراتيجية التريث . فالشخص القلق يميل إلى إدراك المواقف الضاغطة أو العصبية على أنها خطرة ومهددة ، أى يميل إلى تأويل مدى واسع من المواقف على أنها خطرة ومهددة ، ودائما ما يشعر الشخص القلق بالتوتر والخشية والعصبية والانزعاج ، كما يتصف بتنشيط جهازه العصبى الذاتى وزيادة تنبيهه ، مما قد يدفعه ذلك عند مواجهة أى موقف ضاغط إلى القلق الشديد والشعور بالخطر والتهديد ، فهو لا يستطيع أن يتريث أو يتابع المشكلة وحلها ، أو الانتظار للوقت المناسب فيتوجه نحو الاستراتيچيات المرتكزة على الانفعال . وتتفق هذه النتيجة التى توصلنا إليها مع الدراسة التى قام بها ڤان لينثى Van Lenthe وآخرون سنة ١٩٩٨، والتى أكدت على وجود علاقة إيجابية بين استراتيچيات المواجهة المرتكزة على الانفعال وبعض سمات الشخصية كالقلق والتصلب (٣٣) .

وكما أوضح جيلبوا Gilboa سنة ١٩٩٩ وآخرون أن المواجهة السلبية لضغوط الحياة ترتبط إيجابيا بالقلق الاجتماعى (٣٤) .

ز - ومن جهة أخرى ، فالبرغم من أن العلاقة بين وجهة الضبط واستراتيجيات تحمل ومواجهة المشقة لم تصل إلى أى مستوى من مستويات الدلالة ، فإن النتائج تشير إلى أن هناك علاقة سلبية بين وجهة الضبط واستراتيچية

البحث عن المعلومات .

ح - كما أسفرت النتائج عن وجود ارتباط إيجابى دال إحصائياً عند مستوى ٠١ر بين كل من شدة التأثر بالأحداث المثيرة للمشقة واستراتيچية البحث عن المعلومات ، فكلما زاد تأثير الأحداث المثيرة للمشقة زاد استخدام الأفراد لاستراتيچية المواجهة المتمثلة فى البحث عن معلومات . وبالنظر فى هذه النتيجة نجد أنه من المنطقى أنه كلما زاد تأثر الفرد بالحدث الذى يثير المشقة لديه حاول أن يبحث عن معلومات تجعله يتمكن من تخفيف حدة هذا الحدث عليه ، وبالتالى فإن الفرد فى هذه الحالة يتبنى استراتيچية متمركزة على المشكلة ، فالمشكلة فى هذه الحالة هى محور اهتمامه وعائدها راجع عليه ، ومن ثم تنشط الجوانب المعرفية التى تكفل لهذا الفرد معرفة أكثر بالجوانب المختلفة للمشكلة ، فيسعى إلى حلها، فشدة التأثير جعلت المشكلة هى بؤرة التفكير لدى الفرد .

كما ارتبطت شدة التأثير بالتريث ارتباطا إيجابياً دالا إحصائياً عند مستوى ٠١ر ، وترتبط هذه النتيجة بالنتيجة السابقة ، والتى اتضح من خلالها أن هناك سعيا من قبل الأفراد للتركيز على المشكلة ، والتريث فى هذه الحالة هو الخطوة التى تسبق بحث الفرد عن المعلومات لحل المشكلات ومواجهة الضغوط التى تواجهه .

وفى ضوء النتائج السابقة ، والتى تشير إلى وجود ارتباط دال بين عدد من متغيرات الشخصية قيد البحث واستراتيچيات تحمل ومواجهة المشقة ، فقد سعى البحث إلى التعرف على أهم السمات التى تسهم فى التنبؤ باستراتيچيات مواجهة المشقة .

٣ - نتائج تحليل الانحدار المتدرج والارتباط المتعدد

وجدير بالذكر أن معامل الارتباط البسيط بين أى متغيرين لا يكشف عما إذا كان الارتباط بين كليهما هو دالة لارتباط حقيقى بينهما ، أو دالة لارتباط كل منهما بمتغير آخر أو أكثر ، الأمر الذى يدفع لإجراء معالجة إحصائية أخرى ، يمكن من خلالها عزل تأثير المتغيرات الأخرى عند الكشف عن طبيعة الارتباط بين متغير وآخر ، وهذا هو ما يتيحه استخدام تحليل الانحدار الخطى . كذلك يحتاج الأمر فى ظل تعدد الارتباطات بهذا الشكل إلى التعرف على حجم الإسهام المتراكم الذى تضيفه الاختبارات الأخرى فى تباين كل متغير ، الأمر الذى تكشف عنه معاملات الارتباط المتعدد .

وهذا الإجراء الإحصائى يمكن من الوقوف على العلاقة الخطية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كما أنه يمكن من خلال حساب معامل الانحدار المتعدد الوقوف على مدى إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة فى الدرجة على المتغير التابع استراتيجية تلو الأخرى .

أ - علاقة الأداء على مقياس العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة (استراتيجيات مواجهة وتحمل الضغوط) بالأداء على مقاييس الشخصية من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

كشفت النتائج عن وجود متغيرات فاعلة أو منبئة بدرجة العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، والتى يوضحها جدول رقم (٥) ، أن ٢٩٪ من التباين فى درجة المواجهة النشطة يفسرها متغير العصابية ، حيث يسهم بنحو ٨٠٪ فى تباين درجة المواجهة النشطة باعتبارها أحد الأساليب السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، أى أنها فاعلة فى تباين المواجهة النشطة بالسلب ، أى أن التغير فى درجة المواجهة النشطة يمكن إرجاعه

إلى متغير العصابية ، بمعنى أن الزيادة فى درجة العصابية تقلل من المواجهة النشطة ، وقلة العصابية تحفز على المواجهة النشطة .

أما عن المتغير الآخر الذى يسهم فى التنبؤ بالعمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، فقد كشفت النتائج عن متغير شدة التأثر بالضغوط الحياتية ، حيث نجد أن ٣ر٤٪ من التباين فى درجة التريث يفسرها متغير شدة التأثير ، حيث يسهم بنحو ٢٢٪ فى تباين درجة التريث باعتبارها أحد الأساليب السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، أى أنها فاعلة فى تباين التريث ، أى أن التغير فى درجة التريث يمكن إرجاعه إلى متغير شدة التأثر .

جدول رقم (٥)

يوضح نتائج الانحدار التدريجي لمتغيرات الشخصية ذات الاثر الدال في التنبؤ بعمليات تحمل ومواجهة الضغوط

عمليات تحمل الضغوط	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	الارتباط المتعدد	درجة الاسهام	ر ٢	قيمة ف
العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة	المواجهة البسيطة	العصابية	١٧١	–٠٨٠ر	٠٢٩ر	٤ر٩٩٥*
	التريث	شدة التأثير	٢٠٨	٠٢٢ر	٠٤٣ر	٧ر٥٣٣**
العمليات السلوكية* الموجهة نحو الانفعال	التنفيس	الذهانية	١٦٥ر	١١٦ر	٠٢٧ر	٤ر٦٦٤*
	السلبية	الذهانية	٢٢٩ر	٢٣٨ر		٩ر٢٣٧**
		تأكيد الذات	٢٨٣ر	–٢٠٣ر	٠٧٩ر	٧ر١٦٦**
العمليات المعرفية الموجهة نحو المشكلة	إعادة التفسير	الذهانية	٢١٨ر	٢٠١ر	٠٨٠ر	٨ر٣٣٧**
		تأكيد الذات	٢٨٣ر	١٩٧ر		٧ر١٥٥**
	الإنكار	الذهانية	٣٦٤ر	٢٢٣ر	١٥٣ر	٢٥ر٣١٨**
		المجاراة الاجتماعية	٣٩١ر	–٠٧٨ر		١٤ر٨٦٢**
العمليات المعرفية** الموجهة نحو الجوانب الانفعالية	القبول أو الاستسلام	العصابية	١٦٥ر	٠٨٧ر	٠٢٧ر	٤ر٦٥٨*
العمليات المعرفية والسلوكية المختلطة	التحول إلى الدين	العصابية	١٩١ر	–٠٩٠ر	٠٣٧ر	٦ر٣١٦**
	البحث عن المعلومات	شدة التأثير	٢٢٣ر	٠٢٣ر	١٠٦ر	٨ر٦٧١**
		وجهة الضبط	٢٧٩ر	–٠٩٧ر		٦ر٩٧٦**
		المجاراة الاجتماعية	٣٢٦ر	٠٧٩ر		٦ر٤٨٩**

* لم تظهر من خلال تحليل الانحدار أى متغيرات فاعلة على استراتيجية الانسحاب ، وهى إحدى العمليات السلوكية الموجهة نحو الانفعال .

** لم تظهر أى متغيرات فاعلة فى تباين استراتيجية التفكير الراغبى التى تعتبر إحدى الاستراتيجيات المعرفية الموجهة نحو الجوانب الانفعالية .

ب – علاقة الأداء على مقياس العمليات السلوكية الموجهة نحو الانفعال بالأداء على مقاييس الشخصية وشدة التأثير وحدوثه من خلال الارتباط المتعدد

أظهرت النتائج – التى يوضحها الجدول السابق – وجود بعض المتغيرات الفاعلة فى العمليات السلوكية المواجهة نحو الانفعال ، وأن ٧ر٢٪ من التباين فى درجة التنفيس يفسرها متغير الذهانية ، حيث يسهم بنحو ١١٦ر فى تباين الدرجة على أسلوب التنفيس باعتبارها أحد الأساليب السلوكية الموجهة نحو الانفعال .

أما المتغير الثانى الذى كشفت عنه النتائج متغير الذهانية وتأكيد الذات ، حيث نجد أن ٩ر٧٪ من التباين فى درجة السلبية يفسرها هذان المتغيران ، حيث يسهم الأول – الذهانية – بنحو ٢٣٨ر ، ويسهم الثانى – تأكيد الذات – بنحو ٢٠٣ر ، أى يسهم بشكل سلبى ، ويعنى ذلك أن التغير فى درجة السلبية يمكن ارجاعه إلى هذين المتغيرين .

جـ – علاقة الأداء على مقياس العمليات المعرفية الموجهة نحو المشكلة ، والأداء على مقاييس الشخصية ، وشدة التأثير ، وحدوث المشقة من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

أوضحت النتائج وجود عدد من المتغيرات الفاعلة فى العمليات المعرفية الموجهة نحو المشكلة ، ومن هذه الأساليب إعادة التفسير ، الإنكار ، فقد اتضح أن –ر٨٪ من التباين على الدرجة على مقياس إعادة التفسير يفسرها الدرجة على كل من الذهانية وتأكيد الذات ، حيث أسهم الأول بنسبة ٢٠١ر ، والثانى بنسبة ١٩٧ر ، أى أن أى تغير فى الدرجة فى أسلوب إعادة التفسير يمكن إرجاعه إلى متغير الذهانية وتأكيد الذات .

وقد كشفت النتائج أيضا عن وجود متغيرات فاعلة فى استراتيچية

الإنكار باعتبارها إحدى الاستراتيچيات المعرفية الموجهة نحو المشكلة ، حيث نجد أن ١٥٣ر من التباين فى الدرجة على مقياس الإنكار يفسرها الدرجة على كل من مقياس الذهانية والميل إلى المجاراة الاجتماعية ، حيث يسهم الأول بنسبة ٢٢٣ر ، والثانى يسهم بنسبة ٠٧٨ر ، أى أن الذهانية وانخفاض الدرجة على متغير الميل إلى المجاراة الاجتماعية يسهم فى تباين الدرجة على مقياس الإنكار .

د - علاقة الأداء على مقياس العمليات المعرفية الموجهة نحو الجوانب الانفعالية بالأداء على مقاييس الشخصية وشدة التأثير للضغوط الحياتية وحدوثها من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

تشير نتائج الدراسة أيضا إلى وجود متغير من متغيرات الدراسة الفاعلة فى العمليات المعرفية الموجهة نحو الجوانب الانفعالية ، فإن ٧ر٢٪ من التباين على الدرجة على مقياس القبول أو الاستسلام تفسرها الدرجة على مقياس العصابية ، حيث يسهم بنسبة ٠٨٧ر ، ويعنى ذلك أن أى تغير فى درجة القبول أو الاستسلام للموقف الضاغط يمكن إرجاعه إلى متغير العصابية.

هـ - علاقة الأداء على مقياس العمليات السلوكية المعرفية المختلطة بالأداء على مقاييس الشخصية وشدة التأثير للضغوط الحياتية والحدوث من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

أوضحت نتائج الدراسة - التى يوضحها الجدول السابق- وجود متغير من متغيرات الشخصية فاعل فى أحد هذه الأساليب المختلطة ، حيث نجد أن ٧ر٣٪ من التباين فى الدرجة على أسلوب التحول إلى الدين تفسرها الدرجة على مقياس العصابية ، حيث يسهم بنسبة ٠٩٠ر فى

التباين ، أى أن أى تغير فى التحول إلى الدين يمكن إرجاعه إلى متغير العصابية .

أما المتغير الثانى ، وهو البحث عن المعلومات ، فقد كشفت النتائج عن وجود ثلاثة متغيرات فاعلة فى البحث عن المعلومات ، وأن ٦ر١٠٪ من التباين تفسرها الدرجة على مقياس البحث عن المعلومات ، فقد أسهم المتغير الأول – شدة التأثير – بنسبة ٠٢٣ر ، وأسهم الثانى – وجهة الضبط – بنسبة ٠٩٧ر ، وأسهم الثالث – المجاراة الاجتماعية – بنسبة ٠٧٩ر ، أى أن أى تغير فى الدرجة على مقياس البحث عن المعلومات يمكن إرجاعه إلى شدة التأثير فى الموقف الضاغط ، وإلى وجهة الضبط الخارجية وإلى الميل إلى المجاراة الاجتماعية .

خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تبحث فى العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة (أو ضغوط الحياة) وبين بعض سمات الشخصية مثل : الذهانية ، والعصابية ، والانبساطية ، والمجاراة الاجتماعية ، وتأكيد الذات ، ووجهة الضبط ، والقلق كسمة ، والقلق كحالة ، على افتراض أن هذه العلاقة يمكن أن تتعدل من خلال متغيرات : السن، والنوع ، والتعليم . وقد كشفت النتائج عن تحقيق جزئى للعلاقة بين سمات الشخصية واستراتيجيات تحمل المشقة . فقد ارتبطت الذهانية ارتباطا إيجابيا باستراتيجية السلبية ولوم الذات ، وارتبطت العصابية والمجاراة الاجتماعية ارتباطا إيجابيا باستراتيجية الإنكار ، وارتبطت سمة تأكيد الذات باستراتيجية إعادة التفسير ارتباطا سلبيا ، فى حين كانت العلاقات غير دالة بالنسبة لبقية سمات الشخصية (كالانبساطية ، والقلق ، ووجهة الضبط) ، ولم تتعدل هذه

العلاقة بمتغيرات السن والتعليم والنوع ، حيث لم تظهر أية فروق على هذه المتغيرات .

وفى البحث عن أكثر العوامل الفاعلة أو المنبئة بهذه العلاقة ، اتضح أن كل متغيرات الشخصية التى درست تعد عوامل منبئة باستراتيچيات المواجهة ، مع اختلاف بينها فى درجة الإسهام الذى تسهم به فى التنبؤ بالعلاقة ، وكانت الذهانية من أكثر المتغيرات التى تنبىء بالعمليات السلوكية التى توجه نحو الانفعال ، حيث اتضح أنها تسهم فى التنبؤ باستراتيچيات أو عمليات التنفيس والسلبية ، كما أنها تسهم فى التنبؤ باستراتيچيات المواجهة المعرفية التى توجه نحو المشكلة ، حيث اتضح أنها تسهم فى التنبؤ بعملية إعادة التفسير .

وتشير هذه النتائج إلى إمكانيات فتح مجال للبحث فى الموضوع مستقبلا ، حيث يمكن دراسة سمة معينة كالذهانية أو العصابية ونوعية خاصة من الاستراتيچيات . كما يمكن دراسة هذا الشكل من العلاقة بين متغيرات الشخصية وبين استراتيچيات مواجهة المشقة لدى فئات معينة كالمرأة العاملة أو المديرين ، أو فى ظروف خاصة كالتعرض للحمل لدى المرأة ، أو التعرض للعنف الأسرى أو العنف الثقافى .

المراجع

١ - Snyder, C. R. *Coping: The Psychology of What Works*. New York: Oxford. Oxford University Press, 1999.

٢ - David W., James, P. David, & Jerry Suls, "Personality, Affectivity, and Coping" in C. R. Snyder, *Coping the Psychology of What Works,* New York, Oxford, 1999, pp. 119-140.

٣ - Oi-Ling, Siu, Paul E., Cary. L., Age Differences in Coping and Locus of Control: A Study of Managerial Stress in Hong Kong. *Psychology and Aging*. vol. 16, No. 14, 2001, pp. 707-710.

٤ - Bruce E. Compas, Jennifer. K. Connor-Smith, Heidi Saltzman, Alexandra Harding Thomses & Martha E. Wadsworth, Coping with Stress during Childhood and Adolescence Problems, Progress, and Potential in Theory and Research. *Psychological Bulletin.* vol. 127, No. 1, 2001, pp. 87-127.

٥ - Williams, A., Clark D., Alcohol Consumption in University Students: The Role of Reasons for Drinking, Coping Strategies, Expectancies and Personality Traits, *Addictive Behaviors*. vol. 23, No. 3, 1998, pp. 371-378.

٦ - David, K., Lew Hardy & Cary L. Cooper, Do Resources Bolster Does Coping Buffer Stress: an Organizational Study with Negative Affectivity. *Journal of Occupational Health Psychology,* vol. 2, No. 2, 1997, pp. 118-133.

٧ - Williams, A., ClarK D., op. cit.

٨ - Blanchard, J., Squires D., Henry T., Horan W. P., Bogenschutz M., Lauriello J., & Bustillo, J., Examining an Affect Regulation Model of Substance Abuse in Schizophrenia. The Role of Traits and Coping. *Journal of Nervous and Mental Disease*. vol. 187, No. 2, 1999, pp. 72-79.

٩ - Fiedler, N.; Lange, G.; Tiersky, L.; Deluca, J.; Policastro, T., Kelly-Mc Neil, K.; Mcwilliams, R.; Korn, L. & Natelson, B., Stressors, Personality Traits, and Coping of Gulf War Veterans with Chronic Fatigue. *Journal of Psychosomatic Research,* vol. 48, No. 6, 2000, pp. 525-535.

١٠ - Hueppe, M.; Uhlig T., Vogelsang, H., Schmucker, P., Personality Traits, Coping-Styles, and Mood in Patients Awaiting Lumbar. Disc Surgery. *Journal of Clinical Psychology,* vol. 56 1, 2000, pp. 119-130.

١١ - Tomaka, Joe; Rebecca, P.; Kimberly, S.; Colotla, M.; Concha, J., Herrald, M. Assertiveness Predicts Threat and Challenge Reactions to Potential Stress among Women. *Journal of Personality & Social Psychology.,* vol. 76, No. 6, 1999, pp. 1008-1021.

١٢ - Mc Farland, C.; Alvaro, C. The Impact of Motivation on Temporal Comparisons: Coping with Traumatic Events by Perceiving Personal Growth. *Journal of Personality & Social Psychology.* vol. 79, No. 3, 2000, pp. 327-343.

١٣ - Weiss, D. S., Lalonde, R. N. Responses of Female Undergraduates to Scenarios of Sexual Harassment by Male Professors and Teaching Assistants. *Cana-*

dian *Journal of Behavioural Science,* vol. 33, No. 3, 2001, pp. 148-163.

١٤- Linden, W., Hogan, B.; Rutledge, T.; Chawla, A.; Lenz, J., Leung, D., There is More to Anger Coping than "in" or "out", *Emotion,* vol. 3, No.3, 2003, pp. 12-29.

١٥- مخيمر ، عماد ، الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية متغيرات وسيطة فى العلاقة بين ضغوط الحياة وأعراض الاكتئاب لدى شباب الجامعة ، *المجلة المصرية للدراسات النفسية* ، المجلد ٧ ، العدد ١٧ ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٣-١٢٨ .

١٦- يوسف ، جمعة ، الفروق بين القصاميين والأسوياء الذكور فى نمط السلوك (أ) واستراتيجيات مواجهة الضغوط ، *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية* ، مجلد ٢٦، عدد ٢، ١٩٩٧ ، ص ص ١١-٥٩ .

١٧- Timothy A., Judge, carl. J., Thoresen; Vladimir Pucik, & Theresa M. Welbourne Managerial Coping with Organizational Change: A Dispositional Perspective. *Journal of Applied Psychology.* vol. 84, No. 1, 1999, pp. 107-122.

١٨- David, JP, Suls J., Coping Efforts in Daily Life: Role of Big Five Traits and Problem Appraisals. *Journal of Personality,* vol. 67, No. 2, 1999, pp. 265-294.

١٩- Callahan, C. D. Stress, Coping, and Personality Hardiness in Patients with Temporomandibular Disorders, *Rehabilitation Psychology.* vol. 45, No.1, 2000, pp. 38-48.

٢٠- Lysaker PH, Wilt MA; Plascak-Hallberg CD, Brenner CA; Clements CA Personality Dimensions in Schizophremia: Associations with Symptoms and Coping. *Journal of Nervous and Mental Disease,* vol. 191, No. 2, 2003, pp. 80-86.

٢١- إبراهيم ، لطفى عبد الباسط ، عمليات تحمل الضغوط فى علاقتها بعدد من المتغيرات النفسية لدى المعلمين ، *مجلة مركز البحوث التربوية* ، جامعة قطر ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، يناير ، ١٩٩٤ ، ص ص ٩٥-١٢٧ .

٢٢- الأنصارى ، بدر محمد . التفاؤل والتشاؤم : المفهوم والقياس والمتعلقات ، الكويت : جامعة الكويت ، *مجلس النشر العلمى* ، لجنة التأليف والتعريب والنشر ، ١٩٩٨ .

٢٣- Beh HC, Harrod ME . "Physiological Responses in High-Subjects during Active and Passive Coping". International of Psychophysiology: *Official Journal of the International Organization of Psychophsiology.* vol. 28, No. 3, 1998, pp. 291-300.

٢٤- Morelli G., De Gennaro L., Ferrara M., Dondero F., Lombardo F., Gandiri L . Psychosocial Factors and Male Seminal Parameters. *Biological Psychology,* vol. 53, No. 1, 2000, pp. 1-11.

٢٥- David JP., Suls J., Coping Efforts in Daily Life: Role of Big Five Traits and Problem Appraisals. *Journal of Personality,* vol. 67, No. 2, 1999, pp. 265-294.

٢٦- Rutsep T., Kallasmaa T., Pulver A., Gross paju K., Personality as a Predictor of Coping Efforts in Patients with Multiple Sclerosis. *Multiple Sclerosis: Clinical and Laboratory Research,* vol. 6, No. 6, 2000, pp. 397-402.

٢٧- Mc Care, R., R., Costa, P., T., Personality, Coping, and Coping Effectiveness in an Adult Sample, *Journal of Personality,* vol. 54, 1986, pp. 385-405.

٢٨- إبراهيم ، لطفى عبدالباسط ، مرجع سابق .

٢٩- Uehara, T., Sakado, K., Sakado, M., Sato, T., Someya, T., Relationship Between Stress Coping and Personality in Patients with Major Depressive Disorder. *Psychotherapy and Psychosmatics*, vol. 68, No.1, 1999, pp. 26-30.

٣٠- Gilboa, D., Bisk, L., Montag, I., Tsur, H., Personality Traits and Psychosocial Adjustment with Burns. *Journal of Burn Care & Rehabilitationn,* vol. 20, No. 4, 1999, pp. 340-346.

٣١- Lysaker PH, et al., op. cit.

٣٢- Tomaka, Joe; et al., op. cit.

٣٣- Van Lenthe F J., Snel J., Twisk JW; Van Mechelen W., Kemper Hc. Coping, Personality and Development of a Central Pattern of Body Fat from Youth into Young Adulthood: The Amsterdam Growth and Health Study. *Journal of the International Association for the Study of Obesity*, vol. 22, No. 9, 1998, pp. 861-868.

٣٤- Gilboa, D., et al., op. cit.

Abstract

THE COPING PROCESSES

AND SOME PERSONALITY TRAITS CORRELATIONS

AND PREDICTORS

Samiha Nasr

The study aims at investigating the relation between coping processes and some personality traits that leads to identify the traits that might predict the coping processes. The study was undertaken on a sample of 168 respondents. It used different personality scales as well as scales of stress and coping processes. Correlations and stepwise regression were used to detect the relations between independent and dependent variables. The results revealed that the traits included in the study are predictors of coping processes.

الاستجابة للضغوط البيئية لدى عينة من الأطفال المقيمين بالقرب من الطرق السريعة *

هالة رمضان **

اهتمت الدراسات حديثا بردود أفعال الأفراد تجاه الظروف البيئية كمصادر للضغوط ، حيث تتراكم لدى الأفراد – مع مرور الزمن – الآثار المزعجة لتلك الظروف ، مما يؤدى بدوره إلى التعب المعرفى ، وهو ما يولد الإحساس بالضغوط لدى الفرد .

ويتعين على الأفراد التكيف لهذه الضغوط البيئية ، وإن كان ذلك يستهلك طاقاتهم السيكولوچية بدرجة مرتفعة ، خاصة إذا لم يكن فى استطاعتهم التحكم فى مصادر هذه الضغوط البيئية .

ومن تلك المثيرات – على سبيل المثال – ضوضاء النقل السريع ، وهى الضوضاء التى تسببها الشاحنات وسيارات نقل الركاب والسيارات الخاصة والدراجات البخارية ، وبلا شك فإن هذه الضوضاء تؤثر على السائقين والأفراد الذين يعملون أو يسكنون بالقرب من الطرق السريعة .

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات النفسية ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

** باحثة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

ويتضح ذلك التأثير بشدة عند الأطفال ، حيث تتزايد أعداد المراهقين والأطفال فى مختلف أنحاء العالم الذين يتعرضون لخطر مستويات الصوت المرتفعة بطرق مختلفة .

وهذا ما انتهت إليه عدة دراسات أجريت على عينات من الأطفال الذين يعيشون إلى جوار المطارات ، أو الذين يعانون من ضوضاء الحضر .

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الاعتبارات التالية :

- الشريحة الإنسانية التى تناولتها الدراسة الحالية وهى الأطفال ، حيث إنهم يمثلون البنية الأساسية للمجتمع ، كما تعتمد صحتهم النفسية على مقدار ما يتحقق لهم من توافق نفسى وتربوى واجتماعى .
- ندرة الدراسات العربية التى تناولت الظروف الفيزيقية للمسكن وتأثيرها على صحة الطفل الجسمية والنفسية .
- خطورة التعرض للضغوط لفترات طويلة أو مزمنة ، حيث إن كل كائن بشرى يمكنه احتمال الضغوط حتى مستوى معين منها فقط . ولهذه الضغوط تأثير تراكمى على الفرد ، ويؤدى استمرار هذه الضغوط إلى إضعاف كفاءة الفرد فى العمل ، وإلى حالات القلق والاستثارة ، ومن ثم التأثير على قدرة الفرد على التكيف مع المواقف الجديدة .
- أشارت الإحصاءات - التى أوردتها تقارير الأمم المتحدة وبرامج حماية البيئة - إلى أن هناك مليارا وسبعمائة ألف طفل فى العالم مهددون بأخطار تلوث البيئة ، وتكون الصورة أكثر إزعاجا عندما نعلم أن من هذا العدد مليارا وأربعمائة ألف طفل من دول العالم الثالث ، وحده ، ويتسبب هذا التلوث فى وفاة ١٤ مليون طفل سنويا دون سن الخامسة فى دول العالم الثالث ،

بالإضافة إلى إصابة ثلاثة ملايين آخرين بإعاقات مختلفة خطيرة ، فضلا عن الصعوبات التى تواجه بقية أطفال العالم الأحياء .

أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة الحالية فيما يلى :

١ – التعرف على الفروق القائمة بين عينة من الأطفال المقيمين على الطريق السريع (كمصدر للضغوط البيئية) وبين عينة أخرى من الأطفال المقيمين بمناطق حضرية أخرى بعيدة عن الطريق السريع ، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الحالية ، وهى : الاستجابة النفسية للضغوط ، والشكاوى الجسمية ، وسمات القلق والعدوان .

٢ – الكشف عن الاختلافات فى الاستجابة النفسية والجسمية للتعرض المزمن والمستمر للضغوط البيئية بين مجموعتين من الأطفال : إحداهما فى مرحلة السن (٩–١٢ عاما) ، والأخرى فى مرحلة السن (١٣–١٦ عاما) .

تساؤلات الدراسة

فى ضوء ما كشفت عنه الدراسات السابقة التى اهتمت بالسكن على الطرق السريعة ، وما ينتج عنه من ظروف بيئية ضاغطة ومزمنة ، وفى ضوء الأطر النظرية لموضوع الدراسة الحالية ، أمكن تحديد تساؤلات الدراسة كالآتى :

١ – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى الاستجابة للضغوط النفسية ، والشكاوى الجسمية ، وسمات (القلق والعدوانية) بين عينة الأطفال المقيمين بجوار الطرق السريعة وبين عينة الأطفال المقيمين بمناطق بعيدة عن الطرق السريعة ؟

٢ – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى متغيرات الدراسة الحالية ، وهى:

الاستجابة للضغوط النفسية ، والشكاوى الجسمية ، وسمتى القلق والعدوانية ، بين عينة الأطفال المقيمين بجوار الطرق السريعة فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وعينة الأطفال فى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) ؟

٣ - هل توجد فروق فى متغيرات الدراسة الحالية (الاستجابة للضغوط النفسية ، والشكاوى الجسمية ، وسمتى القلق والعدوانية) بين عينة الأطفال المقيمين بمناطق بعيدة عن الطرق السريعة فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وفى الفئة العمرية (١٣-١٦عاما) ؟

إجراءات الدراسة الميدانية

اولا : أدوات الدراسة

تكونت أدوات الدراسة من :

١ - استمارة بيانات أولية :

هدفت إلى التعرف على البيانات الأساسية للطفل والأم ، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأسئلة التى من شأنها أن تخلق جواً من الألفة بين الباحثة وبين الطفل والأم .

٢ - اختبار القلق : الحالة /السمة للأطفال :

ويقيس كلا من سمة وحالة القلق لدى الأطفال .

٣ - اختبار اليد الإسقاطى :

ويهدف إلى التنبؤ بالسلوك العدوانى المكشوف .

٤ - مقياس الاستجابة للضغوط : لقياس الاستجابة للضغوط النفسية .

٥ - مقياس الشكاوى الجسمية : لقياس الشكاوى الجسمية لدى الأطفال .

ثانيا : عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى: وتتكون من الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع ، بحيث لا تقل مدة الإقامة عن عام على الأقل ، وأن يقع منزل الطفل بصورة مباشرة على الطريق السريع – طريق مصر الإسكندرية الزراعى – فى الجزء المار منه بمدينة طنطا .

واشتملت تلك المجموعة على ١٠٠ طفل من الذكور والإناث ، ممن تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦ عاما . وقسمت تلك المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين تبعا للمرحلة العمرية :

أ – مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٢ عاما .

ب – مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاما .

المجموعة الثانية : وتتكون من مجموعة الأطفال المقيمين بمدينة طنطا بمناطق سكنية بعيدة عن الطريق السريع وخالية من أية مصادر مزمنة للضوضاء ، ولا تقل مدة إقامتهم فى مسكنهم الدائم عن عام على الأقل .

واشتملت تلك المجموعة على ١٠٠ طفل من الذكور والإناث ، ممن تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦عاما . وقسمت تلك المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين تبعا للمرحلة العمرية :

أ – مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٢ عاما .

ب – مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣و١٦ عاما .

ثالثا : إجراءات التطبيق

تم تطبيق أدوات الدراسة فى جلسة تطبيق فردى بمنازل الأطفال فى ضوء تعليمات كل مقياس ، وذلك بعد التأكد – أولا – من انطباق شروط الاختيار

المحددة سلفا قبل البدء بالتطبيق .

وقد حاولت الباحثة تطبيق أدوات الدراسة تبعا لترتيب واحد ، حيث تبدأ بتطبيق استمارة البيانات أولا بهدف كسب الألفة مع الطفل ومع الأم ، ثم يليه تطبيق مقياس (السمة/الحالة للقلق) ، حيث لاحظت الباحثة ظهور التملل سريعا عند الطفل عند تطبيقه لذلك المقياس على الرغم من قصره . ثم يليه تطبيق مقياس الاستجابة للضغوط ، ومقياس الشكاوى الجسمية ، حيث إن بنودهما كانت باللغة الدارجة ، وتدور حول الموضوعات التى تجذب انتباه الطفل . وفى النهاية ينتهى التطبيق بمقياس اختبار اليد ، حيث إنه كان من أكثر الاختبارات جذبا للإجابة عليه لدى الأطفال .

نتائج الدراسة

انتهت نتائج الدراسة إلى الآتى :

١ – عدم وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع ومتوسط درجات أطفال العينة الضابطة على كل من : مقياس الاستجابة للضغوط النفسية ، ومقياس الشكاوى الجسمية ، ومقياس سمة القلق .

٢ – اتضح وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع ومتوسط درجات أطفال العينة الضابطة على مقياس العدوان . وقد كانت الفروق فى اتجاه الأطفال المقيمين على الطريق السريع .

٣ – ظهور فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩–١٢ عاما) ، ومتوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع فى الفئة العمرية (١٣–١٦ عاما) على كل من : مقياس الاستجابة للضغوط النفسية ، ومقياس الشكاوى الجسمية ، ومقياس

سمة/حالة القلق ، وقد كانت الفروق جميعها فى اتجاه مجموعة الأطفال فى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) .

فى حين أوضحت النتائج عدم وجود فروق جوهرية فى متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، ومتوسط درجات أطفال نفس المجموعة فى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) على مقياس العدوانية .

٤ - لم يتضح وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين بعيدا عن الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، ومتوسط درجات الأطفال المقيمين بعيدا عن الطريق السريع فى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) على كل من مقياس الشكاوى الجسمية ، ومقياس سمة/حالة القلق ومقياس العدوان . فى حين أوضحت النتائج وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين بعيدا عن الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وبين متوسط درجات الأطفال فى نفس المجموعة فى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) فى الاستجابة للضغوط النفسية .

ويمكننا أن نستخلص من نتائج الدراسة السابق عرضها أن أكثر المتغيرات وضوحا لدى عينة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع هى العدوانية .

فقد أشار العديد من الدراسات إلى أن العدوان عندما يكون هو الاستجابة المسيطرة على سلوك الفرد ، فإن ذلك يزيد من مستوى الاستثارة لديه ، ويزيد أيضا من كثافة السلوك العدوانى ، وعلى هذا فإن الضوضاء المعرض لها الطفل بشكل مزمن عندما تزيد من مستوى الاستثارة لدى الفرد لمدى معين ، فإن العدوانية ترتفع لديه لنفس المدى .

كما يمكن أن يؤدى التعرض لتلوث الهواء إلى جعل الفرد أكثر استعداداً للمشاحنة . كما انتهت النتائج أيضا إلى عدم وجود فروق واضحة بين مجموعتى الأطفال الضابطة والتجريبية فى الاستجابة للضغوط ، والشكاوى الجسمية ، وسمة وحالة القلق لدى الطفل .

ويمكن تفسير تلك النتيجة فى ضوء مدى إدراك مصدر الخطورة لدى الأطفال ، حيث إن ثمة علاقة بين إدراك مصدر الخطورة وبين الآثار السلبية للمصدر .

فقد أوضحت إحدى الدراسات التى هدفت إلى معرفة الارتباط بين إدراك الفرد لمصادر الضغوط البيئية (الضوضاء ، تلوث الهواء ، الزحام) وبين تقارير الأفراد بالآثار السلبية لتلك المصادر ، أنه كلما كان أدراك الفرد بخطورة مصادر الضغط أعلى كلما ظهرت عليه الآثار السلبية لتلك الضغوط بدرجة أكبر .

وهو ما يتفق مع ملاحظات الباحثة أثناء موقف التطبيق وتفاعلها مع آباء وأمهات الأطفال ، حيث كانت شكوى الأم والأب من السكن قرب الطريق السريع واضحة جدا بالنسبة لشكوى الأطفال التى لم تكن على درجة كبيرة من الوضوح .

كما اتسقت تلك النتيجة مع نتيجة الدراسة التى تشير إلى وجود فروق جوهرية بين الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢عاما) ، وعينة الأطفال فى نفس المجموعة من الفئة العمرية بين (١٣-١٦ عاما) فى اتجاه مجموعة الأطفال الأكبر سنا .

وتضيف الباحثة ملاحظتها أثناء تفاعلها مع الأطفال المقيمين على الطريق السريع ومع آبائهم وأمهاتهم فى موقف التطبيق ، أن هؤلاء الأطفال يتمتعون بدرجة مرتفعة من الحماية الزائدة من الأم والأب مقارنة بمجموعة أطفال العينة

الضابطة .

فعلى سبيل المثال ، تقوم الأم أو الأب عادة بتوصيل طفلهما إلى مدرسته أو إلى سيارة المدرسة ، رغم أن عمره الزمنى يسمح بتحمل تلك المسئولية ، ولا يكلف الأب أو ألام الابن بتحمل بعض المسئوليات التى يمكن أن يتحملها من هم فى مثل أعمارهم ، كشراء بعض احتياجات المنزل ، والغالبية منهم لا تسمح للابن أو الابنة بالخروج بمفردهما أو برفقة بعض القرناء ، ويقرر الأب أو الأم أن تلك الحماية الزائدة بسبب خوف الأم أو الأب على الابن من التعرض للمخاطر أو الحوادث التى يمكن أن يتعرضوا لها بسبب قرب المسكن من الطريق السريع .

ومن ثم يمكن أن يؤدى ذلك الاهتمام والحماية الزائدة من الأم والأب إلى عدم وضوح الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين مجموعتى الدراسة من الأطفال فى متغيرات الدراسة (الاستجابة للضغوط ، والشكاوى الجسمية ، وسمة/حالة القلق) .

ويمكننا الانتهاء - بوجه عام - مما سبق إلى أن أكثر المتغيرات وضوحا لدى عينة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع هى العدوانية ، بينما اختفت الفروق بين مجموعتى الأطفال الضابطة والتجريبية فى الاستجابة للضغوط والشكاوى الجسمية وسمة وحالة القلق .

كما أشارت النتائج إلى أن مجموعة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع الأكبر سنا ، وتتراوح أعمارهم بين ١٣و ١٦ عاما، كانوا أكثر استجابة للضغوط النفسية ، واتضحت لديهم الشكاوى الجسمية بدرجة أكثر ارتفاعا ، كما ارتفعت لديهم درجة القلق (سمة وحالة) ، وذلك بالمقارنة بمجموعة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع الأصغر سنا ، وتتراوح أعمارهم بين ٩ و١٢ عاما .

مؤتمر

الإصلاح الهيكلى والتحولات فى المنظمات والأعمال

ابتسام الجعفراوى *

عقد مؤتمر الإصلاح الهيكلى والتحولات فى المنظمات والأعمال فى الفترة من الثالث إلى السادس من سبتمبر ٢٠٠٣ بمدينة كمبردج بإنجلترا . نظمت المؤتمر مدرسة أشكروفت لإدارة الأعمال Ashcroft International Business School بالتعاون مع منتدى أثينا للسياسات Athenian Policy Forum.

وشارك فى المؤتمر باحثون من كل من : إنجلترا ، والولايات المتحدة ، وأسبانيا ، وفرنسا، واليونان ، وكندا ، وبلچيكا ، ومصر ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وسنغافورة ، وإستراليا .

وقد تم خلال المؤتمر تبادل الخبرات والرأى من خلال عرض عدد من تجارب كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، قدمها باحثون من الدول السابق الإشارة إليها . وتميز المؤتمر بكثافة المادة العلمية المقدمة ، والتى تنوعت ما بين محاضرات رئيسية ، وورش عمل ، وجلسات لمناقشة الأوراق المقدمة من المشاركين . وقد عرضت الأخيرة فى جلسات موازية (متزامنة) ؛ نظراً لتعددها،

* خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤

حيث بلغ إجمالى الأوراق العلمية المقدمة نحو ٣٠ ورقة علمية ، وبلغ إجمالى عدد جلسات المؤتمر نحو أربع عشرة جلسة موزعة كالتالى :

الجلســـة الأولـــى : المعرفة : محاور التباين والالتقاء .

الجلســـة الثانيـــة : بعض قضايا الحكومة الإدماجية

الجلســـة الثالثـــة : قضايا التكامل الاقتصادى .

الجلســـة الرابعـــة : الاقتصاديات الانتقالية .

الجلســـة الخامســـة : التخلف والتنمية .

الجلســـة السادســـة : محاضرة رئيسية حول : البحث المستفيض عن التنمية

الجلســـة السابعـــة : ورشة عمل حول : نحو فهم للتحول المؤسسى فى إطار أخلاقى .

الجلســـة الثامنـــة : محاضرة رئيسية عن التجارة ، والاستثمارات الأجنبية ، والإنتاج المشترك عابر الحدود .

الجلســـة التاسعـــة : قضايا تنموية .

الجلســـة العاشـــرة : الكفاءة التنافسية .

الجلسة الحادية عشرة : محاضرة رئيسية عن التحول نحو اللامركزية فى الإدارة المالية ، دراسة حالة بلغاريا .

الجلسة الثانية عشرة : الهيئات الفاعلة فى التغيير .

الجلسة الثالثة عشرة : إصلاح الحكومات والمنظمات .

الجلسة الرابعة عشرة : جلسة ختامية عن الإصلاح الهيكلى والمؤسسى .

وقد عكست الأوراق المقدمة التوجهات البحثية فى المناطق المختلفة من العالم ، والتى ارتبطت بدورها بمستوى التقدم فى أنظمة الحكم ، والإدارة ، والعلوم والتكنولوچيا . واهتم الباحثون فى الدول المتقدمة بدراسة موضوعات

مثل : تحرير التجارة ، والتكامل الاقتصادى (خاصة بين دول الاتحاد الأوروبى) ، والتنافسية والإنفاق على البحوث والتطوير ، والعولمة ومجتمع المعلومات ، وأيضا التطور الذى لحق بعلم الاقتصاد ، خاصة فى اتصاله بالعلوم الأخرى من خلال دراسة لأعمال الباحثين الحاصلين على جائزة نوبل .

وأوضحت الدراسات المقدمة الاتجاه نحو مزيد من التعاون والتكامل ، ليس فقط بين دول أوربا الغربية وبعضها البعض ، وإنما أيضا بين دول أوربا الغربية وأوربا الشرقية من خلال نظام موحد للمعلومات والتعاون البحثى بين دول جانبى القارة .

كما امتد اهتمام باحثى الدول المتقدمة إلى دراسة بعض قضايا دول الجنوب ، وهو الاهتمام الذى عكس - فى جانب منه - كيفية الاستفادة من الفرص المتاحة أمام الدول المتقدمة لتوسيع أسواقها فى هذه الدول النامية ، وذلك سواء فيما يتعلق بالسلع والخدمات التقليدية ، أو بدراسة الطلب على الخدمات التعليمية فى بعض هذه الدول النامية ؛ بهدف دراسة إمكانيات التعاون وفتح قنوات تعليمية معها .

وقد أوضحت الأوراق تشابه مشكلات دول العالم النامى وبعض دول أوربا الشرقية التى تمر بمرحلة تحول . ومن أهم المشكلات التى تم تناولها مشكلات: الاقتصاد الخفى ، والفساد ، والبطالة ، وأزمة النمو ، ومشكلات فتح الأسواق ، والتحرير المالى .

كما تعرضت الدراسات لقضايا أداء القطاع العام والتخصيصية فى دول مثل : الصين ، واليونان. وقد أوضحت هذه الدراسات تشابه المشكلات مع تلك السائدة فى دول العالم النامى بصفة عامة ، ومنها مصر ، من قبيل : ضعف الأداء ، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع ، والتى ارتبطت - فى بعض

الأحيان – بحالات الفساد الإدارى .

وأكد المشاركون على أهمية الإصلاح المؤسسى وإصلاح نظم الحكم خلال فترات التحول بما يتواءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية العالمية خلال القرن الحادى والعشرين . كما كان هناك اتجاه للتأكيد على اختلاف الظروف الداخلية والخارجية للدول المختلفة ، مما يتطلب مرونة فى صياغة سياسات الإصلاح والتنمية لتتفق مع طبيعة كل دولة ، بالإضافة إلى الحاجة للتعديل والتطوير المستمر لهذه السياسات بما يتلاءم مع الاحتياجات والظروف المتغيرة لكل دولة .

فهم التعمر: رؤى نقدية وكونية *

عرض كتاب

أحمد حسين **

يقع الكتاب الراهن فيما يقرب من مائتى صفحة ، وليس له مقدمة أو خاتمة ، ولكن الكاتب يخصص الفصلين الأول والأخير ليقوما بمهمة التقديم للأفكار ثم ختامها . ويضم الكتاب اثنى عشر فصلا ، يختص الأول منها ببيان أهمية وملامح الجدل المعاصر حول مفهوم التعمر ، ومرجعيات الاختلاف بين الباحثين حيال مفاهيم كالتعمر والمعمرين والخصائص البيلوچية والاجتماعية والسمات النفسية المصاحبة للمرحلة ، بينما يرصد الفصل الثانى الاتجاهات الاجتماعية إزاء ظاهرة التعمر فى مختلف الثقافات وما إذا كانت توجد ملامح معينة تخصها فى كل سياق ثقافى . ثم يلقى الفصل الثالث نظرة نقدية حول علم الديموجرافيا وموقفه من كبار السن ، والقيم الاجتماعية المهيمنة التى تؤثر فى معارفنا الديموجرافية حول قضايا مختلفة ، كالحجم المتزايد للمسنين ، ومعدلات الإعالة

* Gail wilson: Understanding Old Age, Critical and Global Prespectives, London, Sage Publications, 2000.

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والتحول الديموجرافى . ويتناول الفصل الرابع بعض القضايا السياسية المرتبطة بالمسنين ، وأهمها وزنهم وتوجهاتهم الانتخابية ، ويطرح تفسيرات للتزايد المستمر فى حجم مشاركتهم السياسية مقابل انخفاض حجم مشاركة الشباب والبالغين . ويركز الفصل الخامس على تأثير قوى العولمة وما تفرزه من تحولات على أوضاع المسنين . ثم يوضح الفصل السادس ملمحا آخر من تجليات العولمة والتغير الاقتصادى ممثلاً فى أنماط هجرة المسنين بفعل الظروف الدولية والمحلية المحيطة وبوصفها - أى الهجرة - تمثل تحديا لما يسود من أفكار عن ضعف المسنين وسلبيتهم وعدم قدرتهم على التكيف الاجتماعى . أما الفصل السابع فيعرض للمعاشات التى يحصل عليها المسن بوصفها من أهم المصادر الداعمة التى يتكىء عليها فى حياته ، ويتضمن مقارنات عن أحجامها واستدامتها وكفايتها فى سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة . ويتصدى الفصل الثامن لأهم الأفكار الشائعة التى تبرر عدم استدامة الدعم المقدم للخدمات الصحية التى يحصل عليها المسن بدعوى وجوب إعادة جدولتها أو إعادة توزيعها . أما الفصلان العاشر والحادى عشر فيناقشان تفصيلا أنساق الخدمات المقدمة للمسنين ، وأنماط الرعاية المؤسسية التى يحتاج إليها كل فريق منهم ، والخدمات المقدمة للمرضى والعاجزين ، بل وأنماط التأهيل والإعداد الموجهة للعاملين مع المسنين ومقدمى الرعاية والقائمين عليها بوجه خاص . أما الفصل الثانى عشر والأخير فيطرح رؤى نقدية لمجمل الخطابات العلمية المهيمنة فى دراسات المسنين ، من زاوية وسائطها المنهجية ، ومرجعياتها النظرية والتفسيرية التى تعتمد عليها ، والتوجهات التى تقترحها لمعالجة الظاهرة . ولعل السؤال الذى يتبادر إلى الذهن حال قراءة هذا الكتاب مفاده أين يقع على خريطة الكتابات المتاحة فى مجال المسنين ، وما يمكن أن يضيفة إلى الحصاد المعرفى المتراكم

الآن ، وما هى أيضا مجالات تحيز الباحث للنموذج الغربى والأمريكى معا بمضامينه القيمية والأيديولوچية المختلفة ؟ ورغم أن الكتاب قد يجيب فقط على بعض التساؤلات المهمة ، فى حين يتجاهل قضايا أخرى لا تقل أهمية عن الطرح المقدم ، إلا أن أحد أهم ما يقدمه هو محاولة تعميق ما هو سائد من معارف سطحية حول ظاهرة التعمر بوجه عام ، وتحليل المشكلات المرتبطة بهذه المرحلة العمرية . كما يطرح – فى أماكن غير قليلة – المنهجيات الشائعة ، وما ترتكز عليه من أطر ومفاهيم حول تعريف "المسنين" .

المسنين : لغة ومعنى

عندما يطرح الكاتب ما هو المقصود بكلمة المسنين يشير إلى ثراء اللغة الإنجليزية بمترادفات كثيرة لوصف هؤلاء الأفراد : فهناك كبار السن "The Aging"، أو"The Old" ، وهناك كبر السن"old Age" ، وهناك المحالون "للتقاعد Pensioners" ، وهناك أيضا الكبار "The Elderly" ، ولكن الكاتب يشير إلى أن كلمة "The Old" ، أى كبار السن ، لاتعد تعبيرا مهذبا لوصف هؤلاء الأفراد فى الثقافة الغربية ، ولكن يصطلح على تسميتهم "The Elderly" باعتبارها أكثر تأدبا وملاءمة. ويشير – فى هذه السياق – إلى شيوع كلمة "Senior Citizen" ليقصد بها المسن فى ظل الثقافة الأمريكية تحديداً فى مقابل ندرة استخدامها فى إنجلترا . ويشير هنا إلى مسح قومى أجرته منظمة المسوح الأوربية ESO عن المسنين فى أوربا ، سئل المسنون خلاله عن التسمية التى يفضلونها، فجاءت كلمة "Senior Citizen" على قمة الاختيارات . ويعرّف التعمر بأنه حالة ما بعد سن الخامسة والستين فى مجتمعات كثيرة . ويأخذ الباحث على كثير من الباحثين وضع المسنين جميعا فى فئة واحدة قائلاً:

"إنه لمن قبيل التبسيط الزائد للأمور تعريف هؤلاء البشر بالنظر إلى سمة واحدة فقط من سماتهم وهى العمر ؛ كما أن كبر السن ليست حالة استاتيكية ثابتة ، إن هذه المفاهيم الجمعية تتجاهل ما قد يوجد بين المسنين من تباينات شديدة فى النوع والطبقة والسلالة والعمر ، ولذا فإن الذين يطلقون مصطلح "المسنين" The Old على المجموع ربما يتجاهلون هذه التباينات .

ويشير الكاتب إلى أن مجتمعات قليلة جداً فى العالم هى التى يتمتع فيها غالبية المسنين (ذكورا أو إناثا) بالحالة الصحية والاجتماعية المرغوبة ، ولكن من ناحية أخرى لا يجب الافتراض بأن التمتع بحالة من التعمّر الجيد يمثل حالة طبيعية أو ثابتة أو مطلقة ؛ وذلك لأن خصائص مثل الضعف والتغير فى الحالة الفيزيقية تعد مؤشرات طبيعية لكبر السن ، ولكن تختلف درجة هذا التغير - بشدة - من سياق اجتماعى وثقافى لآخر ، فالتأثير الحقيقى للتغيرات الفسيولوچية يرتكن - بشدة - إلى ما إذا كانت البيئة الاجتماعية المحيطة متجاهلة أو مدعّمة للمسنين ، كما تمارس العوامل الثقافية دوراً فى التعمّر وتجلياته ، وينتهى من مناقشة هذه القضية إلى عدم وجود أشكال ثابتة وقابلة للتعميم عن التعمّر ، ففى ظل العالم المتغيّر باستمرار يظل المفهوم فى حالة تغير دائم عبر الثقافات والمجتمعات والأسر .

الاتجاهات الاجتماعية إزاء ظاهرة التعمّر

خضعت البنى الاجتماعية فى كثير من المجتمعات لتحولات جذرية : اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، تمخضت عن طغيان القيم المادية ، وانتشار التصنيع ، وزيادة التضخم الحضرى ، وامتداد موجات التغريب ، التى أفضت جميعها - فى تصور الكاتب - إلى انهيار ما أسماه "العصر الذهبى للمسنين" ، والذى طالما شهد احتراما كبيرا لوجودهم الاجتماعى ، والعناية الأسرية الشديدة بهم ، فى

ظل مجتمعات كانت توسم بأنها تقليدية ومستقرة . لكن هذه التحولات أفضت إلى انهيار سلطتهم الروحية ومكانتهم الاجتماعية ، وحالة التضامن الأسرى التى كانت تحميهم من التدهور الذى يعانون منه الآن . ويشير الكاتب إلى أنه من جراء هذه التحولات تخلّقت هوّة سحيقة بين وضعية التنامى المتزايد لفردية السوق وقواه وعلاقاته ، وبين البناءات الجمعية الداعمة لأولئك الذين يفتقدون القدرة على التعايش مع توحش آليات السوق ، ولم تعد مصادر القوة فى المجتمع ترتبط بمجرد توزيع للمصادر المادية والروحية أو المعنوية المتاحة ، لكنها أيضا وعلى نطاق أوسع غدت أكثر ارتباطا ببنية المعارف والمعلومات والبيانات المتاحة حول المسنين . وتأتى على قائمة هذه المعارف الطريقة التى نرى بها المسنين بوصفهم يمثلون عبئا على الشرائح العمرية الأخرى – الشابة بالأخص – ونمط الحلول التى تطرح لأوضاعهم المأزومة ، والصورة الذهنية المهيمنة حيالهم فى المجتمع ، والطريقة التى تقدمهم بها الأجهزة الإعلامية الضخمة ، وكذا التمويل المتاح لإجراء بحوث علمية عنهم . وينتهى الكاتب فى طرحه إلى تأكيد أهمية النظرة الاجتماعية الإيجابية لكبار السن ، ونبذ جملة التصورات السلبية المضللة حيالهم.

المسنون عبر الثقافات

تتباين الرؤى الثقافية للعمر ولمراحله المتقدمة – بوجه خاص– عبر العالم ، كما تتغاير عبر الزمن . فالعمر المتقدم يختلف بين الرجال والنساء فى المعنى والمبنى والفاعلية ، وبين الطبقات والفئات الاجتماعية والأقليات العرقية داخل المجتمعات المختلفة . وإذا كانت مرحلة التعمر تختلف – بشدة – فى أبعادها ومشكلاتها بفعل التباينات الثقافية بين المجتمعات ، فإن الأنساق الثقافية التى يعيش فى

كنفها المسنون تمارس دوراً فاعلا وغير خفى فى صياغة المدركات الاجتماعية والثقافية حيال المسنين . ومن هنا يؤكد الكاتب على وضعية الاختلاف الشديد بين أحوال المسنين عبر الثقافات المختلفة ، بل ومن نسق ثقافى مهيمن لآخر داخل المجتمع الواحد . فالعولمة – مثلا – قد جلبت فى ركابها تغيرات سريعة ومتلاحقة وواسعة المجال لدرجة أن أجيال المسنين فى المجتمع الواحد تنتمى إلى ثقافات تختلف فى أمور كثيرة مقارنة بنظرائهم فى مراحل سابقة . وفى مقابل هذا يصبح دور العوامل الفسيولوچية والبيولوچية والعقلية والنفسية وما تؤدى إليه من تغيرات مرتبطة بهذه المرحلة هامشيا – إلى حد كبير – فى الفهم والتحليل (فمن غير المقبول أن ندرج الرجل الأمريكى المحترف أو الخبير فى صناعة أو مجال ما، والبالغ من العمر ٦٥ عاما ، فى قائمة واحدة أو فى تعريف واحد مع الفلاح الإفريقى المريض الذى يعيش فى بيئة غير صحية وغير ملائمة ، رغم اشتراكهم فى العمر والنوع، كما تمارس البنى الثقافية المهيمنة دوراً مهما فى تباين أنماط الدعم النفسى والرعاية الاجتماعية المقدمة للمسنين ، ففى بعض الثقافات يموت المسن المريض بسبب القصور الشديد فيما هو متاح له من خدمات ورعاية .

ويدعو الكاتب إلى تبنى عالمى لمجموعة القيم والمفاهيم التى تسود فى الأيديولوچية الغربية حيال قضية المسنين . والعمل بمقتضاها ؛ حتى يتحقق لهذه الفئة السكانية ما تستحقه من رفاهية وخير .

ومبررات الكاتب فى ذلك أنّ المسن فى ظل الثقافات الغربية يلقى اهتماما واحتراما كبيرين ، ويستطيع أن يحقق توقعات اجتماعية ناجحة ، من خلال سياقات تتيح له تقديم نماذج حياتية ناجحة ومنتجة . فى حين أنه فى ظل ثقافات أخرى يترادف مفهوم المسن مع مفهوم العاجز Disable . وفى ثقافات ثالثة يُنظر للمسن على أنه فرد لا يتحمل عبء ذاته ، ولا يخدم نفسه ، ويعتمد دوما

على الآخرين . وفى ثقافات رابعة يعتبر المسن هو المحال للمعاش بالأساس، وبالتالى لا يحق له الحصول على فرصة عمل . وفى ثقافات خامسة يعتبر المسن هو من بلغ سن الثمانين . مجمل القول فى هذه القضية هو تأكيد الكاتب على وجوب تبنى النموذج الغربى فى التعامل مع قضايا المسنين ، حيث يسهم هذا الموقف فى وقايتهم من خطر العيش فى مواجهات مستمرة مع أنساق قيمية وثقافية متباينة لا تقبل هذه الشريحة أو تنبذهم ، وقد تمارس نهجا إقصائيا حيالهم .

السياسة الاجتماعية

فى ظل هيمنة اقتصاد السوق وترسخ علاقاته ومايبنطويان عليه من منافسات شرسة ينتهى الوضع دوما إلى مخرجات جد فقيرة بالنسبة للذين لايجدون الموارد الاقتصادية التى يحتاجونها ، ويأتى فى طليعة هؤلاء كبار السن من الرجال والنساء . وإذا كانت السياسات الاقتصادية تقّيم بوصفها رشيدة وعقلانية وحتمية فى الآن ذاته ، فإنها أيضا هى التى تصوغ بناء القوة فى المجتمع . فما تطرحه هذه السياسات من خيارات اقتصادية واجتماعية حتمية تنتهى إلى الانحياز للشرائح العمرية الأصغر فى مقابل إفراز تداعيات سلبية على أحوال الشرائح العمرية الأكبر سنا ، والتى غالبا ماتتجسد فى خفض الإنفاق المقدم لدعم الرعاية الصحية والخدمية وتضاؤل حجم المعاشات فى ضوء السياسات الانكماشية . ومن هنا ينتج عن تحيز السياسات الاجتماعية ضد المسنين أعباء اقتصادية إضافية على ذويهم ، وعلى من يتولون رعايتهم وهم أسرهم فى أغلب الأحيان . ويذهب الكاتب إلى أنه قد بلغ من تفاقم الأزمة حالة من العجز عن مسايرة متطلبات وأعباء الرعاية والحماية التى يحتاجها المسن . هذا الموقف ليس حكرًا على مجتمعات بعينها ، ولكنه ينسحب متدرجاً فى شدته من مجتمع لآخر .

ومما يدعم هذا الرأى ماتبرهن عليه الإحصاءات فى عدة دول - مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وكندا - من وجود علاقة ضعيفة جداً بين الزيادة فى حجم السكان فى سن المعاش ، ونصيب ماينفق على المعاشات من الدخل القومى . ففى حقبة الثمانينيات - مثلا - بلغت نسبة من هم فى سن الخامسة والستين فى إنجلترا نحو ١٥٪ من السكان ، فى حين كان نصيب مايتلقونه من معاشات لايزيد على ٦٪ من إجمالى الناتج القومى ، وبالمثل بلغت هذه النسبة فى الولايات المتحدة ١١٪ من إجمالى السكان و ٦٪ نصيب ما يتلقون من معاشات .

الديموجرافيا والتعمّر السكانى

ويتحدث الكاتب عن أنماط النمو السكانى فى العالم ، وأهمية استخدام بيانات ديموجرافية موحدة يمكن بناء عليها التحدث بلغة واحدة ومشتركة عن التقسيمات العريضة لشرائح السكان . وبغير هذا ، فإن تلك البيانات "الخام" سوف تبدو غريبة وغير مألوفة أو مقبولة مالم يتم تغييرها لتتوافق مع النموذج الديموجرافى العالمى المهيمن .

ويذهب الكاتب إلى أن تعمّر السكان ينتج عن التحول من معدلات الخصوبة العالية وكذا معدلات الوفيات العالية إلى الانخفاض البطىء أو السريع فى معدلات الخصوبة والوفيات معا، وهذا الاتجاه الكونى هو مايسمى "بالتحول الديموجرافى"، وهو الذى حدث عبر التاريخ ، واتخذ تجليات متباينة فى الدول المختلفة . ومن أهم الأفكار التى يطرحها الكاتب فى هذه القضية أنه مع نهاية القرن العشرين كان من الممكن رصد خمسة أشكال من التحول الديموجرافى تمخضت عن معدلات وأنماط مختلفة من تعمّر السكان نعرضها على النحو

التالى :

- **النمط الأول** : ويتجسد في الانخفاض المتباطئ - أو الثابت تقريبا - لمعدلات المواليد مصحوبا بانخفاض بطىء فى معدلات الوفيات ، وهذا أدى إلى تعمر بطىء نسبيا لمجموعة من السكان هم فئة المسنين ، وتعد بلدان أوروبا الغربية مثالا على ذلك .
- **النمط الثانى** : وهو يماثل النمط الأول ، لكن مع حدوث انخفاض فى المعدلات العالية للهجرة التقليدية ، مما أدى إلى معدل متوسط للتعمّر ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا أمثلة على ذلك .
- **النمط الثالث** : يشمل انخفاضا سريعا أو سريعا جداً فى معدلات المواليد ، مع انخفاض متسارع فى معدلات الوفيات وهذا ما أدى إلى تعمر سريع جداً ، وتعد اليابان وأجزاء من أمريكا اللاتينية والصين أمثلة على هذا النمط .
- **النمط الرابع** : ويتجلى فى انخفاض معدلات المواليد مصحوباً بانخفاض متسارع فى معدلات الوفيات ومؤديا إلى معدل بطىء نسبيا لتعمر السكان الذين كانوا من قبل فى مرحلة الشباب ، وتعد معظم الدول النامية والأقطار الصناعية الحديثة مثالا على هذا النمط .
- **النمط الخامس** : ويتمثل فى انخفاض معدل المواليد مصحوبا بمعدلات وفيات ثابتة ، ويؤدى هذا إلى تعمر بطىء للسكان ، ويعد الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية أمثلة على ذلك .

المسنون كفاعلين سياسيين

يذهب الكاتب إلى أنه فى المجتمعات التى تنخفض فيها معدلات المواليد ينخفض فيها أيضا حجم الناخبين البالغين ، ويتزايد فى المقابل حجم الناخبين من المسنين بصورة ثابتة . ولأنهم أكثر حرصا من الشباب على التصويت ، يتوقع الكاتب

تزايد الوزن التصويتى لهم فى المستقبل القريب فى غالبية المجتمعات . ويجزم الكاتب بأن المسنين على الدوام هم أكثر الشرائح العمرية اهتماما بالسياسة مقارنة بالبالغين وصغار السن ، كما فى أمريكا والدول الأوربية على سبيل المثال ، ومن ثم فهم أكثر ميلا وإقبالا على الانتخابات والتصويت . ففى الولايات المتحدة فى الوقت الذى تأتى فيه المحصلة النهائية للتصويت منخفضة ، فإن كبار السن تحديداً يشكلون كتلة تصويتية هائلة ، حيث يمثلون نسبة لاتقل عن ٢٠٪ من جملة الأصوات ، وبناء على هذا يتنبأ الكاتب بأنه فى المستقبل ، ومع الارتفاع المتنامى فى مستوى التعليم ، سيصبح المسنون أكثر إقبالا على التصويت ، مالم يصابوا بخيبة أمل فى النظم السياسية القائمة . ويؤكد الباحث هنا أن ثمة اتفاقا بين الباحثين المعنيين على أن تدهور الحالة الصحية للمسن ومعاناته من العجز تعد من أهم أسباب إحجامه عن التصويت ، فى مقابل تزايد النسبة بين المسنين الأصحاء فى الديمقراطيات المتقدمة ، وهنا تتدخل الوسائط التكنولوچية الحديثة فى تمكين هؤلاء المرضى من المشاركة فى التصويت . وينتهى الكاتب فى هذا السياق بطرح تساؤلات عدة أهمها : هل يمانع بعض المسنين فى التصويت لصالح تكتل أو حزب معين ولماذا يمانعون ، وإذا ماشاركوا هل يكون ذلك بوصفهم كتلة تصويتية ذات كيان أم كأفراد مستقلين ، وهل يمارسون أدوارهم كجماعة ضغط ويعرضون بالتالى مطالبهم الفئوية الخاصة ، أم يميلون لعرض قضايا الجماهير العريضة فى المجتمع من مختلف الشرائح ؟

تداعيات العولمة على أوضاع المسنين

لقد فرضت ماحملته العولمة فى رحمها من تحولات جذرية تغيرات موازية فى نواح حياتية كثيرة ، ليس أقلها تغير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التى دأب كبار السن على إتيانها منذ أمد طويل . ويذهب الكاتب إلى أنه من شأن هذه

التغيرات فى مستويات المعيشة وأنماط الحياة والعادات الاجتماعية أن تيسر حياة المسن وتعود عليه بالمنفعة ، هذا فقط فى المجتمعات التى يحصل فيها على معاش كاف لسد احتياجاته وأسرته ، ولكنها تؤدى إلى تدعيم حالة الفقر والتهميش حينما ينخفض حجم المعاش ، ومن هنا لايتمكن كبار السن من الإفادة من هذه التطورات . ويؤكد الكاتب أنه فى سياق العولمة ، وفى ظل عدم كفاية المعاشات التى يحصل عليها المسنون ، فإن جزءاً كبيرا منهم يضطر للعمل المأجور ، ولقد لفت تقرير الأمم المتحدة عن موقف المسنين فى العالم The world aging situation لعام ١٩٩١ الانتباه إلى التزايد الشديد فى أعداد المسنين – رجالا ونساء وفى أنحاء مختلفة من العالم – الذين يعملون فى رعاية الأطفال أو فى حراسة البضائع أو أعمال البستنة Gardening، ولاتدرج مثل هذه الأنماط من العمل المأجور فى الإحصاءات الاقتصادية الرسمية الوطنية، ومن السهل أن تظل غير منظورة أو مقيمة ، ففى مسح أجراه أحد الباحثين (عام ١٩٨٩) فى منطقة الإكوادور اتضح منه أن ١٣٪ فقط من المسنين فوق سن ٧٠ عاما هم الذين لايعملون خارج المنزل ، وذلك بين الرجال والنساء على السواء . أيضا فى ظل سياسات العولمة تصبح قضية توفر أو غياب فرص الوفاء بمتطلبات تحقيق الذات بالنسبة للمسن قضية غاية فى الأهمية، لاسيما مع استمرار حالة الانسلاخ الأسرى وتدهور الظروف الاقتصادية . ويعدد الباحث – فى هذا السياق – استراتيجيات متنوعة يتبناها المسنون فى أنحاء مختلفة من العالم لضمان مصادر دخل مستمرة أو شبه مستمرة .

استدامة المصادر المادية للمسن

تشكل المعاشات التى يحصل عليها المسن أهم المصادر المالية الداعمة له ، والتى يتكىء عليها حال مواجهة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، فهى

المصدر الأساسى للدخل لدى الغالبية الساحقة من المسنين فى العالم ، وهى سبيل الأمان المادى لهم فى مراحل حياتهم المتقدمة . فالمعاش هو الذى يتيح للمسن حياة ملائمة بعيدة عن ضغوط وتوترات اللجوء للبحث عن ممارسة نشاط اقتصادى ليدر له دخلا . وليس هناك كثير من المجتمعات - بخلاف أوروبا الغربية والولايات المتحدة - التى يحصل فيها المسن على معاش مرتفع يؤدى لارتفاع مستوى حياته . ففى هذه الدول يعتبر المعاش المكون الأكثر أهمية فى السياسات الاجتماعية الموجهة للمسنين ، كما يشكل شريحة كبيرة من جملة الإنفاق الحكومى ، لكن هذا الموقف لايمنع الكاتب من طرح قضية غاية فى الأهمية مفادها التعرض المستمر لأموال المعاشات فى الدول الرأسمالية للمقامرة الاقتصادية من قبل أصحاب المؤسسات والشركات ، بل والحكومات فى بعض الأحوال . ويكمن السبب الرئيسى لهذا فى ضخامة المبالغ المالية المخصصة للمعاشات ، ومن ثم تصبح مصدراً للإغراء الشديد لكثير من الجهات والأطراف بدعوى وجوب استثمار هذه الأموال فى مشروعات مختلفة ، وبما يعود بالنفع على أصحابها .

وينهى الكاتب حديثه هنا بالتأكيد على وجوب اهتمام الباحثين بدراسة أنساق المعاشات التى تقدم ، خاصة فى الدول النامية أو الأقل تقدما ، وكيفية الاحتفاظ بمستوى من المعاشات متلائم مع موجات التضخم وارتفاع الأسعار ، كما يجب دراسة أنماط المساعدات الاقتصادية ، ومدى استدامتها ، تلك التى تقدمها الأسرة للمسن حال عجزه عن تدبير مصدر دخل ثابت لنفسه .

انماط أربعة لهجرة المسنين

تمثل هجرة المسن تحدياً كبيراً أمام عالم كبار السن ، ويرصد الكاتب أنماطا أربعة لهجرة المسنين : **النمط الأول** وهو مايسميه الكاتب بالهجرة المعتادة أو

المألوفة ، وتتم بأعداد متزايدة إلى المجتمعات الغربية ، والتى تتوافر فيها مستويات رفاه عالية ، ولذا فإن هذا النمط يقتصر على المجتمعات الغربية ، كما أنه يلقى الاهتمام الأكبر من الباحثين المعنيين بأمور المسنين . أما **النمط الثانى** ، وتمثله الهجرة الاقتصادية ، وبموجبها يهاجر الشاب للعمل فى مجتمع أجنبى ، وتمتد إقامته لفترة طويلة حتى يبلغ سن التعمّر ، وهؤلاء المسنون الأجانب يصبحون جزءاً من المجتمع الذى يقيمون ويعملون فيه . وتعد مجتمعات الخليج أحد الأمثلة البارزة على هذا النمط بصورة كبيرة . إلى جانب مجتمعات أخرى كالهند والمجتمعات المجاورة للمحيط الهادى . وفى مواجهة هذا الموقف – أى الإقامة الدائمة بالمجتمع المستقبل للعمالة – قد تلجأ هذه المجتمعات إلى عدم السماح لهؤلاء المهاجرين بالبقاء فيها بعد انتهاء فترة العمل ، وربما تحرمهم من المعاشات التى كانوا يحصلون عليها ، ومن هنا فإن المشكلة التى يواجهها هؤلاء المسنون العائدون هى عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة فى مجتمعاتهم الأصلية التى يعودون إليها . **أما النمط الثالث** ، فهم الذين يهاجرون لأسباب قهرية ، ويضطرون لذلك أكثر من هجرتهم باختيارهم ، هذه الظروف هى إنسانية فى المقام الأول ، وأهمها المرض أو العجز ، ومن ثم الاضطرار للعيش قريبا من الأبناء لتلقى الرعاية والخدمة ، وهنا يضطر المسن إلى بيع منزله والانتقال للعيش فى منزل صغر أو شقة محدودة فى نفس منطقة إقامة الأبناء ، وهناك حالات كثيرة لهذا النمط فى المكسيك وأسبانيا واليونان . **أما النمط الرابع** ، فهم المهاجرون الذين يتم تهجيرهم بسبب الحروب أو المجاعات أو لانتهاك حقوقهم الإنسانية ، ولعل المثال الأكثر تطرفا على هذا هو أبناء يوجوسلافيا السابقة . وينهى الكاتب حديثه فى هذا المقام بتأكيده على وجوب اهتمام صناع السياسة برصد التباينات الثقافية بين المسنين المهاجرين وأقرانهم من أبناء البلد

المضيف ، وكذلك برصد مايوجد بين الفريق الأول ذاته من تباينات . ومرد هذا الاهتمام أن هؤلاء المسنين المهاجرين يشكلون نسبة متزايدة من سكان المجتمعات المستقبلة للمهاجرين .

تعليق عام

رغم جودة الطرح الذى قدمه الكاتب وتميزه وثرائه ، فإن هذا لا يحول دون وجود بعض الملاحظات المنهجية والشكلية الأساسية ، أهمها أن الكاتب لم ينته إلى صياغة تعريف واضح ومحدد الأبعاد لمفهوم "المسن" ، أو لظاهرة "التعمر"، وإنما اكتفى بطول الكتاب وعرضه بالحديث عن جملة الخصائص الاجتماعية والبيولوجية والسمات النفسية المميزة للمرحلة العمرية ذاتها . ومن ناحية ثانية يأتى موقف الكاتب متسقا مع ما أعلنه فى بداية طرحه ، وهو عدم إمكانية تبنى تعريف مطلق للمسنين بمعزل عن السياق الاجتماعى والثقافى الذى يعيشون فيه ، وأن مرحلة التعمر هى بالأساس حالة اجتماعية وفسيولوچية ونفسية أكثر منها مرحلة عمرية . كذلك رغم إعلان الكاتب أثناء الحديث – وفى أكثر من موضع – عن عدم نيته لأن يقع فى أسر الخبرة الأوربية الغربية والأمريكية ، حال تناول قضايا تهم فئة كونية بالأساس ، إلا أنه لم يتمكن من تلافى ذلك عند رصده لكثير من المشكلات التى تواجه المسنين فى مجتمعات متباينة ، لا سيما عند اقتراح الاستراتيچيات الأكثر ملاءمة لمواجهة هذه المشكلات . من هذا – على سبيل المثال لا الحصر – عندما تحدث عن وجوب تبنى النماذج والمفاهيم والأساليب الديموجرافية الغربية عند التعامل مع البيانات "المحلية" الخام التى تخص المسنين فى البيئات الثقافية المختلفة بدعوى أنه بدون هذا التبنى لن تصلح البيانات فى إعطاء صورة دقيقة وصادقة عن أحوال المسنين فى أى مجتمع

إنسـانى . وبالمثل عند الحديث عن شبكات وبرامج الأمان الاجتماعى الملائمة للمسنين ، فلم يجد الكاتب سوى البرامج الغربية ليبدى إعجابه بها ، واسماً ما عداها بالقصور والفشل والتحيز لصالح الفئات العمرية الأقل ، ويوصى بضرورة الاستعانة بها . كما يتجلى هذا الموقف - بصورة أكثر تجسيداً - عندما يدعو الكاتب صراحة صنّاع القرار والمخططين الحكوميين فى مختلف أرجاء المعمور الإنسانى إلى "وجوب تبنى المبادئ الغربية عندما يشرعون فى رسم السياسات الموجهة إلى المسنين" . وفى موضع ثالث يدعو الكاتب إلى ضرورة إعادة تكييف العادات والتقاليد الثقافية الوطنية وفقا للأطر الغربية ؛ بهدف تقَبل المسنين وتحسين الصورة الذهنية عنهم فى المجتمع ، بوصف أن التصورات والمدركات الاجتماعية الأوربية الغربية حيال المسنين - رغم مشكلاتها العديدة - تعد أفضل نموذج قائم فى المجتمع الإنسانى . يضاف إلى ما سبق ، أنه رغم اهتمام الكاتب بعدم إغفال قضايا المسنين فى المجتمعات النامية وتناولهم فى مواضع كثيرة من الكتاب ، فإن ما أورده عنهم لم يكن مدعمًا بالإحصاءات والبيانات المطلوبة ، مثلما الحال عند الحديث عنها فى الخبرة الغربية . فحينما تحدث الكاتب - مثلا - عن الإنفاق الاجتماعى الحكومى على خدمات المسنين كنسبة من الدخل القومى لم يورد سوى بيانات عن الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وفرنسا واليابان ، فى حين لم يورد أى بيان عن المجتمعات النامية .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 41 NUMBER 3 SEPTEMBER 2004

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 41 Number 3 September 2004

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo